منظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية

# التقرير السنوي
# ٢٠١٢

تقرير اليونيدو السنوي ٢٠١٢
© اليونيدو ٢٠١٣. جميع الحقوق محفوظة.

هذه الوثيقة صادرة دون تنقيح رسمي من جانب الأمم المتحدة. ولا تنطوي التسميات المستخدَمة في هذه الوثيقة ولا طريقة عرض المادة التي تتضمَّنها على الإعراب عن أيِّ رأي كان من جانب أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن المركز القانوني لأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها، أو نظامها الاقتصادي أو درجة تنميتها. وتُستعمَل تسميات من قبيل "متقدّمة"، أو "صناعية" أو "نامية" لأغراض إحصائية ولا تعبِّر بالضرورة عن تقييم للمرحلة التي بلغتها مسيرة التنمية في بلد أو منطقة ما. ولا يعني ذِكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أنها تحظى بتأييد اليونيدو.

جميع المبالغ المالية المذكورة مقوَّمة بالدولار الأمريكي، ما لم يرد خلاف ذلك.

جميع حقوق الصور محفوظة لليونيدو، ما لم يرد خلاف ذلك.

هذا المنشور من إنتاج: قسم اللغة الإنكليزية والمنشورات والمكتبة،
مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

طُبعت الصفحات الداخلية لهذا المنشور على ورق غير مصقول خالٍ من الخشب، وحائز على تصديق مجلس رعاية الغابات (نظام تسلسل العهدة) وبرنامج اعتماد الشهادات الحرجية (نظام تسلسل العهدة).

النص الكامل للتقرير متاح على الإنترنت في الموقع www.unido.org
ISSN 1020-7708
Distribution: GENERAL
IDB.41/2-PBC.29/2 2013
ARABIC
Original: ENGLISH

# منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

# التقرير السنوي ٢٠١٢

## التذييلات واردة في قرص مدمج (CD-ROM)

الإحصاءات التشغيلية • المشاريع الموافَق على تمويلها من التبرّعات • التعاون التقني مع أقل البلدان نمواً • البرنامج العادي للتعاون التقني • تعيين الخبراء حسب قوائم الدول • الاتفاقات والترتيبات الأخرى المبرمة في عام ٢٠١٢ • العروض الإيضاحية/الحلقات الدراسية الترويجية التي نظّمتها مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا بشأن بلدان معيّنة • المشتريات • التمثيل الميداني • تركيبة ملاك موظفي اليونيدو في المقرّ وفي المكاتب الثابتة الأخرى • تنمية قدرات الموظفين • الإحصاءات الصناعية • قائمة أنشطة التعاون التقني

رسالة من المدير العام iv

اليونيدو بإيجاز vi

الدول الأعضاء في اليونيدو viii

٠١ معالم الطريق وخرائطه ١

**اليونيدو في مقرها** • تمويلنا • مشاريعنا • طريقة عملنا • موظفونا
• **اليونيدو والأطراف الأخرى** • اليونيدو والأمم المتحدة • محطّ تركيزنا
على الصعيد الإقليمي • مهمّتنا في مجال الاتصال • صوتنا

٠٢ طريق الخروج من طوق الفقر ٢١

الخدمات المقدّمة في المجالات التجارية والاستثمارية والتكنولوجية • تنمية الأعمال
التجارية الزراعية والمشاريع الريفية • الأمن البشري وإعادة التأهيل بعد الأزمات
• النساء والشباب في مجال الأنشطة الإنتاجية • التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٠٣ تحقيق الرخاء عن طريق التجارة ٤٥

تعزيز القدرات الإنتاجية من أجل القدرة على التنافس في التجارة الدولية
• الهيكل الأساسي لضمان الجودة والامتثال • تعزيز الصادرات الصناعية واتحادات
المنشآت الصغيرة والمتوسطة • المسؤولية الاجتماعية للشركات عن تكامل الأسواق

٠٤ مسار النمو الأخضر ٥٩

إنتاج صناعي يتّسم بالكفاءة في استخدام الموارد وانخفاض انبعاثات الكربون
• الحصول إلى الطاقة النظيفة لاستخدامها في أغراض إنتاجية • بناء القدرات
من أجل تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعدّدة الأطراف

٠٥ الأدوات اللازمة لتحسين مصادر الرزق ٨١

الإحصاءات • البحوث والسياسات • معهد تنمية القدرات التابع لليونيدو
• شبكات المعارف

المختصرات ٩٥


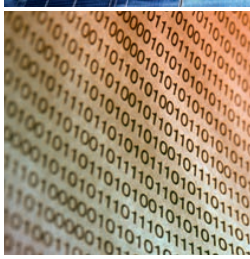

أودُّ أن أستميح القارئ عذراً إذ أستهلُّ هذه المقدِّمة المقتضبة في التقرير السنوي ٢٠١٢ من زاوية شخصية. فقد كان لي، طوال السنوات السبع عشرة الماضية، شرف العمل في اليونيدو، أوَّلاً بصفة مدير للمكتب الإقليمي لشؤون أفريقيا وأقلِّ البلدان نمواً، ثمَّ بصفة ممثِّل لليونيدو ومدير لأوَّل مكتب إقليمي لها في نيجيريا، وأخيراً، بصفة مدير عام طوال السنوات السبع الأخيرة. لقد جعلتني تجربتي على مرِّ السنين واثقاً كلَّ الثقة من حقيقة واحدة وهي أنَّ اليونيدو منظَّمة يستطيع أن يعتزَّ بها كل الاعتزاز كلُّ من له علاقة بها من موظفين أو مستفيدين أو مانحين أو غيرهم من أصحاب المصلحة. ثمَّ إنَّ تأثير مشاريع اليونيدو وبرامجها سيشرِّف أيَّ منظَّمة مهما كبر حجمها وعلا شأنها، ناهيك عن اليونيدو التي كان عليها أن تواجه، على مرِّ السنين، قيوداً صارمةً على الموارد. وأنا أرى أنَّ هذا التقشُّف الجبري مكَّننا من تركيز محور اهتمامنا لنكون بمثابة مركز تميُّز في المسائل التي هي في صميم ولايتنا. ولا شكَّ أنَّه أوْجد لدى موظفينا شعوراً تلقائياً بوضوح الغاية المنشودة والمرونة والتفاؤل، وهو شعور يتجلَّى في التزامهم تجاه المنظَّمة وفي أداء عملهم بتفانٍ لفترات تتجاوز كثيراً أوقات العمل الاعتيادية وفي استعدادهم لبذل قصارى الجهود سعياً إلى بلوغ أهداف المنظَّمة ألا وهي تدعيم التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في الدول الأعضاء فيها.

لقد حاولنا في هذا السرد الموجز لأعمالنا في عام ٢٠١٢ أن نزوِّد القارئ بأدلَّة ملموسة عن آثار برامجنا ومشاريعنا. وتوخِّياً للإيجاز، يأتي التقرير السنوي هذا العام أكثر اقتضاباً من سلفه، ولكن في مقدور القارئ أن يتعمَّق في معرفة اليونيدو بزيارة موقع المنظَّمة في حُلَّته الجديدة وبالرجوع إلى قواعد بيانات اليونيدو الأخرى.

ومن الدلائل المشجِّعة للغاية استمرار الزيادة في تنفيذ أنشطة التعاون التقني على امتداد السنوات القليلة الماضية، حيث إنه بلغ اليوم مستوى لم يسبق له مثيل. والثقة التي تضعها الدول الأعضاء في المنظَّمة تثلج الصدرَ حقاً، شأنها شأن الشراكة المتنامية مع أصحاب المصلحة في البلدان التي لم تَعُد تسهم في ميزانيتنا العادية. ويستعرض هذا التقريرُ أيضاً عدداً من المبادرات التي اضطلعت بها المنظَّمة مع شركاء متعدِّدي الجنسيات ومن أبرز الأمثلة شركة «أيون» (AEON) اليابانية، حيث مكَّنت شراكات بين مؤسسات أعمال تجارية مناصِرة للفقراء منشآتٍ بالغةَ الصغر وصغيرة ومتوسطة في بلدان نامية من النفاذ إلى الأسواق العالمية. وفي الوقت ذاته، يقدِّم برنامجُ اليونيدو للنهوض المستدام بالمورِّدين، الذي يُنفَّذ بالتعاون مع مجموعة «مترو» (METRO) في ألمانيا، المساعدةَ إلى منتجي الأغذية في بلدان نامية لكي يتمكَّنوا من الوفاء بالمعايير المطلوبة من أجل التصدير الآمن لمنتجاتهم. ومن أبرز مَواطن القوَّة لدينا قدرتنا على تسخير جهود القطاع الخاص في سعينا إلى بناء صناعات مستدامة. وفي الوقت ذاته، نعمل، من خلال تنمية القدرات داخل البلدان النامية، على تمكينها من أن تصبح من الشركاء التجاريين الفعَّالين في السوق العالمية.

إنَّه ليسرُّني كلَّ السرور أيضاً أن أرى أنَّ اليونيدو ما زالت تثبت أنَّها شريك جدير بالثقة في منظومة الأمم المتحدة بشأن طائفة من المسائل. فقد جعلتنا تجربتنا الطويلة وخبرتنا المعترف بها في مسائل الطاقة في طليعة الجهود المبذولة لضمان حصول الجميع على الطاقة المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وإنِّي حقًّا لأرى في تعيين الأمين العام للأمم المتحدة إيَّايَ ممثِّلاً خاصًّا له في مبادرة الطاقة المستدامة للجميع اعترافاً بكفاءة اليونيدو الفريدة في هذا الميدان بقدر ما هي اعتراف بالخبرة التي اكتسبتُها طوال

# رسالة من المدير العام

السنوات التي كنت فيها مديراً عاماً ورئيساً لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة. ونتيجةً لجهود اليونيدو في هذا الميدان، ها نحن نشهد ارتفاع مستوى تأييد البلدان النامية لاعتماد استراتيجيات النمو المنخفض الكربون وتزايد التأكيد على الكفاءة في استخدام الطاقة في الصناعة. وتنهض اليونيدو، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدور قيادي في إقامة مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ.

ثمَّ إنَّ هناك مجالاً آخر أرى أنَّنا نحرز فيه تقدُّماً، ألا وهو السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين. فالعديد من مشاريعنا، كما يُلاحَظ لدى مطالعة هذا التقرير، إمَّا تستهدف المرأة تحديداً أو تشتمل على مكوِّن هام الغايةُ منه كفالة تمكين المرأة في البلدان النامية، ولا سيما أفقر هذه البلدان، لكي تساهم المرأةُ مساهمةً حقيقيةً ومستديمةً في رفاهة المجتمع المحلي الذي تنتمي إليه وفي رفاهة بلدها إجمالاً. وحرصاً على تعميم مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين في أعمال اليونيدو، ولضمان مواكبة المنظَّمة ومراعاتها لهذه القضايا داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، اقترحتُ إنشاء وحدة مخصَّصة للشؤون الجنسانية في اليونيدو تضمُّ جهة وصل في فترة السنتين المقبلة.

لقد أرسى مؤتمرُ الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) الأساسَ لمجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة من شأنها أن توجِّه مسار العمل في المجتمع الدولي في السنوات ما بعد عام ٢٠١٥، وهو الموعد المحدَّد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. واليونيدو، بوصفها منظَّمة ملتزمة باستئصال شأفة الفقر ودعم النمو الاقتصادي الشمولي والمنصف والنهوض بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، لديها المؤهِّلات أكثر من أيِّ جهة أخرى للتعامل مع الأبعاد الثلاثة كلها للتنمية المستدامة. ومن دواعي سروري البالغ الاستجابة الطيبة لبرنامج الصناعة الخضراء التابع لليونيدو الذي أعلنَّا عنه في مؤتمر ريو+٢٠ في إطار مبادرتنا المسمَّاة مبادرة الصناعة الخضراء.

وها أنا أختتم كلمتي، كما بدأتها، بملاحظة شخصية. لقد تمتَّعت بقيادة هذه المنظَّمة الهادفة والفعَّالة أثناء السنوات التي أمضيتها مديراً عاماً لها. فالثراء الذي جلبته وستجلبه لأعداد لا تُعدُّ ولا تحصى من الناس في البلدان النامية قد لا يحظى بمكان الصدارة في عناوين الصحافة الشعبية، ولكنه كنز لا يُقدَّر بثمن. فاليونيدو، بكل بساطة، تزوِّد الناسَ بما يحتاجون إليه للنهوض بأنفسهم وتغيير مجرى حياتهم كيما يستطيعوا أوْدَ أُسرهم ومجتمعاتهم وتحقيق التحوُّل الاقتصادي المرجو في بلدانهم. وإنِّي سأظلُّ أُتابع عن كثب، بارتياح واعتزاز، مسيرةَ اليونيدو نحو مزيد من التقدُّم والتطوُّر.

كانديه ك. يومكيلاّ
المدير العام

# اليونيدو بإيجاز

■ أُنشئت اليونيدو في عام ١٩٦٦، ثم أصبحت وكالة متخصّصة من وكالات الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة ١٧٢ دولة عضواً. ■ لدى اليونيدو حالياً ٦٧٦ موظفاً يعملون في المقر والمكاتب الثابتة الأخرى. ■ أعاد المؤتمر العام في دورته الثالثة عشرة (٧-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) تعيين كانديه ك. يومكيلاّ (سيراليون) مديراً عاماً لليونيدو لمدة أربع سنوات. ■ يُقدّر مجموع الحجم الإجمالي لعمليات اليونيدو لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بمبلغ ٤٦٠ مليون يورو. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بلغ مجموع قيمة برامج ومشاريع اليونيدو الجارية للتعاون التقني ٨٨٤,٧ مليون دولار. وفي عام ٢٠١٢، بلغت قيمة برامج التعاون التقني المنفَّذة ١٨٩,٢ مليون دولار، وهي أعلى قيمة منذ أن أصبحت اليونيدو وكالة متخصّصة. ■ هدف المنظمة الرئيسي هو تعزيز التنمية الصناعية المستدامة في البلدان النامية وفي بلدان الاقتصادات الانتقالية. ولبلوغ هذه الغاية، تعزِّز اليونيدو أيضا التعاون على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والقطاعي. ■ علاوة على مكتب المقر في فيينا، لليونيدو مكاتب في بروكسل وجنيف ونيويورك إلى جانب ٢٩ مكتباً إقليمياً وقطرياً و١٧ مكتباً فرعياً. ولها مكاتب للنهوض بالاستثمار والتكنولوجيا في سبعة بلدان. وتضطلع اليونيدو، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتشغيل ٥١ مركزاً وبرنامجاً وطنياً للإنتاج النظيف.

■ لليونيدو جهازان لتقرير السياسات، هما المؤتمر العام الذي يجتمع كل عامين ومجلس التنمية الصناعية الذي يجتمع مرة في السنة. وتُعَدّ لجنة البرنامج والميزانية جهازاً فرعياً تابعاً لمجلس التنمية الصناعية وهي تجتمع مرة في السنة. ■ المؤتمر العام هو أعلى جهاز لتقرير السياسات في المنظمة وهو يحدّد المبادئ والسياسات التوجيهية، ويوافق على ميزانية اليونيدو وبرنامج عملها ويعيّن المدير العام. ومن المقرّر أن تعقد دورة المؤتمر العام الخامسة عشرة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في ليما، بيرو. ■ يتألّف المجلس من ٥٣ عضواً، وهو يستعرض تنفيذ برنامج العمل والميزانيتين العادية والتشغيلية ويقدّم توصيات إلى المؤتمر العام بشأن مسائل السياسات، بما في ذلك تعيين المدير العام. وقد عُقدت دورة المجلس الأربعون من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.
■ لجنة البرنامج والميزانية، التي تتألّف من ٢٧ عضواً، تساعد المجلس في إعداد ودراسة برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من المسائل المالية. وقد عُقدت دورة لجنة البرنامج والميزانية الثامنة والعشرون يومي ٢٥ و٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

# الدول الأعضاء في اليونيدو

(حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إريتريا
إسبانيا
إسرائيل
أفغانستان
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوزبكستان
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية-الإسلامية)
أيرلندا
إيطاليا
بابوا غينيا الجديدة
باراغواي
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس

البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بليز
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
البوسنة والهرسك
بولندا
بوليفيا (دولة-المتعدّدة القوميات)
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركمانستان
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
توغو
توفالو
تونس
تونغا
تيمور-ليشتي
جامايكا
الجبل الأسود
الجزائر

جزر البهاما
جزر القمر
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جورجيا
جيبوتي
الدانمرك
دومينيكا
الرأس الأخضر
رواندا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
ساموا
سان تومي وبرينسيبي
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سانت كيتس ونيفيس
سانت لوسيا
سري لانكا

السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
السنغال
سوازيلند
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
سيراليون
سيشيل
شيلي
صربيا
الصومال
الصين
طاجيكستان
العراق
عُمان
غابون
غامبيا
غانا
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
غينيا
غينيا الاستوائية
غينيا-بيساو
فانواتو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)
فنلندا
فيجي
فييت نام
قبرص
قطر
قيرغيزستان
كازاخستان
الكاميرون
كرواتيا
كمبوديا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لبنان
لكسمبرغ
ليبريا
ليبيا
ليسوتو
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
موناكو
ميانمار
ناميبيا
النرويج
النمسا
نيبال
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
اليابان
اليمن
اليونان

الصورة: ©iStockphoto.com/dancingwithvectors

# ٠١

# معالم الطريق وخرائطه

**ينصَبّ التركيز في التقرير السنوي لهذا العام، استجابةً لطلبات من الدول الأعضاء، على تأثير مشاريع اليونيدو وبرامجها على حياة الرجال والنساء والشباب في البلدان النامية والبلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. إلاّ أنّ اليونيدو، بوصفها منظمة صغيرة نسبياً ذات موارد محدودة، ما كانت لتتمكّن من تحقيق النتائج المعروضة في هذا التقرير دون تعاون الدول الأعضاء فيها والمنظمات والهيئات الشقيقة في منظومة الأمم المتحدة، ودون الدعم القيّم المقدّم من خدمات الشؤون الإدارية التابعة لها في فيينا. كما أنها تسترشد في عملها بالمقرّرات والقرارات الصادرة عن أجهزتها المعنية بوضع السياسات التي ساعدت على ضمان بقائها ثابتة الخطى رغم مناخ اقتصادي دائم التغيّر. ويتضمّن الجزء الأول من هذا الفصل ملخّصاً موجزاً لأنشطة الدعم في اليونيدو خلال السنة المستعرضة بينما يصف الجزء الثاني الأنشطة التي تعزّز تركيزها الإقليمي ودورها الأساسي على مسرح الأمم المتحدة الإنمائي.**

## اليونيدو في مقرّها

### تمويلنا

تمكَّنت اليونيدو، عند اضطلاعها بالمتطلبات الأساسية لتفويضها ورسالتها، من زيادة تعاونها التقني بما يفوق الضعف خلال السنوات العشر الماضية. واستطاعت في نفس الوقت زيادة قدرتها إلى حد كبير على حشد الموارد المالية، وهو ما يدل على الاعتراف المتزايد بفعالية ما تقدِّمه المنظمة من خدمات مستدامة وشاملة للجميع في مجال التنمية الصناعية. وقد تحقَّقت الزيادة في خدماتها مع ثبات مستويات التوظيف وميزانية عادية لم يطرأ عليها تغيير أساسي طيلة جزء كبير من السنوات الخمس عشرة الماضية. ويؤكِّد هذا تزايد كفاءة المنظمة وإنتاجيتها، وهي حقيقة لم تغفل عنها الدول الأعضاء بل ولم تغفل عنها دول أخرى لم تعد أعضاء في اليونيدو (انظر أدناه). فقد قدَّمت كندا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان غادرتا المنظمة في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦ على التوالي مساهمةً كبيرةً في أنشطة التعاون التقني التي اضطلعت بها اليونيدو خلال السنة المستعرضة.

وتُموَّل ميزانية اليونيدو الأساسية التي تغطي تكاليف الموظفين والتشغيل من المساهمات المقرَّرة من دولها الأعضاء. وتُموَّل البرامج والمشاريع بصفة رئيسية بواسطة مساهمات طوعية من بلدان ومؤسسات مانحة، ومن صناديق متعدِّدة الأطراف. وأظهر الحجم الإجمالي للأموال التي حشدتها المنظمة لأنشطة التعاون التقني في عام ٢٠١٢ نقصاً طفيفاً نتيجة لانخفاض دوري في التمويل من الصندوق المتعدِّد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال ومن مرفق البيئة العالمية (انظر أدناه).

”**تَجاوَز حجم خدمات مشاريع اليونيدو** [في عام ٢٠١١] الرقم القياسي السابق من تسعينات القرن الماضي عندما بلغ عدد موظفي اليونيدو ضعف الرقم الحالي. وتُعدّ هذه التطوّرات نجاحاً لافتاً للنظر في فترة تشهد أزمة اقتصادية وهي تمثّل دليلاً كبيراً على كفاءة اليونيدو وفعاليتها، وهو ما يبعث بدوره على الثقة بين المانحين.“

بيان الممثّل الدائم للنمسا لدى اليونيدو في الدورة الأربعين لمجلس التنمية الصناعية.

**الشكل ١- أموال اليونيدو المتاحة للتنفيذ في المستقبل** (ملايين الدولارات الأمريكية)

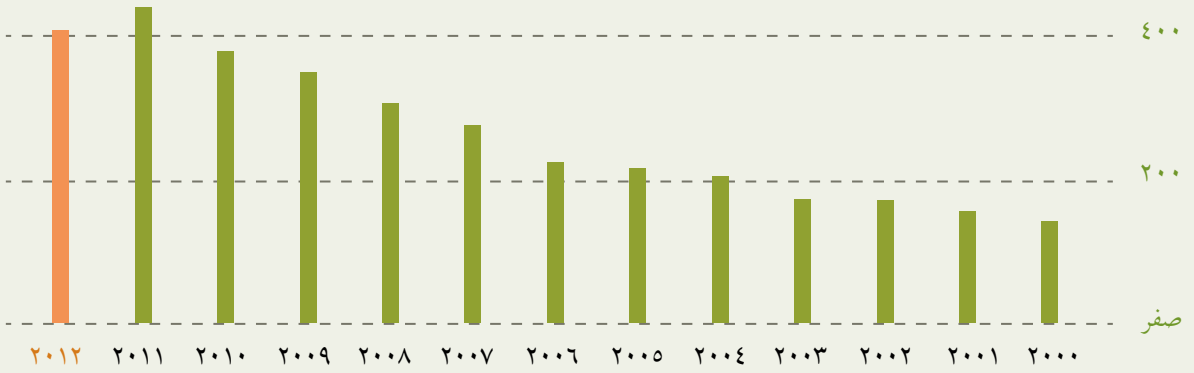


**الشكل ٢- أنشطة اليونيدو المنفّذة في مجال التعاون التقني** (ملايين الدولارات الأمريكية)

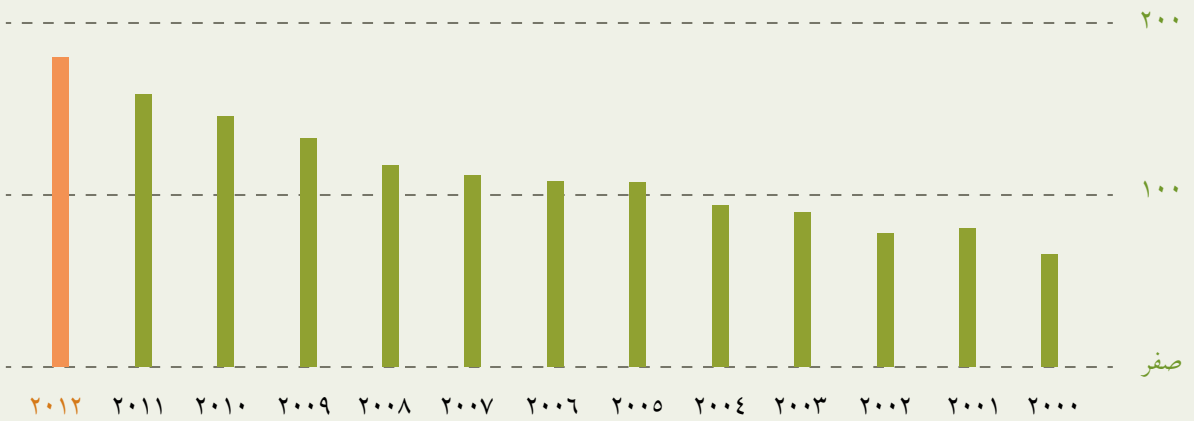

وفيما يتعلق بالأولويات المواضيعية لليونيدو، فقد اجتذبت البيئة والطاقة القسم الأكبر تماما من التمويل الكلي فبلغ ٨٢,٦ مليون دولار، بينما تلقّى الحدُّ من الفقر عن طريق الأنشطة الإنتاجية ٤٢,٧ مليون دولار وتلقّت تنمية القدرات التجارية ٢٨,٩ مليون دولار. ويبيِّن التذييل «باء» توزع المشاريع الموافَق على تمويلها بحسب المنطقة والأولوية المواضيعية.

## التمويل من البلدان والمؤسسات المانحة

لقد بقي التمويل المقدَّم من المصادر الحكومية على مستواه المرتفع خلال السنوات الأخيرة بحيث يشهد على القيمة المعزوَّة إلى اليونيدو وعلى الاعتراف بجودة خدماتها.

وفي عام ٢٠١٢، كان المساهم الأكبر مرة أخرى هو المفوّضية الأوروبية فبلغت الاعتمادات الصافية (باستثناء تكاليف الدعم) في ميزانيات المشاريع ١٧,٢ مليون دولار، ويليها اليابان التي ساهمت بمبلغ ١١,٧ مليون دولار (بما في ذلك ٠,٥ مليون دولار من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري). وتلقّت المنظمة مساهمات صافية تفوق مليون دولار من سويسرا (١٠,١ مليون دولار)، والسويد (٦,١ مليون دولار)، وإيطاليا (٤,٧ مليون دولار)، وألمانيا (٤,٦ مليون دولار) والنرويج (٤,٤ مليون دولار)، وإسبانيا (٢,٨ مليون دولار، وذلك بصفة رئيسية من خلال صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية)، والنمسا (٢,٢ مليون دولار)، وجمهورية كوريا (مليوني دولار)، وكندا (مليوني دولار)، وجنوب أفريقيا (١,٩ مليون دولار)، وفرنسا (١,٦ مليون دولار)، والولايات المتحدة الأمريكية (١,٣ مليون دولار)، والاتحاد الروسي (١,١ مليون دولار)، وأوروغواي (مليون دولار). يُضاف إلى ذلك تلقّي مبلغ ٥,٤ ملايين دولار من نيجيريا سيُخصَّص في عام ٢٠١٣.

## التمويل من الصناديق الاستئمانية المتعدّدة المانحين

بلغ التمويل الحكومي غير المباشر لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اليونيدو والمقدَّم بواسطة صناديق الأمم المتحدة الاستئمانية المتعددة المانحين ٨,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (٢,١ مليون دولار) وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري (٠,٥ مليون دولار)، فقد بلغت الزيادات الصافية في إطار صناديق توحيد الأداء ٣,٣ مليون دولار، بينما بلغت الصناديق الاستئمانية المتعدِّدة المانحين والذاتية البدء ٢,٥ مليون دولار، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.

### مرفق البيئة العالمية

يعمل مرفق البيئة العالمية في دورات تجديد الموارد بحيث جرت الدورة الرابعة لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٠ وتجري الدورة الخامسة الحالية من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٤. وخلال هذه الدورات يوافق مجلس مرفق البيئة العالمية في اجتماعيه في حزيران/ يونيه وتشرين الثاني/ نوفمبر على مذكِّرات مفاهيمية على شكل استمارات لتحديد المشاريع. وفور الموافقة على أحد المفاهيم، توجد أمام اليونيدو فترة ١٨ شهراً لإعداد المشروع من أجل وضع الوثيقة الفعلية للمشروع؛ ولا يبدأ تحويل المنح إلاّ بعد الموافقة على الوثيقة. وبما أنَّ معظم المفاهيم لم تعتمد إلاّ في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، فإنَّ هذا يفسِّر بلوغ الأموال الفعلية للمنح الواردة من مرفق البيئة العالمية في عام ٢٠١١ – وهو العام النهائي في دورة المرفق الرابعة للإفراج عن الأموال – رقماً قياسياً لم يسبق له نظير هو ٧٢,٥ مليون دولار. وفي هذه الدورة الخامسة الحالية للمرفق توجد اليونيدو مرة أخرى في عملية الحصول على موافقات على مسرح المفاهيم مع توقُّع تحويلات ضخمة لأموال المنح من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد بلغت القيمة الإجمالية للتمويل الصافي الوارد من المرفق هذا العام ٣٤,٩ مليون دولار.

ونتيجةً للمتأخِّرات المستحقة على المانحين وتأجيل المساهمات، فقد أعلن المرفق أنَّ من الممكن تخفيض نسبة ١٣,٨ في المائة من تمويل البرامج المقرَّر في بداية فترة تجديد الموارد الحالية والبالغ ٤,٢٥ مليار دولار. وهذا يعني أنَّ مبلغ ٣٢٤ مليون دولار (٧,٦ في المائة) الذي رُصد لليونيدو في البداية خلال الدورة الخامسة لمرفق البيئة العالمية سيُخفَّض مع انخفاض مقابل للتمويل من الحافظات إلى ٢٧٩,٣ مليون دولار. ورغم ذلك فإنَّ هذا سيمثِّل زيادة ضخمة بنسبة ٤٦ في المائة عن المنح الواردة خلال الدورة الرابعة للمرفق.

### بروتوكول مونتريال

استمر التمويل المقدَّم من الصندوق المتعدِّد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال قريباً من متوسط السنوات الأخيرة البالغ ٢٣,٤ مليون دولار. ورغم أنَّ هذا الرقم يُعدُّ نقصاً عن المستوى القياسي الأخير في عام ٢٠١١، فإنَّ الفارق يُعزى إلى حدٍّ كبير إلى الموافقة في عام ٢٠١١ على خطة التخلّص تدريجياً من مركّب الكلوروفلورو كربون المهلجن في الصين، وهو ما ترتَّب عليه تخصيص ٤١ في المائة من مجموع الأموال لليونيدو. ويجدر بالملاحظة أيضا أنه بناءً على طلب اللجنة التنفيذية لبروتوكول مونتريال في اجتماعها في كانون الأول/ ديسمبر أُرجئ دفع شريحة تساوي ١٠ ملايين دولار للصين

الشكل ٣- نصيب كل منطقة من المشاريع المقدّمة

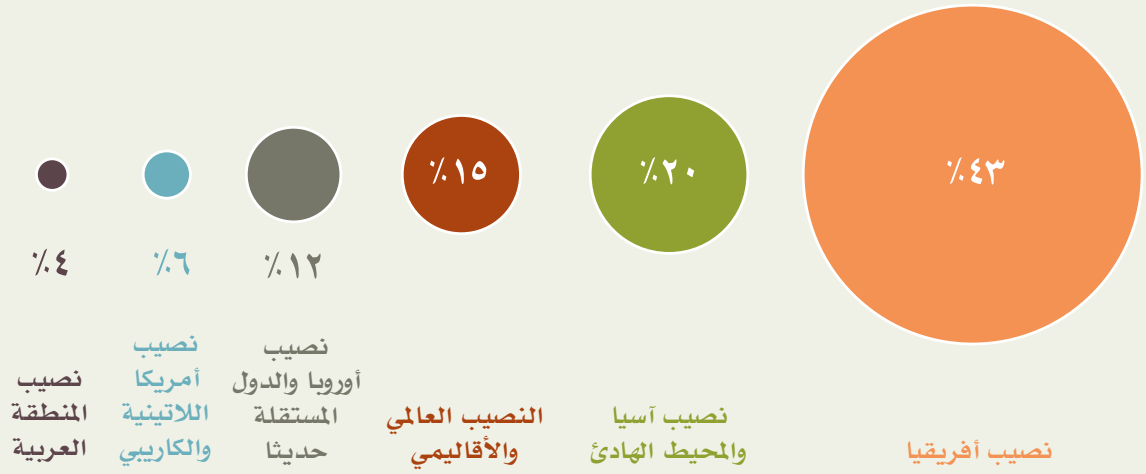


الشكل ٤- المشاريع المقدّمة بحسب المجال

إلى أوائل عام ٢٠١٣. وبغض النظر عن حالة الصين، فإنَّ مستوى الاعتمادات في السنة المستعرضة أظهر زيادةً في الأموال التي حظيت بالموافقة عن السنوات السابقة.

## الصناديق الاستئمانية

تدير اليونيدو عدداً من الصناديق الاستئمانية المبرمجة، وذلك بصفة خاصة من أجل تصميم مشاريع وبرامج جديدة. وقد تنازل ما مجموعه ٣٠ دولة عضواً عن حصصها في أرصدة الاعتمادات غير المنفقة، مما نتج عنه إتاحة ١٤,٢ مليون يورو لبرامج اليونيدو.[١] ومن شأن تقديم مساهمات إضافية لهذه الصناديق الاستئمانية أن يسمح لليونيدو بتصميم مشاريع ذات أولوية في مجالات رئيسية مع توفير ما يلزم في الوقت نفسه لتقاسم اليونيدو للتكاليف عند الاقتضاء.

# مشاريعُنا

## لجنة الموافقة والرصد

تعلِّق اليونيدو، بوصفها منظمة شديدة التخصُّص، أعلى درجة من الأولوية على جودة مشاريعها وبرامجها المعنية بالتعاون التقني. ويتولى فريق متخصِّص للتقييم تقييم جميع المقترحات الخاصة بالمشاريع والبرامج قبل عرضها على لجنة الموافقة والرصد. وخلال هذه السنة نظرت لجنة الموافقة والرصد في ١٤٢ مقترحاً خاصاً بمشاريع وبرامج، وأعطت الضوء الأخضر لنسبة ٩١ في المائة منها. ويؤكِّد ارتفاع معدَّل الموافقة في عام ٢٠١٢ – مقارنةً بنسبة تتراوح بين ٧٩ و٧٥ في المائة في عامي ٢٠١١ و٢٠١٠ على التوالي – ما توصَّلت إليه وحدة ضمان الجودة من حدوث زيادة مطَّردة في جودة مقترحات المشاريع والبرامج التي يقدِّمها كلٌّ من الوحدات التقنية المعنية في المنظمة. وتحتوي جميع وثائق المشاريع تقريباً على إطار منطقي للنتائج المتوقَّعة، والمؤشِّرات اللازمة لقياسها، واستراتيجيات لإدارة المخاطر. كما أنَّها تعالج القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية والمؤسسية والجنسانية والشرائية على نحو أشمل مما حدث في الماضي، وأنَّها بدأت في تطبيق نهج الميزَنة على أساس النتائج الذي سيُستخدَم على نحو منظَّم في عام ٢٠١٣ مع تنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية.

(١) إسرائيل وإكوادور وألمانيا وإندونيسيا وإيطاليا والبرازيل وبنما وبولندا وجمهورية تايلند والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والدانمرك والسويد وسويسرا والصين وفرنسا وفنلندا وكوت ديفوار وكولومبيا ولبنان ومالطة والمكسيك وموريشيوس وموزامبيق والنرويج ونيوزيلندا والهند وهنغاريا واليابان.

## التقييم

كما أنَّ المقترحات الخاصة بالمشاريع والبرامج في اليونيدو تُفحص بعناية قبل اتخاذ قرار في الاستمرار أو التوقُّف؛ فإنَّها فور اكتمالها تخضع بنفس القدر لتقييم دقيق ومنظم ومحايد لقياس أهميتها وكفاءتها وفعاليتها. وينظر فريق التقييم التابع لليونيدو فيما إذا كانت البرامج أو المشاريع أو الموضوعات واستنتاجاتها تُعدُّ مساهمة قيمة في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية في اليونيدو.

وخلال عام ٢٠١٢، أجرى الفريق تقييمات مواضيعية في مجالات مختلفة لأنشطة اليونيدو، أي لمساهمتها في آلية توحيد الأداء في الأمم المتحدة، وأداء مكاتبها الإقليمية، ومهمَّتها كمنتدى عالمي، ومساهمتها في الأهداف الإنمائية للألفية، ومبادرتها الخاصة برفع مستوى المؤسسات، ومشاريعها المتصلة بالقضاء على الملوثات العضوية العصيَّة، وتدخلاتها بعد الأزمات. وقد نشرت تقارير التقييم القُطرية المستقلة التي تُعدُّها اليونيدو عن أنشطة المنظمة في رواندا وجنوب أفريقيا وفييت نام وكوبا ونيجيريا. وأنجز فريق التقييم أيضاً تقييمه القطري لكينيا، بينما يجري العمل حالياً في تقييم زامبيا والعراق والمكسيك.

وقدرات اليونيدو في مجال التقييم معترَف بها داخل أسرة الأمم المتحدة وخارجها. وكانت اليونيدو في نيسان/أبريل أحد منظمي الاجتماع المنعقد في روما في عام ٢٠١٢ لشبكة شبكات تقييم الأثر التي أنشئت في عام ٢٠٠٦ لتعزيز تقييم أثر الجودة. وقد عمل مدير فريق التقييم نائباً لرئيس فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لمدة سنة حتى نهاية نيسان/أبريل. وكانت مهمَّة اليونيدو في مجال التقييم جزءاً من استعراض النظراء المهني لمهام التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

# طريقة عملنا

بدأ إدخال تغييرات واسعة النطاق على طريقة عمل اليونيدو في عام ٢٠١٠ عن طريق استحداث برنامج التغيير والتجديد في المنظمة الذي يرمي إلى إعداد اليونيدو للمستقبل. وقد ورد في التقارير السنوية السابقة وصف للتعديلات السنوية التي كان بعضها كبيرا وبعضها أكثر دقّة. وشهدت السنة المستعرضة نشر نظام جديد لتخطيط الموارد المؤسسية على جميع الموظفين، وخاصة الوحدة النمطية لإدارة الحافظات والمشاريع التي تتضمَّن جميع الخطوات في حياة أيِّ مشروع، فضلاً عن الوحدات النمطية لإدارة الرأسمال البشري التي تدمج شتَّى عمليات إدارة الموارد البشرية في النظام الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية (انظر أدناه). وتُعدُّ إدارة المخاطر

## الشكل ٥- مساهمة اليونيدو في التنمية الصناعية المستدامة

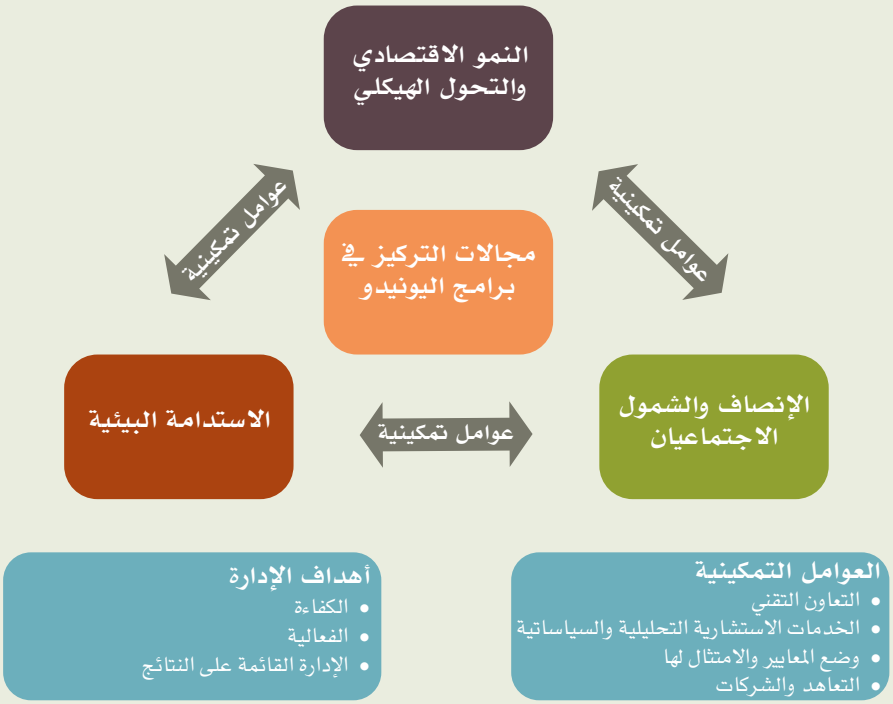


سمة أساسية للوحدة النمطية لإدارة المشاريع، وهي تتضمَّن أدوات لإعداد التقارير على الخط من أجل رصد المخاطر والإبلاغ عنها. واليونيدو تسير في الطريق الصحيح نحو الهدف وتتحرَّك في نطاق الميزانية من أجل التوصُّل إلى نظام فعَّال تماماً لتخطيط الموارد المؤسسية بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

وقد أدَّى استحداث النظام الجديد بالفعل إلى تبسيط عمليات كانت ذات يوم مرهقة ومستهلكة للوقت. ويتيح النظام مزيداً من الشفافية وإمكانية الوصول والقدرة على الإبلاغ عن النتائج/الآثار بناءً على مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، والمساءلة واللامركزية بالنسبة لموظفي المقر والموظفين الميدانيين. وهو يسهِّل أيضاً التعاون وتبادل المعارف بين الموظفين في المقر وفي الميدان ومع المنظمات الشقيقة.

وبفضل التدريب الموجَّه في عام ٢٠١٢، الذي شمل دورات قاعات الدراسة، ومواد التعلُّم الإلكتروني الخاصة باليونيدو، والحلقات الدراسية الشبكية على الخط لصالح الموظفين الميدانيين، وخيارات المساعدة المتاحة، فقد أصبح الموظفون مؤهَّلين لاستخدام النظام الجديد والعمليات الجديدة الاستخدام الأمثل. وخضعت مجموعة منتقاة من الموظفين الميدانيين للتدريب في المقر لكي يصبحوا «مستخدمين ممتازين» لدعم زملائهم كل في منطقته. وانضمَّ أصحاب المصلحة الخارجيون إلى الموظفين في كثير من جلسات الإحاطة واجتماعات دار البلدية التي استُكملت برسائل إعلامية دورية، بما في ذلك *UNIDO Times* وصفحات اليونيدو على الشبكة الداخلية والشبكة الخارجية. ويشير الاستعداد الذي أبداه الموظفون في أنحاء المنظمة لتقبُّل النظام الجديد والتواؤم معه إلى عيِّنة أولى من ثقافة العمل التي ترجو اليونيدو تحقيقها في السنوات القادمة. وللاطِّلاع على مزيد من المعلومات عن برنامج التغيير والتجديد في المنظمة، انظر الموقع www.unido.org/changemanagement.

## الأخلاقيات

في آب/أغسطس عيَّن المديرُ العامُ مسؤولاً جديداً عن الأخلاقيات في وحدة التنسيق المعنية بشؤون الأخلاقيات والمساءلة لترسيخ ثقافة الأخلاقيات والشفافية والمساءلة في اليونيدو. ويتولَّى المسؤول عن الأخلاقيات، الذي يتحمَّل المسؤولية مباشرة أمام المدير العام، وينفِّذ ويدير سياسات اليونيدو المتعلقة بالأخلاقيات، تقديم المشورة والإرشاد لموظفي اليونيدو، وينظِّم دورات تدريبية عن مدونة السلوك الأخلاقي لليونيدو، ويرصد الاتجاهات وأفضل الممارسات على صعيد العالم. كما يمثِّل المسؤول عن الأخلاقيات اليونيدو أمام النظراء الداخليين والخارجيين في مجال الأخلاقيات.

ومن مهام المسؤول عن الأخلاقيات إجراء استعراض سنوي للإقرارات بالمصلحة والإقرارات المالية التي يقدِّمها الموظفون. وفي عام ٢٠١٢، فحصَ المسؤول عن الأخلاقيات ما مجموعه ٣٠٧ استمارات للإقرارات بالمصلحة والإقرارات المالية.

## موظفونا

يتألَّف موظفو اليونيدو من رجال ونساء من طائفة واسعة النطاق من البلدان، والخلفيات، ومجالات الخبرة، ولكنهم جميعاً متفانون في خدمة المنظمة في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر. وكثير منهم مدعوّون إلى تقاسم خبراتهم ومعارفهم من أجل مهمَّة محدَّدة لمدة محدودة، وفي الميدان بصفة عامة في مواقع المشاريع. وبعضهم يعمل في مكاتب اليونيدو في بروكسل، وجنيف، ونيويورك أو في أحد مكاتبها الإقليمية أو القُطرية التسعة وعشرين أو في شُعب اليونيدو السبع عشرة حول العالم. ويعمل عدد مهم من الموظفين في مقر اليونيدو في فيينا رغم أنَّ هناك سياسة تنفيذية للحراك الميداني تتيح لكثير من الموظفين فرصة للعمل في الميدان فضلاً عن العمل كجزء من عمليات المنظمة في المقر.

## إدارة الموارد البشرية

استُحدث هذا العام إطار جديد لتوظيف العاملين وإدارة شؤونهم بموجب اتفاقات الخدمة الفردية. وهذا يعني أنَّ الخبراء الخارجيين الذين يُوظَّفون بموجب هذه الاتفاقات هم الآن جزء لا يتجزَّأ من الرأسمال البشري لليونيدو وتحكم توظيفهم مبادئ ومعايير سلوكية مماثلة للمبادئ المنطبقة على الموظفين الذين يعملون بموجب عقود عادية.

وشهدت بداية السنة انتقال العمليات على نطاق المنظمة إلى نظام جديد لتخطيط الموارد المؤسسية، أي برنامج التكييف الهيكلي (انظر أعلاه). ويشمل النظام عدَّة وحدات نمطية مثل الإدارة في المنظمة، وإدارة الأداء، وإدارة شؤون الموظفين، والتوظيف الإلكتروني، وإدارة الوقت، والخدمات الذاتية للموظفين والمديرين. ومن السمات المبتكرة للنظام الجديد وجود مجمع رئيسي للخبراء الذين قيَّمتهم اليونيدو بالفعل ويمكن لمديري المشاريع توظيفهم مباشرة من أجل مشاريعهم وبرامجهم. وقد أمكن بفضل التدريب المقدَّم طيلة عام ٢٠١٢ التأكُّد من أنَّ الموظفين على معرفة تامة بالنظام الجديد.

واستحدثت اليونيدو نظاماً جديداً في آذار/ مارس لقياس أداء الموظفين من حيث تحقيق الأهداف الفردية والأهداف المؤسسية

حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

على حدٍّ سواء. ويستدعي النظام الجديد إجراء مزيد من الحوار بين الموظفين والرؤساء من أجل استقاء الآراء من جميع الجهات بغية تقييم الكفاءات الإدارية والأساسية.

## التوازن بين الجنسين

ما زالت اليونيدو تطمح من زمن بعيد إلى تحقيق توازن جنساني أفضل بين الموظفين على جميع المستويات، ولكن بصفة خاصة على مستوى اتخاذ القرارات حيث ما زال الرجال يتفوَّقون على النساء من حيث الأعداد. وأدَّى اعتماد سياسة قوية في عام ٢٠٠٩ وإنشاء اللجنة التوجيهية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني إلى توفير الأدوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف عملياً. وفي عام ٢٠١٢، خصَّصت اللجنة الفروع التقنية لشعبة وضع البرامج والتعاون التقني حيث بدأ العمل على تصميم أدوات جنسانية خاصة بكل قطاع في إدارة دورات المشاريع وأدوات للتقييم من أجل المساعدة على دراسة مدى استجابة مفاهيم ومقترحات المشاريع لقضايا الجنسين. وكانت أول وحدة تخضع للفحص هي فرع الإدارة البيئية التي يعمل فيها خبير في قضايا الجنسين مع مديري المشاريع من أجل إنشاء أدوات لتعميم المنظور الجنساني خاصة بالمواضيع الإنمائية لكل فرع. وستلي ذلك فروع تقنية أخرى في عملية من المقرَّر إنجازها في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣. وقد بدأ إصدار رسالة إخبارية داخلية تركز على القضايا الجنسانية في تشرين الثاني/ نوفمبر.

واليونيدو جزء من الجهود الكبيرة التي تبذلها أسرة الأمم المتحدة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك إجراء مشاورات لتشكيل البرنامج الإنمائي العالمي فيما بعد عام ٢٠١٥. والمساهمة التي تقدِّمها اليونيدو على شكل المشاركة وتقديم ورقات الموقف في منتديات الأمم المتحدة – مثل خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمشاورات على نطاق المنظومة بشأن البرنامج الإنمائي فيما بعد عام ٢٠١٥ – يجعلان من المنظمة بالتدريج جهة فاعلة رئيسية في مختلف المنتديات.

## البيئة التي نعمل فيها

تضطلع اليونيدو، بموظفيها الذين يتألَّفون من ١٣٤ أخصائياً في مجالات مختلفة من الهندسة والصيانة، بالمسؤولية عن التشغيل الآمن والموثوق لمركز فيينا الدولي الذي يضمُّ مكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا مناص في حالة مبنى يبلغ عمره ٣٥ سنةً من إجراء إصلاحات وتجديدات، وقد شهد عام ٢٠١٢ عدداً من التجديدات الهامة أثر كثير منها على مبنى المؤتمرات (المبنى جيم 'C')، وكانت جميعها ترمي إلى المساعدة على جعل مركز فيينا مكانا للعمل أكثر خضرة وصحة. ويجري في الوقت الحاضر تركيب أحدث معدَّات المؤتمرات مع توقع الإنجاز في أوائل عام ٢٠١٣. وتمَّ استبدال الواجهة ووصل أنفاق المبنى جيم في نهاية السنة، وسينتهي العمل في إزالة الأسبستوس في المبنى جيم في نيسان/ أبريل ٢٠١٣. وسيؤدِّي العزل الحراري للمبنى جيم إلى تحقيق وفورات كبيرة في الطاقة كما سيؤدِّي ذلك إلى إقامة تركيبات جديدة للإضاءة. وستتحقَّق وفورات في المياه عن طريق إنشاءات إصحاحية، بما في ذلك صنابير استشعار، واستخدام مياه الآبار في دورات المياه، وأماكن للتبوُّل لا يُستخدَم فيها الماء. وتمَّ استبدال أنابيب المياه والأسلاك الكهربائية خلال عملية إزالة الأسبستوس، ووُضعت معدَّات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء في قاعة تقنية مخصَّصة، وكانت هناك مشكلة كبيرة هي رفع السقف حتى يمكن إقامة المعدات التي تمكِّن من الاقتصاد في استهلاك الطاقة. وحلَّت محلَّ وسائل خنق الحرائق القديمة المصنوعة من الأسبستوس وسائل خانقة جديدة تمتثل للمعايير النمساوية تمَّ وصلها بنظام الوقاية من الحرائق في المبنى لضمان سلامة هذا الأخير.

## الخدمات التي نقدّمها في مجال الدعم

لا فعالية لليونيدو إلاَّ بقدر ما تمكِّنها من ذلك خدماتها في مجال الدعم اللوجستي. فالإجراءات عندما تتَّسم بالكفاءة والقدرة على الاستجابة ومواكبة التطوُّر في حالة أنشطة مثل اشتراء السلع والخدمات، والاتصالات، والسفر والنقل، وسجلات الملكية وحفظ الملفات، وخدمات التسجيل تصبح منظمة تعمل بسلاسة، وتستطيع تقديم أعلى الخدمات جودة للبلدان التي تخدمها. كما أنَّ الشفافية والمساءلة والفعالية من حيث التكلفة سمة تتميَّز بها خدمات الدعم الإدارية في اليونيدو، سواء كان ذلك عن طريق استحداث نظام إلكتروني سلس للاشتراء – وهو أول نظام متكامل من هذا النوع داخل أسرة الأمم المتحدة – أم إبرام اتفاقات تتفاوض عليها بالاشتراك مع المنظمات الشقيقة مع وكلاء السفر وشركات الطيران لضمان أفضل الشروط، أم عن طريق طائفة واسعة النطاق من الأنشطة الأخرى. واليونيدو في سبيلها في الوقت الحاضر، مع الاستعانة بنظام إدارة الموارد المؤسسية، إلى الانتقال إلى إدارة الاشتراء والسفر بالاتصال الحاسوبي المباشر.

في تشرين الأول/أكتوبر، انضمّ كانديه ك. يومكيلا المدير العام لليونيدو إلى قائمة من الشخصيات المرموقة تضمّ زعماء العالم والفائزين بجائزة نوبل وشخصيات أخرى بارزة عندما تلقّى جائزةً للقيادة العالمية عن عمله في مناصرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، والحدّ من الفقر، والجهود الرامية إلى الحدّ من تأثير تغيّر المناخ، والأهداف الإنمائية للألفية. وأهدى الجائزة في خطاب القبول الذي ألقاه لموظفي المنظمة التي يترأسها منذ عام ٢٠٠٥، مؤكّداً على أنّهم في مقدّمة الجهود الرامية إلى تحقيق الرخاء للناس حول العالم. وتقدّم جائزة القيادة العالمية سنوياً مؤسسة الأمم المتحدة ورابطة الولايات المتحدة الأمريكية للأمم المتحدة.

الصورة: © *Gary He/Insider Images for United Nations Foundation*

# اليونيدو والأطراف الأخرى

## اليونيدو والأمم المتحدة

رغم أنَّ اليونيدو أصغر من بعض الوكالات الشقيقة، فإنَّها تؤدِّي دوراً رئيسياً على مسرح الأمم المتحدة. فالمدير العام يرأس شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وعُيِّن مؤخَّراً لتوجيه مبادرة الأمين العام لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، والتي هي في الوقت الحاضر أحد أهمِّ الأمور التي تشغل اليونيدو. وهو ما يسلِّط الأضواء على اليونيدو في تلك المنتديات المختصَّة بقضايا الفقر والطاقة. وقد واصلت اليونيدو كما فعلت في الماضي المشاركة في الجهود التي تبذلها أسرة الأمم المتحدة لتحقيق الاتساق ودرجة أكبر من الكفاءة والفعالية على نطاق المنظومة. وشملت هذه الجهود مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وعمل هيئاته الفرعية: اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج والتي تعالج قضايا السياسات على المستوى العالمي، واللجنة الرفيعة المستوى التي تُعنى بالإدارة وتشمل الشؤون الإدارية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تروِّج للاتِّساق والفعالية التشغيلية على المستوى القطري.

وكان من أبرز أحداث السنة بالنسبة للمنظومة بأسرها انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠). وأدَّت اليونيدو دوراً أساسياً في الأعمال التحضيرية للمؤتمر وشملت مساهماتها خلال انعقاد المؤتمر عدداً من الأحداث الجانبية الهامة التي يعرض لها الفصل الرابع بمزيد من التفصيل. وأهابت الوثيقة الختامية ريو+٢٠ بالدول الأعضاء أن تتفق على مجموعة من الأهداف الإنمائية المستدامة التي تشكِّل إطاراً جديداً للتنمية العالمية ما إن تبلغ الأهداف الإنمائية للألفية موعدها النهائي في عام ٢٠١٥. وقدَّمت اليونيدو، بصفتها عضواً في فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، مساهمات تحليلية في تقرير فريق العمل عن تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه للجميع، الذي يتناول جوانب القوة والضعف في الأهداف الإنمائية للألفية ويقدِّم اقتراحات أولية للبرنامج الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

واشتركت المنظمة على نحو وثيق في عدد من المشاورات المواضيعية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين عن القضايا الأساسية للبرنامج الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك لضمان تلقِّي التنمية الصناعية الاعتراف المناسب كعامل حافز قوي بالنسبة للتنمية المستدامة. وقد عبَّرت عن هذا الشاغل الأساسي الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها بشأن التعاون الإنمائي الصناعي الذي اعتمد في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر[٢] عقب نظرها في تقرير المدير العام عن التعاون الإنمائي الصناعي الذي أبرز الحاجة إلى ربط الصناعة بالبرنامج الإنمائي الأوسع نطاقاً. ويؤكِّد كتيب عنوانه الصناعة من أجل تنمية شاملة ومستدامة الرسالة التي مفادها أنَّ التنمية الصناعية المستدامة هي الحل الأساسي لتحقيق الأهداف العالمية المتمثِّلة في الحدِّ من الفقر والحدِّ من فوارق الدخل مع تقليل الأضرار البيئية.

(٢) الوثيقة A/RES/67/225.

”نسلّم بأنّ **الناس** هم محور التنمية المستدامة، ونسعى، في هذا الصدد، إلى إقامة عالم عادل منصف يسع الجميع، ونلتزم بالعمل سوياً من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بما يعود بالنفع على الناس كافة.“

الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ التي تحمل عنوان ”المستقبل الذي نصبو إليه“

وواصلت اليونيدو العمل على نحو وثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ومع الوكالات الشقيقة في منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ اقتراحات الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وفي صياغة اقتراحات على الدول الأعضاء بشأن الخيارات المتاحة بالنسبة لاستعراض جديد شامل للسياسات يجرى كل أربع سنوات والتي اعتمدتها الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر.

وفي آذار/ مارس، استضافت اليونيدو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع الاتفاق العالمي الاجتماع السنوي لهذا العام لجهات التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص. واجتذبت هذه المناسبة التي حضرها ١٣٠ مشاركاً من وكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص وكان عنوانها «تعجيل شراكات الأمم المتحدة مع القطاع الخاص» أكبر نسبة من الإقبال حتى تاريخه، وهو ما يدلّ على تزايد الاهتمام بالشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص من أجل معالجة تحديات القرن الحادي والعشرين. وشملت التوصيات الصادرة عن الجلسة العامة ودورات أفرقة العمل نداءً قوياً لتنفيذ نماذج للشراكة الاستراتيجية التي يمكنها دفع التغيير النظمي.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، استضافت اليونيدو المعرض العالمي السنوي الخامس للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في قصر هوفبورغ في فيينا، وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولمزيد من المعلومات عن هذا الملتقى البالغ الأهمية، يُرجى الرجوع إلى الفصل الثاني.

## توحيد الأداء

كان نهج توحيد الأداء في الأمم المتحدة نتيجة للحاجة التي أعربت عنها الدول الأعضاء إلى جعل نظام الأمم المتحدة الإنمائي أكثر اتساقاً وفعالية وأهمية. ورغم أنَّ نهج توحيد الأداء بدأ العمل به على أساس تجريبي في نهاية عام ٢٠٠٦، فقد غيَّر على نحو جذري طريقة عمل أسرة الأمم المتحدة. وعقب النتيجة النهائية التي خلص إليها تقييم مستقل للدروس المستخلصة من تجربة البلدان المنفِّذة لمبادرة «الأداء الموحَّد» والمؤتمرات الرفيعة المستوى المعنية بالنهج، فإنَّ القرار الهام بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات (انظر أعلاه) سلَّم لأول مرة بنموذج توحيد الأداء.[٣] واليونيدو هي واحد من ٣٦ صندوقاً وبرنامجاً ووكالة وهيئة متخصِّصة في أمانة الأمم المتحدة المشتركة في المبادرة التي تشمل في الوقت الحاضر أكثر من ٥٠ بلداً. وقد ساهمت منذ البداية في تصميم البرامج والأركان الأخرى لنهج توحيد الأداء، وقادت، وما زالت تقود، عدداً من الأفرقة العاملة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والمقابِلة للأولويات المواضيعية للمنظمة. وقد تبيَّن من تقرير لفريق التقييم التابع لليونيدو صدر في أيار/ مايو أنَّ اليونيدو «قوة دافعة مهمَّة في تعزيز قضايا التنمية الصناعية وأنَّها تستجيب للأولويات الوطنية».[٤]

(٣) الوثيقة A/RES/67/226.

(٤) الوثيقة ODG/EVA/11/R.60.

وتمكَّنت اليونيدو في عام ٢٠١٢ من تنفيذ أكثر من ٩٠ في المائة من أدائها الذي خطِّطت له بما في ذلك حشد مبلغ الخمسة ملايين دولار من صناديق توحيد الأداء في الأمم المتحدة. ومن المحتمل أن يزيد هذا الرقم في عام ٢٠١٣ نظراً لأنَّ الدول الأعضاء تقوِّي التزامها بتوحيد الأداء. وهناك اتجاه متزايد بين الدول الأعضاء نحو الرغبة في المساهمة في الصناديق الاستئمانية للأمم المتحدة بدلاً من تقديم الدعم من طرف واحد للمنظمات كل على حدة، وهو ما تطلَّب من اليونيدو الحضور البارز في اجتماعات الشركاء المانحين وغير ذلك من الاجتماعات طيلة العام. وفي نفس الوقت، أتاحت مشاركة اليونيدو فرصةً لها لإثبات ذاتها كشريك قيِّم في هذا النهج المتَّبع على نطاق المنظومة ولزيادة مصداقيتها لدى الدول الأعضاء وداخل منظومة الأمم المتحدة على حدٍّ سواء. ونتيجةً لذلك، روعيت مساهمات اليونيدو تماماً في شتَّى الاتفاقات المتصلة بالبرامج القُطرية. كما أنَّ اليونيدو وقَّعت أو مدَّدت مذكِّرات للتفاهم مع البلدان الرائدة الثمانية في إطار توحيد الأداء ومع البلدان الجديدة التي انضمَّت من تلقاء نفسها بما فيها إندونيسيا والجبل الأسود وسيراليون وقيرغيزستان وملاوي. واستطاعت اليونيدو، عن طريق حوار جار مع آليات عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على المستويين الإقليمي والعالمي، أن تتأكَّد من أنَّ مواقفها تُراعى أيضاً في الاتفاقات والسياسات والمبادئ التوجيهية على نطاق المنظومة.

## محطّ تركيزنا على الصعيد الإقليمي

### البرامج الإقليمية

يؤدِّي وجود وحدات في اليونيدو قائمة بذاتها وذات خبرة في مشكلات التنمية الصناعية المستدامة التي تواجه مناطق محدَّدة إلى تغيير كبير في مدى تأثير وفعالية التعاون التقني لليونيدو. وتتعاون البرامج الإقليمية مع الأخصائيين من الفروع المختصَّة في صياغة وتنفيذ ورصد مشاريع المنظمة وبرامجها، وتحرص على مراقبة ما يجري في البلدان موضوع اختصاصها، وتنفرد بوجهة نظر كلِّية للظروف الاجتماعية الاقتصادية وللأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في منطقتها. وهم أول جهة يفد إليها ممثِّلو الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يتقدَّمون من اليونيدو طلباً للمعلومات عن أنشطتهم المقترحة أو الجاري تنفيذها في بلدانهم على وجه التحديد. والفقرات التالية تصف بإيجاز بعض الأنشطة الإضافية التي اشتركوا فيها في عام ٢٠١٢.

### أفريقيا

كان من بين أبرز أنشطة اليونيدو في أفريقيا في عام ٢٠١٢ تنظيم مؤتمر ليومين عن الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز التنوع الاقتصادي مع التركيز على الاستثمار في قطاعي الأعمال التجارية الزراعية والصيدلانية. وانعقد المؤتمر في أديس أبابا في حزيران/يونيه بالتعاون مع إدارة التجارة والصناعة التابعة لمفوَّضية الاتحاد الأفريقي، وكان من بين المشاركين أكثر من ٢٠٠ وزير أفريقي للصناعة وخبير صناعي بالإضافة إلى ممثِّلين لوكالات الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، ومصارف التنمية الإقليمية، والقطاع الخاص. وأدَّى تنظيم منتدى للتعاملات فيما بين المؤسسات التجارية أثناء انعقاد المؤتمر من أجل إبراز الشركات الأفريقية العاملة في قطاعي الأعمال التجارية الزراعية والصيدلانية إلى عدد من ترتيبات التعاون الملموسة؛ وتمَّ التوقيع بالفعل على ثلاث مذكِّرات للتفاهم خلال المؤتمر. وكان ذلك دليلاً على الاهتمام الواسع النطاق الذي أبداه المشاركون من الجمهور والقطاع الخاص على حدٍّ سواء من أجل الإقدام على إقامة شراكات في مشاريع مشتركة. كما أنشئت روابط فيما بين بلدان الجنوب تصل بين الاقتصادات الناهضة والبلدان الأفريقية بغية تمويل وتنفيذ

> ”**ينبغي لأفريقيا** أن تُقبل على التنوّع الاقتصادي حتى تُحوّل الآفاق المشرقة إلى فرص عمل فعلية لشبابها.“
>
> كانديه ك. يومكيلا، المدير العام لليونيدو

التعاون التقني في القطاعين الرئيسيين. ونوقشت التجارة بين البلدان الأفريقية كما نوقش من بين أمور أخرى دور الدولة في تحسين بيئة الأعمال عن طريق اتِّباع سياسات استثمارية سليمة، والجودة والمعايير ذات الكفاءة، وتحسين البنى التحتية.

وقام مسؤولون من الاتحاد الأفريقي بزيارة اليونيدو في أيلول/ سبتمبر من أجل حضور المائدة المستديرة حول موضوع «آسيا بحلول عام ٢٠٥٠» (انظر أدناه) وانتهزوا الفرصة لمناقشة خطط المستقبل. ووافقت اليونيدو على العمل مع الاتحاد الأفريقي بناء على مساهماتها في مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا الذي يعقد في حزيران/ يونيه ٢٠١٣ وحيث ستنظِّم اليونيدو مناسبة جانبية بشأن استراتيجية النمو الأخضر من أجل أفريقيا. كما تعهَّدت اليونيدو بالسعي لدى المانحين والشركاء من الاتحاد الأفريقي لحشد الموارد لبرنامج مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية وللمساعدة في تنظيم مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين لعام ٢٠١٣.

وشهد شهر تموز/ يوليه التوقيع على اتفاق بين اليونيدو وجماعة شرق أفريقيا ومنظمي معرض IPACK-IMA – وهم أحد أشهر منظِّمي المعارض التجارية في العالم – من أجل تنظيم معرض كبير للتجهيز والتعبئة في عام ٢٠١٤ في كينيا. وفي نفس الوقت، درس المدير العام لليونيدو والأمين العام للجماعة المجالات الممكنة للتعاون بما في ذلك الطرائق التي يمكن لليونيدو أن تساعد بها في استراتيجية للتنمية الصناعية. ومن المجالات الرئيسية الأخرى التي نوقشت تنفيذ مرصد اليونيدو للاستثمار في أفريقيا على الإنترنت، وإنشاء مركز للطاقة المتجدِّدة، وبرنامج جديد لبناء القدرات التجارية، وبرنامج صناعي للتحسين، ومركز لنقل التكنولوجيا، ومشروع إقليمي لسلاسل القيمة الغذائية.

## الدول العربية

كان من بين الأحداث المهمَّة في المنطقة العربية في عام ٢٠١٢ تنظيم معرض ومنتدى البحرين الدولي للتقنيات الخضراء في آذار/ مارس بدعم من اليونيدو. وقد نُظِّم المعرض، الذي كان الأول من نوعه، تحت رعاية اللجنة العامة لحماية الموارد البحرية والبيئية والحياة البرية. وانصبَّ التركيز في هذا المعرض الذي استغرق ثلاثة أيام على الطاقات المتجدِّدة، وإدارة المياه، وتصريف النفايات، واتِّباع أسلوب أخضر للحياة، وأتاح للعارضين من أكثر من ١٠٠ شركة وطنية وأجنبية عرض منتجاتهم الاستهلاكية وخدماتهم وتكنولوجياتهم الخضراء. كما أرسى المعرض خطَّ أساس للمشاريع البيئية تستطيع البحرين بناءً عليه مواصلة تنميتها بما في ذلك الاقتراح الذي مفاده أنَّ باستطاعة البحرين أن تؤدِّي دوراً مركزياً إقليمياً للإنتاج الأنظف. واعتُبر المعرض بدايةً لسلسلة من الأنشطة التي تأتي أولاها في عام ٢٠١٣، وتشترك فيها اليونيدو مرة أخرى عن كثب.

ونُظِّمت مناسبة أخرى تتناول التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة في حزيران/ يونيه. فقد انعقد مؤتمر عجمان الدولي للبيئة في دورته الثانية في جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا في إمارة عجمان. وضمَّ المؤتمر الذي عُقد تحت عنوان «منهجية مبتكرة للاستدامة» صانعي قرارات، ومنظِّمين، وممثِّلين للقطاع الخاص، ومهنيين، وشباباً ومثقَّفين في حركة ترمي إلى بلوغ حلول ابتكارية وعملية للتحدِّيات المشتركة التي تواجه التنمية المستدامة. كما قدَّم المؤتمر معلومات تحديثية عن أحدث تكنولوجيا يمكن تطبيقها في مجال التنمية المستدامة. وألقى ممثِّل اليونيدو كلمةً رئيسيةً عن موضوع النمو الأخضر، والابتكار، والتنمية المستدامة، وترأس الدورة المعنية بالتكنولوجيا والابتكار.

وفي فيينا، أدَّت اليونيدو دوراً نشيطاً في المنتدى الاقتصادي العربي النمساوي السادس وفي مؤتمر دولي عنوانه «السودان وأوروبا: آفاق التعاون من أجل السلام والتنمية الإقليميين». وكان المؤتمر الرفيع المستوى الذي عُقد في تشرين الأول/ أكتوبر تحت رعاية نائب رئيس الجامعة النمساوي ووزير الشؤون الأوروبية والدولية ووزير خارجية السودان، هو الخامس في سلسلة من المؤتمرات التي عُقدت في فيينا من أجل السلام المستدام في السودان. وتركَّزت المناقشات التي شارك فيها ١٧ بلداً من أوروبا والمنطقة العربية وأفريقيا على الأساليب اللازمة لتشجيع الاستثمارات في السودان من أجل تأمين مستقبل من الرخاء والاستقرار للمنطقة بأسرها.

وعُرضت استراتيجية اليونيدو من أجل بلدان العالم العربي على الدول الأعضاء في جلسة إحاطة خاصة في أيلول/ سبتمبر وكذلك على الأكاديمية الدبلوماسية في فيينا في الشهر التالي. وفي نيسان/ أبريل، تناقشت اليونيدو مع ممثِّلين للغرفة التجارية والصناعية للبرازيل حول إمكانيات التعاون بين بلدان الجنوب بين أمريكا اللاتينية والبلدان العربية.

## آسيا والمحيط الهادئ

ربما كانت قارة آسيا تُظهر من الفوارق في مجال التنمية ما يفوق أيَّة منطقة أخرى. فهي تشمل عدداً من البلدان التي تتطوَّر بسرعة وحقَّقت بالفعل وضع بلدان متوسطة الدخل بينما تضمُّ في نفس الوقت بعض أفقر البلدان في العالم. وقد درست مائدة مستديرة عُقدت في فيينا في أيلول/ سبتمبر ونظَّمتها اليونيدو بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي، ومؤسسة البحوث النمساوية للتنمية الدولية، والغرفة الاقتصادية الاتحادية في النمسا، طرائقَ لتحقيق

تنمية مستدامة وشاملة للجميع في المنطقة. وتناولت المناقشات التي دارت تحت عنوان «آسيا بحلول عام ٢٠٥٠: الطريق المستدام للرفاهية» قضية البلدان الواقعة في «فخّ الدخل المتوسط»، والتي تجد نفسها فيه عاجزة عن المنافسة سواء مع الاقتصادات ذات الأجور المنخفضة أو الاقتصادات المتقدمة. وحضر المائدة المستديرة خبراء إقليميون وواضعو سياسات من البلدان الآسيوية، وممارسون للتنمية الدولية، وممثّلون عن الصناعة، والأوساط الجامعية، ومنظمات إقليمية ودولية، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجالات التنمية المستدامة، والتجارة والصناعة. وفي أيلول/ سبتمبر، وقّعت اليونيدو على إعلان مشترك مع مصرف التنمية الآسيوي من أجل تعزيز التعاون في مجال البحوث ومشاريع التعاون التقني.

وكان الاستقرار والرخاء موضوع المؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى الخامس للتعاون الاقتصادي بشأن أفغانستان الذي عُقد في دوشانب في آذار/ مارس، وضمَّ ممثّلين عن أكثر من ٤٠ بلداً. ونظر المؤتمر في السبل اللازمة لتوطيد التعاون والشراكة من أجل السلام والرخاء في أفغانستان، واستعرض عدداً من المشاريع بما في ذلك ١٧ مشروعاً لخطوط الأنابيب ساهمت فيها اليونيدو. وكان من بين المتحدِّثين الرئيسيين رؤساء أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية والبلد المضيف طاجيكستان. وفي وقت لاحق شاركت اليونيدو في مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان الذي استضافته اليابان في تموز/ يوليه، وهناك أُرسي إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة من أجل تنسيق الجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمع الدولي لضمان النمو الاقتصادي والتنمية في أفغانستان. كما أنَّ مؤتمر طوكيو أنشأ دورة دورية من الاجتماعات لضمان تواصل التعاون والتنسيق. وشاركت اليونيدو في حلقة دراسية بعنوان «طريق جديد للحرير: أفغانستان بعد عام ٢٠١٤ والتعاون بين الولايات المتحدة واليابان مع جنوب وسط آسيا» عُقدت بالتوازي مع مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان.

وساعدت اليونيدو، في إطار أنشطة متابعة الزيارات التي قام بها ممثّلو جامعة الأعمال التجارية والاقتصاد على الصعيد الدولي في بيجين في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، على إعداد ورقة عمل عن التعاون بين اليونيدو والصين لقيت استجابة طيبة من البعثة الدائمة للصين لدى اليونيدو ومن الوزارات ذات الصلة في العاصمة. كما أنَّ اليونيدو ساعدت على إعداد كرَّاسة باللغة الصينية عن ٤٠ عاماً من التعاون بين اليونيدو والصين.

## أوروبا والدول المستقلة حديثاً

يغطّي منطقة أوروبا والدول المستقلة حديثاً مساحة ٢٥ مليون كيلومتر مربع، ويشمل حوالي ٤٨٠ مليون نسمة في ٣١ بلداً شديدة التنوُّع من حيث الجغرافيا، والسكان، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

وقد طلب بَلدان من المنطقة – هما أذربيجان وأوزبكستان – المساعدة في عام ٢٠١٢ على إعداد إطار للتعاون في المستقبل مع اليونيدو. ومن بين أولويات التنمية التي حُدِّدت في برنامج أذربيجان – اليونيدو القطاع غير النفطي، والبيئة والطاقة، وتعزيز الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وتقوية البنى التحتية، وقطاعات الصناعات الزراعية. ويركِّز مشروع لبرنامج قُطري لأوزبكستان على التحديث والتحسين، والقدرة على المنافسة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، والابتكار ونقل التكنولوجيا، وتنمية مجموعات الشركات الصغيرة والمتوسطة، واتحادات شركات التصدير، والروابط بين الأعمال، وتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية. وأدَّى طلب تلقَّته اليونيدو من حكومة قيرغيزستان في أوائل عام ٢٠١٢ إلى تقديم إطار برنامج قُطري لقيرغيزستان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ يتضمَّن عدَّة عناصر. وتمَّت الموافقة على العنصر الخاص بتنمية المؤسسات الصناعية بالتعاون مع صندوق "دامو" لتنمية الأعمال الحرة، وسيبدأ تنفيذه في عام ٢٠١٣ (انظر أيضاً الفصل الثاني). وتقوم الحكومة حالياً بدراسة عناصر أخرى في البرنامج القُطري.

ومن الأنشطة الرئيسية لليونيدو في المنطقة مشروع تبلغ قيمته ٢,٢ مليون دولار يموِّله الاتحاد الروسي من أجل تعميق التعاون والتكامل الصناعي الدولي بين بلدان الجماعة الاقتصادية لمنطقة أوروبا وآسيا، ويتلقَّى الدعم من المراكز التي أُنشئت مؤخَّراً للتعاون الاقتصادي الدولي في أرمينيا وبيلاروس وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان. وقُدِّم لممثّلي الدول الأعضاء في المنطقة تحديث عن التقدُّم الذي أحرزه المشروع في جلسة خاصة للإحاطة في شباط/ فبراير.

وللمجمَّعات الصناعية دور حيوي تؤدِّيه في عرض التكنولوجيات والممارسات المستدامة الجديدة. وكانت مساهمة جيل جديد من المجمَّعات الصناعية الإيكولوجية في تنويع اقتصادات شرق أوروبا وآسيا الوسطى أحد الموضوعات في مؤتمر عُقد في باكو في نيسان/ أبريل. وعقب نجاح مجمَّع التكنولوجيا في سومغايت الذي افتُتح مؤخراً، طلبت حكومة أذربيجان من اليونيدو تقديم الدعم لتنظيم مناسبة لمدة يومين من أجل وصف النُّهج الابتكارية والدعم المقدَّم من المنظمة. وزار سومغايت حوالي ٦٠ من كبار الممثّلين الحكوميين من أجل التعرُّف مباشرة على مجمَّع صناعي إيكولوجي وهو يعمل.

ومن شراكات اليونيدو القائمة منذ أمد بعيد – والتي تؤيِّدها الجمعية العامة للأمم المتحدة – شراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي، وهي منظمة إقليمية حكومية دولية أنشأتها في البداية

”أدّى التعاون بين الاتحاد الأوروبي واليونيدو إلى نتائج ملموسة في البلدان الشريكة من حيث حفز التنوّع الاقتصادي والقدرة على المنافسة، وتسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية عن طريق دعم الامتثال للمعايير والقواعد الدولية.“

البيان المشترك لمفوّض الاتحاد الأوروبي للتنمية، أندريس بيبالغس، والمدير العام لليونيدو، كانديه ك. يومكيلا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

في عام ١٩٨٥ جمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، وتركيا لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني والثقافي بين الدول الأعضاء فيها.[٥] وفي عام ٢٠١٢، ارتفع مستوى هذا التعاون شيئاً ما نتيجةً لتعيين منسِّقين في نطاق كل منظمة وصياغة خطة عمل تحدِّد مجالات المبادرات المشتركة. وسيشمل الدعم المقدَّم من منظمة التعاون الاقتصادي لمشروعات اليونيدو التمويل والدعم اللوجستي والمساعدة التقنية.

وكانت طرائق تحسين التعاون في المنطقة موضوعاً لاجتماع آخر عُقد في أيلول/ سبتمبر. وأتاح الاجتماع فرصة لموظفي الأمم المتحدة للتنسيق في المكاتب القُطرية والإقليمية لكي يتصلوا بالمنسِّقين الإقليميين والعالميين، بما في ذلك مكتب تنسيق العمليات الإنمائية والمجموعة الإنمائية الإقليمية التابعين للأمم المتحدة.

## أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

كانت إحدى المبادرات الهامة التي بدأت في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٢ ترمي إلى السماح للبلدان بأن تعرف بدقّة مكانها من حيث النمو الأخضر على نطاق حدَّدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبناءً على مؤشرات خاصة بالمنطقة حدَّدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ووضعت اليونيدو، عن طريق العمل مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومصرف التنمية في أمريكا اللاتينية التابع لمؤسسة تنمية الأنديز والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إطاراً لرصد النمو الأخضر في سبعة بلدان رائدة – إكوادور وباراغواي وبيرو وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك – ونظَّمت حلقات عمل ومؤتمرات فيديوية وتدريباً على الخط من أجل التعريف بالمنهجية، ورصد التقدُّم المحرز، وعرض التقارير الأولية عن مؤشِّرات النمو الأخضر على كبار المسؤولين الحكوميين، والخبراء الدوليين، وأمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وعُرضت تقارير محدَّثة على الخبراء وواضعي السياسات من المنطقة أثناء انعقاد أسبوع كفاءة الموارد في إكوادور الذي نظَّمته اليونيدو في أيلول/ سبتمبر بالتعاون مع وزارة الصناعة والقدرة على المنافسة في إكوادور ورابطة الطاقة في أمريكا اللاتينية. وانضمَّ عشرون بلداً من المنطقة إلى الخبراء الإقليميين والوطنيين لتبادل التجارب بشأن طائفة من الموضوعات المتصلة بكفاءة الموارد في سنة أعلنتها الأمم المتحدة بوصفها السنة الدولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع. واشتركت اليونيدو في تنظيم ثلاث من المناسبات الأربع التي عقدت خلال الأسبوع واستطاع المشاركون التعلم من التجربة الواسعة النطاق للمنظمة. واختُتمت المناسبة بنجاح بعقد اتفاق بشأن اقتراح استراتيجي مشترك طولبت فيه اليونيدو من بين أطراف أخرى بتحديد مانحين لدعم النمو الأخضر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإعداد خطة عمل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ بناءً على استنتاجات وتوصيات شتى الاجتماعات التي عقدت خلال الأسبوع.

وشُرع في مبادرة مهمة أخرى في عام ٢٠١٢ لتعزيز الإنتاجية والقدرة على المنافسة لقطاع الصناعة الزراعية في أوروغواي. والخطوة الأولى في المشروع المموَّل ذاتياً بمبلغ ١,٨ مليون دولار هي تزويد القطاع بموارد بشرية مؤهَّلة في مجال تكنولوجيا الأتمتة ومراقبة العمليات.

(٥) أذربيجان وأفغانستان وأوزبكستان وباكستان وتركمانستان وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

وشهد عام ٢٠١٢ توسُّع بنك المعارف الصناعية في أمريكا اللاتينية – وهو آلية مشتركة بين أصحاب مصلحة متعددين لتلبية احتياجات التعاون التقني الملحَّة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – والذي يشمل شركاؤه الأرجنتين وإسبانيا وإكوادور وباراغواي والبرازيل وبنما وسورينام وشيلي وكوبا وكولومبيا وكوستاريكا. وواصل البنك الترويج للتعاون بين بلدان الجنوب عن طريق تعزيز تبادل الخبرة والدراية وأداء دور عجلة معرفية تسمح للمؤسسات الأعضاء بالقيام بدور الجهة المانحة والجهة المتلقية بالتبادل. وتمكَّن البنك بفضل مساهمة من حكومة إسبانيا من الوساطة في ٤٠ ترتيباً للتعاون التقني مع ١٠٠ عجلة للعمل بربع التكاليف المعتادة. ويوجد تحت تصرُّف البنك حالياً أكثر من ٤٠٠ عجلة عمل معرفية مهداة من أكثر من ٣٠ منظمة منتسبة.

## مهمّتنا في مجال الاتصال

### اليونيدو في بروكسل

الدور الذي يؤدِّيه مكتب اليونيدو في بروكسل هو تقوية الشراكة بين اليونيدو والاتحاد الأوروبي الذي هو مانحها الأكبر، ومع شركاء إنمائيين آخرين ممثَّلين في بروكسل. وقد مهَّد حضورها في المدينة المقر للاتحاد الأوروبي الطريق لتعاون متين بين المؤسستين يجمع بين حوار السياسات والتعاون التقني المشترك مع البلدان النامية. وخلال السنوات العشر الأخيرة، قدَّم الاتحاد الأوروبي أكثر من ١٠٠ مليون دولار لمشاريع تنفِّذها اليونيدو في ٧٠ بلداً نامياً.

واتفقت المؤسستان، تدليلاً على شراكتهما المتنامية، على عقد أول اجتماع رفيع المستوى للاستعراض في بروكسل في تشرين الأول/ أكتوبر حيث أعاد المدير العام لليونيدو ومفوَّض الاتحاد الأوروبي للتنمية مع الإدارة الأوروبية للعمل الخارجي التأكيد على اقتناعهم بأنه ينبغي تكرار التجارب الناجحة السابقة وإيجاد فرص جديدة للتعاون في المجالات التي تقع في اختصاص اليونيدو وتتطابق مع سياسة الاتحاد الأوروبي الإنمائية. وتتضمَّن السياسة الإنمائية الجديدة للاتحاد الأوروبي، بعنوان «برنامج العمل من أجل التغيير»، أساساً صلباً للتعاون المقبل لأنَّ تركيزها على النمو والتنمية المستدامة الشاملة للجميع يتجاوب على نحو وثيق مع الأولويات الإنمائية لليونيدو.

وشهد شباط/ فبراير شروع الاتحاد الأوروبي بالاشتراك مع اليونيدو في بروكسل في مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع في البرلمان الأوروبي واعتماد قرار دعماً لتيسير الحصول على الطاقة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠. وبعد ذلك ببضعة أشهر، انعقدت في بروكسل قمة الاتحاد الأوروبي لتوفير الطاقة المستدامة للجميع وحضرها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون وبرفقته المدير العام لليونيدو الذي ترأس عدَّة حوارات مع وزراء الاتحاد الأوروبي للتعاون الإنمائي، وكان وسيطاً في دورة عن حفز النمو والتمكين للتغيير، وألقى خطاباً رئيسياً عن قضايا الجنسين والنهج القائم على الحقوق في تناول إمكانية الوصول إلى الطاقة وإدارتها. وفي هذه المناسبة التزم رئيس المفوَّضية الأوروبية بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار لسياسات الطاقة ومشاريعها في البلدان النامية خلال السنوات القادمة. وقد أكَّد الاتحاد الأوروبي مراراً وتكراراً دعمه لمبادرة توفير الطاقة للجميع في مناسبات شتَّى طيلة السنة، بما في ذلك مؤتمر ريو+٢٠.

وأفضت المناقشات التي دارت في شباط/ فبراير بين المدير العام والمفوَّض الأوروبي للزراعة بشأن موضوع التجارة الزراعية في أفريقيا إلى اقتراح يرمي إلى عقد حلقة دراسية مشتركة عن التجارة الزراعية في عام ٢٠١٣. وفي حزيران/ يونيه، حضر المدير العام إطلاق منتدى الاتحاد الأوروبي للكفاءة في استخدام الموارد الذي أقامه المفوَّض الأوروبي للبيئة. وكان الاتحاد الأوروبي شديد الدعم لمنتدى اليونيدو للصناعة الخضراء الذي بدأ في وقت لاحق من الشهر في ريو+٢٠ (انظر الفصل الرابع). وتعهَّد المفوَّض خلال المناقشات التي دارت مع المفوَّض الأوروبي للصناعة وتنظيم المشاريع في تشرين الثاني/ نوفمبر عن التعاون في أفريقيا، بدعم المؤتمر رفيع المستوى المشترك بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي واليونيدو عن التعاون الصناعي الذي سيعقد في عام ٢٠١٣ بمناسبة انعقاد مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين.

وتمَّ التوقيع على اتفاقات جديدة في عام ٢٠١٢ من أجل مشاريع كبيرة في كوت ديفوار (التدريب المهني وتوظيف الشباب)، وهايتي (البنى التحتية الجيدة على المستوى الوطني)، وموزامبيق (دعم البيئة التجارية وتسهيل التجارة)، وفي منطقة البحر المتوسط (المؤتمر الإقليمي للتوظيف الإنتاجي للشباب الذي عُقد في تونس العاصمة). ويجري في الوقت الحاضر قدر كبير من البرمجة المشتركة وينبغي أن يؤدِّي ذلك إلى زيادة هامة في التعاون في عام ٢٠١٣. وفي إطار البرمجة الجديدة التي يُعِدُّها الاتحاد الأوروبي للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، بدأت بين ممثِّلي الاتحاد الأوروبي ومسؤولي اليونيدو الميدانيين مشاورات منظمة عن الأنشطة المشتركة خلال السنة وستتواصل في عام ٢٠١٣.

وبالإضافة إلى تنمية التعاون بين الاتحاد الأوروبي واليونيدو، فإنَّ ممثِّل اليونيدو في بروكسل يعرض بصفة دورية سياسات اليونيدو وأنشطتها على متلقين مختلفين بداية من البرلمانيين إلى السفراء ومن الصناعة إلى مراكز التفكير.

## اليونيدو في جنيف

بالنظر إلى وجود ٢٢ منظمة في جنيف بالإضافة إلى ٢٣ بعثة دائمة لدى اليونيدو، فإنَّ مكتب المنظمة في جنيف يؤدِّي دوراً رئيسياً في ضمان التنسيق الوثيق مع الوكالات الشقيقة ومع الدول الأعضاء غير الممثَّلة في فيينا، وهو ما يتيح اتصالات مثلى وتدفُّق المعلومات مع المقر. وقد مثَّل المكتب اليونيدو في أكثر من ١١٠ من المؤتمرات والأنشطة وحلقات العمل والحلقات الدراسية التي نظَّمتها الأوساط الدولية في جنيف. واستمرَّت الاتصالات مع المجتمع المدني والأوساط الجامعية والقطاع الخاص عن طريق المشاركة في طائفة واسعة النطاق من المناسبات وحلقات العمل بما في ذلك سلسلة اجتماعات غداء العمل الدولية في جنيف، ومنتدى نخبة من كبار المديرين، وممارسي الاتصالات والسياسات لمناقشة التحدِّيات الراهنة في النظام المتعدِّد الأطراف، بالإضافة إلى باحثين في مجال الإدارة الدولية. وأتيحت لطلبة المرحلة الجامعية الأولى الذين حضروا برنامج «الدراسة في الخارج» لمدرسة التدريب الدولي في فيرمونت، الولايات المتحدة، فرصة التعلُّم فيما يتعلق بعمل اليونيدو عن طريق محاضرات خاصة قدَّمها مكتب جنيف؛ واستمع طلبة المدرسة الثانوية إلى عرض لمبادرات اليونيدو في مجال الطاقة خلال اليوم المفتوح الذي نظَّمته الأمم المتحدة وحظي بإقبال كبير.

وبالإضافة إلى الاتصالات الدورية مع الهيئات الشقيقة – وخاصة المفوَّضية الاقتصادية لأوروبا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التجارة العالمية – شارك مكتب جنيف في عدد من الأفرقة العاملة، مثل المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالقدرات الإنتاجية، وبرنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى، وهو ما أدَّى إلى صياغة عدَّة مشاريع للتعاون التقني تشترك فيها اليونيدو. كما مثَّل المكتب اليونيدو في اجتماعات الإطار المتكامل المعزَّز.

وفي مجال المستحضرات الصيدلانية والأدوية الأساسية زادت اليونيدو من التعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز ومنظمة الصحة العالمية والمرفق الدولي لشراء الأدوية الذي يوفِّر تمويلاً طويل الأجل لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والملاريا والسل في البلدان النامية. وقد ساعدت اليونيدو من خلال مكتبها في جنيف على تنظيم دورة خاصة للمؤتمر الخامس للاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة الذي عقد في جنيف في أيار/ مايو. وناقش المؤتمر وأيَّد خطة تصريف الأعمال لخطة تصنيع المستحضرات الصيدلانية من أجل أفريقيا، والتي أُعدَّت بمساعدة اليونيدو.

وتمَّ التوقيع على اتفاق في نيسان/أبريل بين الرؤساء التنفيذيين للمنظمة العالمية للملكية الفكرية واليونيدو من أجل تعزيز تنمية الأنشطة المشتركة في المجالات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والترويج للابتكار وتنمية القطاع الخاص وبناء القدرات التجارية. وستعمل المنظمتان سوياً من أجل المساعدة على تعزيز قدرات البلدان النامية على استخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار في معالجة التحديات الإنمائية الرئيسية المتصلة بالزراعة والطاقة والمياه والصحة العامة ومحيطات العالم.

ويوفِّر مكتب اليونيدو في جنيف، من خلال تفاعله الوثيق مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، معلومات ذات أهمية بالغة للمقر ويمكن للإدارة بناءً عليها اتخاذ القرارات، وإعداد مشاريع التعاون التقني، وأداء دور مهم في أنشطة المنتديات الدولية. وفي عام ٢٠١٢، قدَّم مكتب جنيف دعماً لخمس وستين بعثة قام بها موظفو اليونيدو من أجل حضور اجتماعات متعدِّدة الأطراف وإجراء مناقشات مع الوكالات الشقيقة. وعُقدت سلسلة من الاجتماعات مع وحدة التفتيش المشتركة والاتحاد الدولي للاتصالات بهدف مقارنة التجارب وأفضل الممارسات في تطبيق نظم تخطيط الموارد المؤسسية.

## اليونيدو في نيويورك

يؤدِّي مكتب اليونيدو في نيويورك أربعة أدوار بحكم قربه من مقر الأمم المتحدة والجمعية العامة وأجهزة اتخاذ القرارات الأخرى. فهو يضع اليونيدو في موقع استراتيجي في العمليات الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات والمناقشات الإنمائية الدولية؛ وهو ينسِّق تعاون اليونيدو مع منظومة الأمم المتحدة؛ وهو يزيد من وضوح صورة اليونيدو أمام الدول الأعضاء بوصفها طرفاً لاعباً فعَّالاً على مسرح التنمية الدولي؛ وهو يقدِّم دعماً تحليلياً وبرنامجياً للمدير العام وموظفي المقر. وقد دُعي في عام ٢٠١٢ – وهو السنة الدولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع – إلى اتخاذ مبادرات خاصة لإبراز إنجازات اليونيدو وقيمتها كشريك. وتلقَّت البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة إحاطة في شباط/ فبراير كتمهيد لمؤتمر ريو+٢٠ وحضرت في نيسان/ أبريل حلقة دراسية نظَّمتها اليونيدو بدعم من حكومات ألمانيا والفلبين وسويسرا بشأن مساهمة الكفاءة في استخدام الموارد والطاقة في التنمية المستدامة في سياق مؤتمر ريو+٢٠. وعرَّفت الحلقة الدراسية المشاركين بمبادرة الصناعة الخضراء لليونيدو وعرضت عليهم نتائج رئيسية في تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١١ الصادر عن اليونيدو بعنوان «كفاءة استخدام الطاقة الصناعية من أجل إنشاء ثروة مستدامة: جني الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية».

وفي حزيران/ يونيه، ألقى مدير مكتب نيويورك خطبة رئيسية في مؤتمر سنوي نظَّمه صندوق التنمية المستدامة – وهو منظمة

مستقلة لا تسعى إلى الربح تتخذ مقرها في بنسلفانيا، الولايات المتحدة – فطرح الأسباب المبرِّرة لثورة صناعية خضراء. وكان الهدف من المؤتمر هو مناقشة توفير الطاقة المستدامة على المستوى المحلي ومستوى الولاية والمستوى الوطني تحت عنوان «مستقبل الطاقة المستدامة في أمريكا». وتناول المؤتمر في نفس الوقت الطريقة التي ترتبط بها جهود البلد من أجل إرساء مستقبل للطاقة المستدامة بجهود الأمم المتحدة على المستوى العالمي. كما أفسح المؤتمر المجال للترويج لمبادرة ومنتدى توفير الطاقة المستدامة للجميع ولمبادرة الثورة الخضراء لليونيدو. وواصلت اليونيدو التعاون مع صندوق الطاقة المستدامة بعد ذلك بستة أشهر عندما نظَّمت المنظمتان مناسبة عن الطاقة في فيلادلفيا، الولايات المتحدة، للتوعية بمبادرة توفير الطاقة للجميع وتشجيع أنشطة أصحاب المصلحة المختلفين. وناقش ممثِّلو الأمم المتحدة، والحكومة بما في ذلك وزارة الخارجية الأمريكية والقطاع الخاص والأوساط الجامعية ومهنيي الصناعة والمجتمع المدني، تحديات تنفيذ المبادرة على المستويين العالمي والمحلي في مناقشة رفيعة المستوى أدَّت فيها اليونيدو دور الوسيط. وقد أتاحت المناسبة لليونيدو فرصة لمناصرة عملها في مجال الطاقة المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

وشهد تشرين الثاني/ نوفمبر مناقشة عن الدور الذي يؤدِّيه التصنيع والتجارة فيما بين الدول الأفريقية في تنمية القارة، وذلك لتنشيط الدعم الدولي من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما فيهم الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الجامعية. ونُظِّمت المناسبة في مقر الأمم المتحدة بمناسبة يوم التصنيع في أفريقيا في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، وأدَّى دور الوسيط فيها وكيل الأمين العام والمستشار الخاص بشأن أفريقيا وحضرها أكثر من ١٠٠ مشارك.

ويتيح حضور اليونيدو في نيويورك بصورة قوية ومستدامة ومادية وفكرية وضع المنظمة في موقع استراتيجي في كثير من أجهزة وضع السياسات في الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكان لهذا الحضور أهمية أساسية خلال المشاورات غير الرسمية من أجل إعداد وثيقة ختامية لقمة مؤتمر ريو+٢٠. وهو يتيح لليونيدو أيضاً أداء دور نشيط في شتَّى لجان الخبراء الاستشارية وأفرقة العمل والمجموعات العاملة الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات، والتي اضطلع الكثير منها بدور قيادي في تحديد البرنامج الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وعهد إلى اليونيدو، من بين ما عهد إليها، بالاشتراك في ترأس المشاورات المواضيعية بشأن الطاقة بغية تحديد رؤية وتوصيات ملموسة فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي بها إدراج الطاقة في البرنامج الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وواصل مكتب نيويورك توفير دعم فعَّال وجوهري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وخاصة الفريق الاستشاري الذي هو فريق المجموعة العامل المعني بنظام المنسِّق المقيم والذي يشارك في تنظيمه مدير مكتب نيويورك ويرأس الفريق المرجعي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن استعراض نظام الإدارة والمساءلة.

كما مُثِّلت اليونيدو في الاجتماع المنعقد بين دورات الشبكة المشتركة بين الوكالاتُ المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، والذي عُقد في نيويورك لضمان توفُّر منظور جنساني ملائم في البرنامج الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وبفضل اجتماع للمتابعة عُقد في كانون الأول/ ديسمبر وحضره خبراء في قضايا الجنسين من مقر اليونيدو، تمَّ التأكُّد من أنَّ القضايا التي تدعو إليها اليونيدو ستراعَى في النهاية في التوصيات الصادرة عن المشاورة المواضيعية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عن أوجه انعدام المساواة، وبخاصة فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة والطاقة. وكمتابعة لهذا الاجتماع، اشترك مكتب اليونيدو في نيويورك في اجتماع فريق الخبراء بشأن «تطبيق منظور المساواة بين الجنسين على إطار التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة» الذي عُقد في كانون الأول/ ديسمبر بالتعاون مع جهات التنسيق في مقر اليونيدو بشأن المشاورة المواضيعية عن أوجه انعدام المساواة.

## صوتنا

استخدمت اليونيدو، كما حدث في الماضي، طائفة من أدوات الاتصالات لتسليط الضوء على تأثير مشاريعها ولزيادة وضوح صورتها. وفي عام ٢٠١٢، شملت هذه الأدوات أكثر من ١٤٠ نشرةً صحفيةً وإصدار برامج لوسائل الإعلام بما في ذلك تقارير إخبارية فيديوية تتاح على حساب اليونيدو على يوتيوب (YouTube). واجتذب حسابا المنظمة على تويتر (Twitter) وفيسبوك (Facebook) أكثر من ١٢ ٠٠٠ و٣ ٠٠٠ من المتابعين على التوالي بحلول نهاية السنة، وكان ذلك نتيجةً لجهود خاصة من أجل إيجاد حضور قوي لليونيدو في شبكات التواصل الاجتماعي. كما أنفقت اليونيدو بعض الوقت في بحث وعرض الزاوية الإنسانية لمشاريعها وبرامجها في الميدان. وأدخلت تغييرات شاملة على موقع اليونيدو الشبكي بتركيز جديد على «عمل اليونيدو الموحَّد» بدلاً من عمل فروعها وشُعبها المختلفة، وبتحسين الأمن والمضمون. وستتاح معلومات أساسية على الموقع الشبكي في العام القادم بالصينية والفرنسية والإسبانية. ووُجِّهت عناية خاصة لإبراز مهمَّة اليونيدو كمنتدى عالمي في المناسبات الرفيعة المستوى خلال السنة، بما في ذلك مؤتمر ريو+٢٠ ومعرض التنمية فيما بين بلدان الجنوب.

وفي تموز/ يوليه، ظهر في برنامج لقاءات مع زينب بدوي الذي تبثُّه الإذاعة الخارجية لهيئة الإذاعة البريطانية المدير العام مع رئيس المصرف بنك أوف أمريكا شاد هوليداي، وزوجة

رئيس الوزراء البريطاني الأسبق شيري بلير التي تدير مؤسسة تركِّز على تمكين المرأة. وفي برنامج آخر عليه إقبال كبير – هو أصوات أفريقية تبثُّه قناة CNN – سمع حوالي ٢٠٠ مليون شخص في أرجاء العالم صوت اليونيدو عندما شاهدوا برنامجاً استغرق ٣٠ دقيقة عن المدير العام لليونيدو ومن الممكن مشاهدته أيضاً على موقع يوتيوب. وقدَّمت اليونيدو مناصرةً ودعماً اتصالياً لتوفير الطاقة للجميع في اجتماعات غداء عمل نُظِّمت في أبوظبي وأكرا وبروكسل ونيروبي ونيودلهي على سبيل المثال لا الحصر، وأُصدِرت أشرطة فيديو يظهر فيها سفيرا النوايا الحسنة لليونيدو، راجندرا باشاوري وماركوس بونتيس.

وكان من المواد الإعلامية المطبوعة التي صدرت هذه السنة أربعة أعداد من مجلة *Making It*. وبالإضافة إلى الترجمة الفرنسية والإسبانية، تُرجمت أعداد مختارة إلى الصينية، وذلك بالتعاون مع وزارة التجارة الصينية. وظهرت على الموقع الشبكي للمجلة جميع المقالات المطبوعة ومضامين أصلية إضافية؛ وبثَّت المجلة عن طريق حسابها الخاص على فيسبوك وتويتر ولينكدين (LinkedIn) الرسائل الأساسية لليونيدو لجمهور على نطاق العالم، وأقامت بذلك شبكة من المتابعين المخلصين. كما صدرت بانتظام الرسالة الإخبارية للمنظمة *UNIDO Times*. ووُزِّع كتاب عن اليونيدو أصدرته دار النشر Routledge على الدول الأعضاء والنظراء الرئيسيين، ونُظِّمت مبادرة *Agribusiness for Africa's Prosperity* في مدن مختلفة على نطاق العالم.

ورحَّب موظفو اليونيدو وأصحاب المصلحة فيها بالأنباء الصادرة عن المكاتب الميدانية للمنظمة على شكل بيانات صحفية ومقابلات مع وسائل الإعلام المحلية وغير ذلك من المبادرات الرامية إلى عرض أنشطة اليونيدو على جمهور واسع النطاق. ومن الجدير بالملاحظة الجهود التي تبذلها مكاتب اليونيدو في فييت نام ولبنان ونيجيريا لتوفير تحديثات دورية.

٠٢

# طريق الخروج من طوق الفقر

**الفقر يقتل. الفقر يجوّع. الفقر يشوّه. الفقر يعزل. وهو يحدّد حياة حوالي ١,٣ مليار شخص ما زالوا، وفقاً للبنك الدولي، يعيشون تحت خط الفقر المدقع بدخل لا يزيد عن ١,٢٥ دولار في اليوم؛ وهناك بالإضافة إلى ذلك ٢,٦ مليار شخص يتمكّنون من البقاء على قيد الحياة بأقل من دولارين في اليوم.**

إنَّ مكافحة الفقر، في نظر المجتمع الدولي، هي أكثر القضايا التي تواجهنا اليوم إلحاحاً. وتحدِّد الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٥ بوصفها خط النهاية في السباق نحو خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع بنسبة النصف، وتؤدِّي كل منظمة في منظومة الأمم المتحدة دورها لضمان تحقيق ذلك. ويجد نهج اليونيدو أفضل تعبير موجز عنه في ما يقوله المدير العام:

«عندما يتساءل الناس عن جدوى اليونيدو، أو عن جدوى التصنيع في مكافحة الفقر، يتعيَّن علينا أن نقدِّم إجابتنا لا بناءً على أيديولوجية وإنما بناءً على الشواهد – الشواهد التي يتيحها الطلب على خدماتنا. وهو طلب ضخم. وليس بمستطاع أيِّ بلد أن يكافح الفقر دون إنشاء الثروة، وليس بمستطاع أيِّ بلد أن يوجد الوظائف التي يحتاجها شباب اليوم دون تغيير هيكلي. وقد تختلفون مع السياسة الصناعية، ولكن ليس بوسعكم أن تختلفوا مع حقائق العالم... وينبغي ألاَّ تتمحور التنمية حول المعونة فقط، ولكن حول تهيئة الفرص للناس».

ويرد في هذا الفصل عرضٌ للأنشطة التي تضطلع بها اليونيدو في السنة المستعرضة لتهيئة هذه الفرص والمساعدة على التقدم بمنظومة الأمم المتحدة خطوة نحو تحقيق أهدافها.

## الخدمات المقدّمة في المجالات التجارية والاستثمارية والتكنولوجية

ما زال الابتكار التكنولوجي والاستثمار يؤدِّيان منذ بدايات الجنس البشري دوراً أساسياً في التنمية البشرية. وترى اليونيدو أنَّهما أداتان لهما أهمية حيوية في مساهمتها في الحدِّ من الفقر وتحسين سبل العيش في البلدان التي تتعامل معها وتشكِّلان عماد برنامج المنظمة في مجال الحدِّ من الفقر.

وما زالت أفريقيا هي القارة التي يوجد فيها أعلى معدَّل كلِّي لانتشار الفقر، وقد وضعت اليونيدو مجموعة ضخمة من التدابير لمعالجة التحدِّيات المحدَّدة التي تواجه القارة. وقد جمعت المعلومات المستقاة من الاستقصاءات التي أجرتها اليونيدو في بلدان أفريقية كل على حدة في استقصاءات المستثمرين في أفريقيا التي تصدرها اليونيدو سنوياً. ويتضمَّن استقصاء المستثمرين في أفريقيا معلومات عن أكثر من ٧ ٠٠٠ مؤسسة في ٢٠ بلداً أفريقياً فضلاً عن الاستثمارات النوعية التي تنشط التنمية الطويلة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحلية. ويتيح الاستقصاء للبلدان المشاركة أن تقيّم احتياجاتها من أجل تحسين مناخ الاستثمار ووضع التدابير الملائمة. وترد نتائج الاستقصاء في التقرير المعنون: *The Africa Investor Report 2011: Towards evidence-based investment promotion strategies* الذي نُشر في أوائل عام ٢٠١٢ بشراكة مع مفوَّضية الاتحاد الأوروبي وبدأ في بروكسل في شباط/ فبراير حيث عرض في وقت لاحق خلال أيام التنمية الأوروبية (انظر أدناه).

وثمَّة استقصاء آخر أُنجز خلال السنة وأثار اهتماماً كبيراً، وهو استقصاء المستثمرين في الصناعة في فييت نام لعام ٢٠١١. وكان أحد نتائج مشروع أُنجز في عام ٢٠١٢ لزيادة تدفُّقات الاستثمارات إلى فييت نام. وكان هدف المشروع التركيز على جودة الاقتصاد مقيسة من حيث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المحلي، بدلاً من الاقتصار على الكمّ. واشتركت في استقصاء المستثمرين في الصناعة في فييت نام عيِّنة من ١٤٩٤ مؤسسةً أجنبيةً ومحليةً من تسع محافظات في البلد. ووُزِّعت الاستبيانات، وتمَّ فحص البيانات المفصَّلة والتحقُّق منها بالتعاون مع المكتب العام للإحصاءات والمكاتب الإقليمية للإحصاءات. كما شمل المشروع تصميم واستهلال وصيانة منصة رصد الاستثمارات في فييت نام التي تُستخدَم كمستودع قائم على الويب لمعلومات الاستقصاءات المتاحة للتحليل. ووفَّرت اليونيدو التدريب على المنصَّة لطائفة واسعة النطاق من المستخدمين.

وفي عام، ٢٠١٢، نُشر تقرير الاستثمارات في فييت نام لعام ٢٠١١، الذي أُعدَّ بالتعاون مع وزارة التخطيط والاستثمار في البلد، وقوبل بأصداء رنَّانة في وسائل الإعلام الفييتنامية. ويعالج التقرير الذي جاء تحت عنوان فهم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الصناعية دور وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة وتكوين المهارات والتجارة الخارجية والإنتاجية، وإنشاء روابط رجعية وتطلُّعية. وهو أداة مفيدة لواضعي السياسات في إعداد السياسات الصناعية وتعزيز استراتيجيات الاستثمار في مرحلة حرجة من عملية التنمية الصناعية في فييت نام.

واليونيدو، إذ تضطلع بأنشطتها المتصلة بالاستثمار والإبلاغ عن نتائجها، تتعاون مع عدد من المؤسسات الجامعية بما في ذلك كلية التجارة في كوبنهاغن في الدانمرك، وجامعتي فلورنسه وبارما في إيطاليا، وجامعة مانشستر في المملكة المتحدة. ونظَّم معهد تنمية القدرات التابع لليونيدو حلقة عمل دولية عن اقتصاديات التفاعل العالمي بالتعاون مع جامعة باري ألدو مورو، وهناك عرضت اليونيدو النتائج الرئيسية لمشروع بحثي مشترك عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. وفي الشهر التالي، اشتركت اليونيدو في تنظيم حلقة دراسية دولية نظَّمها المعهد الإكوادوري للملكية الفكرية عن إكوادور ومنتجاتها القائمة على الأصل: تطبيق الملكية الفكرية كآلية للتنمية. وساعدت الحلقة الدراسية التي عُقدت في غواياكويل، إكوادور، على إبراز دور اليونيدو في الترويج للمنتجات النموذجية التي تحمل بياناً جغرافياً. وفي تشرين الأول/ أكتوبر، عَقدت اليونيدو دورة تدريبية في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو، إيطاليا، لصالح البلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا، وذلك بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

## مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابعة لليونيدو

واصلت مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابعة لليونيدو خلال السنة المستعرضة أداء دور رئيسي في بناء الدعم لليونيدو داخل كل منطقة تابعة لها. وتوفِّر هذه المكاتب التي توجد في سبعة

■ أبرَزَ جناح البحرين في معرض مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابعة لليونيدو منجزات ٣٥ من روّاد الأعمال العرب ينتمون إلى ثمانية بلدان كما عرض منتوجات وخدمات زراعية.

بلدان[٦] خدمات فريدة لمنظِّمي المشاريع والمؤسسات التجارية وتفتح الباب للمستثمرين وموردِّي التكنولوجيا لتحديد الشركاء المحتملين. وهي ترشد المستثمرين المحتملين في كل مرحلة من دورة الاستثمار، وتمنح عند ذلك رزمة كاملة من المعلومات عن فرص الاستثمار. وتتمتَّع هذه المكاتب بميزة المعرفة المباشرة عن كيفية التعامل التجاري في البيئات المحلية، وهي على علم وثيق بالقضايا القانونية والاقتصادية على حدٍّ سواء.

وشاركت اليونيدو، من خلال مكتبها لترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين، في رعاية معرض البحرين الدولي للحدائق الذي أقيم في المنامة في كانون الثاني/ يناير في إطار موضوع الأمن الغذائي المستدام. وعزَّزت المناسبة إقامة الروابط بين روَّاد الأعمال العرب والأجانب ووَجَّهت الانتباه إلى الحاجة الملحَّة إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام في المنطقة. وأُثني على اليونيدو من أجل جهودها التي لا تلين في تقوية وتمكين منظِّمي المشاريع على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي في جميع قطاعات الاقتصاد. وعرض جناح مكتب البحرين الإنجازات التي حققها ٣٥ رائداً من روَّاد الأعمال العرب ينتمون إلى ثمانية بلدان، كما عرض المنتجات والخدمات الزراعية بداية من البذور والزهور والثمار والخضروات العضوية إلى أحدث الاتجاهات في مجال هندسة المناظر. وكان تصميمُ الجناح مُستوحىً من البيت البحريني التقليدي وقد فاز ذلك التصميم بالجائزة الأولى عن إنشاء صورة مصغَّرة لموضوع المعرض عن الأمن الغذائي المستدام. وأُتيح لروَّاد الأعمال العرب الاطِّلاع على أفضل الممارسات في مجالات مثل إدارة المياه، واستطاعوا استكشاف فرص التعاون المشترك والاستثمارات في قطاع الزراعة.

ولليونيدو مكتبان لترويج الاستثمار والتكنولوجيا في الصين أحدهما في بيجين والآخر في شنغهاي. وقد وفَّر مكتب بيجين الدعم خلال السنة لمبادرة مشتركة بين الصين وهولندا من أجل تسخير قوة المدِّ والجزر لتوليد الطاقة النظيفة للاستخدام في ملايين المنازل عن طريق استخدام تكنولوجيا تُعرف باسم طاقة المدِّ والجزر الدينامية. وانضمَّ اتحاد مؤلَّف من شركات هولندية وجامعية إلى مجموعة من الشركات ومعاهد البحوث الصينية لإجراء دراسات، مع قيام مكتب بيجين بدور الوسيط المحايد والمنسِّق. وشارك مركز شنغهاي لترويج الاستثمار مع وزارة التجارة ومفوَّضية التجارة البلدية في شنغهاي في تنظيم منتدى الاستثمار والتجارة للبلدان الناهضة الخمسة الذي انعقد في شنغهاي في تشرين الأول/ أكتوبر، وحضره قرابة ١٦٠ ممثِّلاً من تلك البلدان وهي البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا.

(٦) توجد لليونيدو في الوقت الحاضر مكاتب لتعزيز الاستثمار في الاتحاد الروسي وإيطاليا والبحرين وجمهورية كوريا والصين وفرنسا واليابان.

وأدّى مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في إيطاليا دوراً رئيسياً في جمع اليونيدو وجماعة شرق أفريقيا وشركة IPACK-IMA، وهي أحد أكبر المنظِّمين في العالم للمعارض التجارية لصناعات تكنولوجيا التجهيز والتعبئة (انظر الفصل الأول وما يلي أدناه). ووقَّعت ثلاث منظمات على خطاب للنوايا في تموز/ يوليه من أجل تعزيز سلامة الأغذية وأمنها في أفريقيا. كما شارك مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في إيطاليا مشاركةً مكثَّفةً في المنتدى العراقي للتجارة والاستثمار الذي نظَّمته اليونيدو ووزارة الخارجية الإيطالية لعرض فرص تجارية في العراق على الشركات الإيطالية. وركَّزت مناسبة مشابهة على الشراكات الصناعية بين إيطاليا وإثيوبيا. وقدَّمت اليونيدو وصفاً لعدد من مشروعاتها في إثيوبيا من شأنها أن تفيد من تلك الشراكات. وفي تشرين الأول/ أكتوبر، نظَّم مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في إيطاليا جولةً دراسيةً لوفد من منظِّمي المشاريع من الهند تدعمه الرابطة الهندية لصنَّاع ومصدِّري الجلود المصقولة، إلى منطقة دباغة الجلود في سانتاكروتشه سولارنو الإيطالية.

وخلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي انعقد في حزيران/ يونيه في ريو دي جانيرو، البرازيل (انظر أيضاً الفصل الرابع)، اشترك فريق من موظفي مقر اليونيدو مع مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في اليابان في تنظيم معرض بدعم من حكومة اليابان للتكنولوجيا الخضراء عرض مجموعةً مختارةً من التكنولوجيات البيئية الابتكارية حُدِّدت في إطار مبادرة الصناعة الخضراء. وأوضح المعرض الممارسات الجيدة والحلول الناجحة لتحسين الكفاءة في استخدام الموارد وتكنولوجيات مكافحة التلوُّث في الصناعة التي يمكن نقلها إلى بلدان أخرى لمساعدتها في التصدِّي للتحدِّيات البيئية. واجتذب المعرض أكثر من ١٨ ٠٠٠ زائر كان منهم أكثر من ٣ ٠٠٠ زاروا جناح اليونيدو. وأبلغت الشركات اليابانية المشارِكة في المعرض عن ٣٤٢ اجتماعاً ثنائياً وتفاعلاً مع الزوَّار. وفي معرض الابتكار الأخضر ٢٠١٢ الذي عُقد في طوكيو في تشرين الثاني/ نوفمبر، أقام مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في اليابان جناحاً لليونيدو عن موضوع «الصناعة الخضراء وإدارة المياه». وحضر المناسبة بدعوة من مكتب اليابان مندوبون مسؤولون عن إدارة المياه من الاتحاد الروسي وسري لانكا وفييت نام وكمبوديا.

وفي أيلول/ سبتمبر، عَقد مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في جمهورية كوريا حلقةً دراسيةً عن التجارة والاستثمار في سيول لصالح أمريكا اللاتينية في الغرفة التجارية والصناعية في أولسان. وعُرِّف ممثِّلو سفارات الأرجنتين وكولومبيا وإكوادور والمكسيك ببيئة الاستثمار المحلية وأُطلِعوا على فرص التوسُّع في الأسواق الأجنبية. كما حضر الحلقة حوالي ٤٠ ممثلاً للشركات المحلية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، انضمَّت إلى مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في جمهورية كوريا جامعة تشونبوك الوطنية في جيوجو

سيتي في تنظيم حلقة عمل لزيادة فهم طلاب الجامعة من مناطق خارج العاصمة لعمل منظمات الأمم المتحدة الممثلة في سيول. وشاركت أربع من منظمات الأمم المتحدة في حلقة العمل التي كانت جزءاً من برنامج المكتب في مجال التوعية. كما قُدِّمت للطلاب إحاطة شاملة عن دور ترويج الاستثمار والتكنولوجيا.

ونظَّم مركز التعاون الصناعي الدولي التابع لليونيدو في موسكو اجتماعاً لرؤساء مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في تشرين الأول/ أكتوبر لمناقشة الخيارات الجديدة لشبكة المكاتب في سياق خدمات التعاون التقني الحالية التي تقدِّمها المنظمة وأنشطة المحفل العالمي التي تنفِّذها. وانضمَّ إلى الاجتماع السنوي لمكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا ضيفان خاصان هما: ملَّاح الفضاء الروسي الأسبق سيرجي أفدييف الذي قضى أكثر من ٧٤٧ يوماً يدور حول الأرض، وسفير اليونيدو للنوايا الحسنة وملَّاح الفضاء البرازيلي الرائد ماركوس بونتيس. وشارك سيرجي أفدييف في عرض عنوانه «إيكولوجيا كوكبنا – المنظر من الفضاء»، بينما عرض ماركوس بونتيس مشروعاً ملهماً لإنشاء ولاية إيكولوجية في روورايما في الولاية التي تقع في أقصى شمال البرازيل وتُعدُّ أقلّ الولايات سكاناً. كما استعرض الاجتماع التقدُّم المحرز في تنفيذ مشروع لإنشاء فضاء مشترك لبلدان الجماعة الاقتصادية الأوراسية عن طريق إقامة شبكة لمكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في المنطقة لتشجيع التعاون الصناعي الدولي وتدفُّق الاستثمارات والتكنولوجيا والتوسُّع في التغطية الجغرافية للشبكة بحيث تشمل الجهات المانحة الجديدة. وقد مهَّدت المبادرة التي نفَّذها مركز اليونيدو للتعاون الصناعي الدولي الطريق لإنشاء مكاتب في المستقبل لترويج الاستثمار والتكنولوجيا في أرمينيا وبيلاروس وكازاخستان.

## تكتّل الشركات وإقامة روابط بينها

تمثِّل الأجور التي يتقاضاها العمال المضطرون إلى البحث عن عمل خارج بلادهم – وخارج قارتهم في بعض الأحيان – في حالة العديد من البلدان النامية شريان حياة بالنسبة للأُسر التي لولا ذلك لعاشت في فقر مدقع. وإنشاء شركات محلية لا يؤدِّي إلى خلق وظائف تؤمِّن سبل العيش فحسب، بل يمكِّن الأُسر من البقاء متماسكة وبناء مستقبل مشترك أيضاً.

واليونيدو بما لها من أفرقة من الخبراء المخصَّصين لتعزيز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة توجد في وضع يمكِّنها من مواجهة هذا التحدِّي. فقد ركَّزت اليونيدو خلال السنة المستعرضة على المنشآت

■ قطعت المساعدة التي تقدّمها اليونيدو في العراق شوطاً بعيداً نحو إعادة بناء قطاع خاص كان قد أصابه كثير من الضرر بسبب سنوات من العقوبات وانعدام الاستقرار. وأُنجز في نهاية السنة مشروعان موّلتهما إيطاليا لترويج الاستثمار وتنمية المؤسسات عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكان الهدف الأساسي للمشروعين اللذين استندا إلى نجاح مشروع نفّذته اليونيدو في وقت سابق لتعزيز تنمية الشركات والاستثمارات، هو إنعاش القطاع الخاص، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وانصبّ التركيز الرئيسي على إيجاد فرص العمل. وأنشئت في إطار المشروعين مراكز لتنمية المؤسسات من أجل مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العراق في ثلاث محافظات هي بغداد (وزارة الصناعة والمعادن) وذي قار (غرفة تجارة الناصرية) ومحافظة أربيل الكردستانية (وزارة التجارة والصناعة). وتعمل المراكز حالياً بموجب ترتيب لتقاسم التكاليف مع مستوى معيّن من الاستقلال يبشر بالخير بالنسبة لاستدامتها. ووفّرت أفرقة من الخبراء المحليين الذين درّبتهم اليونيدو بناء القدرات لقرابة ٦٠٠ منظّم عراقي للمشروعات. والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي أفادت من خدمات المشورة التجارية وترويج الاستثمار المقدّمة من مراكز تنمية المؤسسات أبلغت جميعها تقريباً عن مستوى عال من الرضا. وبالإضافة إلى ٤٢٢ منشأة استهدفها المشروع مباشرة، وفّرت اليونيدو الدعم لـ١٨٩ منشأة صغيرة ومتوسطة أخرى جديدة أو قائمة، فأوجدت ١ ٠٠٠ فرصة عمل. وشارك أكثر من ١٠٠ منشأة صغيرة ومتوسطة في جولات دراسية ومعارض مما أدّى بدوره إلى عقد ٧٣٩ محادثة تجارية ثنائية وُقّع خلالها على ٣٥ اتفاقاً للشراكة الدولية مع استثمار قُدّر بمبلغ ٧ ملايين دولار. كما أعدّ المشروعان ٦٨ تقريراً عن فرص الاستثمار. وقدّمت مراكز تعمل بكامل قدرتها لتبادل التعاقد من الباطن والشراكات في المحافظات الثلاث عروضاً وضّحت بها للموظفين المحليين كيفية مضاهاة المورّدين بالمشترين، هذا بينما تمّ ترتيب ١٤٩ دورة للتعلّم الإلكتروني مع جامعة المعلوماتية البعيدة UNINETTUNO في روما. وتجمع بوّابة التعلّم الإلكتروني في رزمة واحدة عدة وحدات نمطية تدريبية مختلفة أعدّتها اليونيدو من أجل تنمية الشركات، وتبادل التعاقد من الباطن والشراكات، وترويج الاستثمار وتقييم الاستثمار، وتتيحها لمجموعة ممكنة غير محدودة من المستفيدين.

البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة بحيث تضمن على الأقل أنَّ الشركات التي تكافح من أجل البقاء تستطيع الترابط مع الشركات المماثلة عن طريق إنشاء شبكات ومجموعات من الشركات واتحادات الشركات. وكان الهدف هو تمكين المنشآت البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة من المنافسة في الأسواق المحلية والدولية على السواء. وفي نفس الوقت، واصلت اليونيدو دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع التركيز بصفة خاصة على الصناعات القائمة على الزراعة، ومواد البناء، وقطاع السيارات.

وعُقد مؤتمر عن المجموعات بوصفها قوى دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة البحر المتوسط في حزيران/ يونيه في إزمير، تركيا. ونظَّمته اليونيدو بالاشتراك مع رابطة المصدِّرين في منطقة بحر إيجة ومعهد المنافسة غير الحكومي، والشبكة العالمية الرئيسية للممارسين، وواضعي السياسات، والقادة التجاريين المشتركين في تحسين القدرة على المنافسة في المناطق والمجموعات. وتقاسمت اليونيدو تجربتها في مجال تنمية ورصد وتقييم مشاريع المجموعات مع ٢٠٠ مشارك من أكثر من ١٥ بلداً. وفي الوقت الحاضر، تناقش اليونيدو وشبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – وهي منظمة غير حكومية متخصِّصة في تحسين المجموعات – إمكانات التعاون في المستقبل بشأن تنمية هذه المجموعات.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر، أُتيحت لليونيدو فرصة أخرى لتعزيز نهجها في مجال المجموعات في اجتماع القمة الوطني الخامس لاتحاد الصناعة الهندي حيث أدَّى العرض الذي قدَّمته عن تنمية المجموعات وتحسينها إلى مناقشات حول مشروع مشترك مع اتحاد الصناعة الهندي بشأن الصيانة الصناعية والتعاون بشأن الجولات الدراسية حيث يتلقَّى الخبراء تدريباً في الهند من مشاريع أخرى تضطلع بها اليونيدو.

والجبل الأسود في المرحلة الأخيرة من الانتقال إلى اقتصاد السوق، وهو قادر على اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة رغم كساد حدث مؤخَّراً. ورغم ذلك، فهناك كثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لديها إمكانيات لتقديم مزيد من المساهمة للاقتصاد الوطني. وكجزء من برنامج الأمم المتحدة المتكامل من أجل الجبل الأسود والذي يعالج الاندماج الاجتماعي والحكم الديمقراطي والتنمية الاقتصادية المستدامة وحماية البيئة، فقد شرعت اليونيدو، مع غيرها من وكالات الأمم المتحدة، في برنامج للتمكين من اندماج المنشآت الصغيرة والمتوسطة على نحو أكثر إنصافاً في سلاسل القيمة والإمداد المحلية والإقليمية. ووضعت اليونيدو كخطوة أولى خارطة لجميع المجموعات التجارية في الجبل الأسود. واعتمدت الحكومة، مسترشدة بمنهجية اليونيدو

■ رغم وجود ظروف زراعية ومناخية موائمة لإنتاج البذور الزيتية، فإنّ صناعة تجهيز الزيت الصالح للأكل في إثيوبيا لم تحقّق بعد إمكانياتها. وكان انخفاض الإنتاج والجودة، وعدم كفاية البنى التحتية والمرافق التجارية، وضعف خدمات تنمية قطاع الأعمال، ونقص التمويل، بعض العقبات التي تواجه اليونيدو عندما شرعت، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة، في مشروع في عام ٢٠١٠ لتعزيز الإمدادات المستدامة للمواد الخام العالية الجودة، وإدخال تجهيز أكثر كفاءة، وتعزيز إمكانية النفاذ إلى الأسواق عن طريق دمج القطاع الخاص على نحو فعّال في سلسلة قيمة الزيت الصالح للأكل بأسرها. وقد أدّى المشروع الذي أنجز مؤخّراً بمبلغ مليون دولار، وموّلته إسبانيا في إطار صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلى الارتقاء بصناعة الزيت الصغيرة في إثيوبيا إلى مستوى أعلى. وساعدت اليونيدو على تجميع مجهّزي الزيت على النطاق الصغير في مجموعات لضمان حصولهم على إمدادات أفضل من المواد الخام، وتحسين جودة منتجاتهم، والتمكين من تعزيز الروابط بين المزارعين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبفضل العمل معاً، استطاع أكثر من ٧٠ مجهّزا على النطاق الصغير للزيت الصالح للأكل أن يكونوا في وضع أفضل لشراء المواد الخام وتوريد أكثر من ٣ ملايين لتر من الزيت الصالح للأكل للمصافي في العاصمة. وهم يعملون في الوقت الحاضر على إنشاء مصافيهم الخاصة والانتقال إلى منطقة صناعية يمكنهم فيها الإفادة من الخدمات المشتركة مثل التخزين وعلاج النفايات والتعبئة.

لتنمية المجموعات، استراتيجية للنمو الاقتصادي المستدام عن طريق استحداث المجموعات التجارية بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وتتضمَّن الاستراتيجية مجموعة ملموسة من التدابير لزيادة القدرة على المنافسة والنفاذ إلى الأسواق لدى مجموعة منتقاة من مجموعات وشبكات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وأجرت اليونيدو تقييمات تحضيرية شملت طائفةً واسعة النطاق من المجموعات وشرعت في أنشطة رائدة ما زالت جارية في مجموعات مختارة.

## الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص

الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص اتفاق تعاقدي طويل الأجل بين وكالة عامة وهيئة من القطاع الخاص. وعن طريق هذا الاتفاق، يتمّ تقاسم المهارات والأصول لكل قطاع في تقديم خدمة أو مرفق لاستخدام عامة الجمهور. وإضافةً إلى تجميع الموارد، فإنَّ كل طرف يشارك في المخاطر والمكاسب التي ينطوي عليها تقديم الخدمة أو المرفق. والمبدأ الذي تستند إليه الشراكات المناصرة للفقراء بين القطاع العام والقطاع الخاص هو أنَّه لا يوجد خاسرون. فهي من ناحية تفتح الباب لفرص جديدة في الأسواق بالنسبة للمورِّدين في البلدان النامية، بينما تضمَن من الناحية الأخرى للشريك في البلد الصناعي قاعدة مستدامة من المورِّدين المحليين في ظلِّ ظروف مواتية.

وقد أُعِدَّ برنامج اليونيدو للتنمية المستدامة للمورِّدين بالتعاون مع مجموعة مترو لتجارة التجزئة، وذلك لتمكين المورِّدين من تلبية معايير سلامة وجودة الأغذية المعترف بها دولياً والتي وضعتها المبادرة العالمية لسلامة الأغذية، وهي مؤسسة لا تسعى إلى الربح أُقيمت في عام ٢٠٠٠ لتنسيق معايير السلامة الغذائية. وبرنامج بناء القدرات مستدام عن طريق نموذج تجاري يساهم بمقتضاه جميع أصحاب المصلحة، بما فيهم الأمم المتحدة والحكومات والقطاع الخاص والمانحون والأوساط الجامعية مساهمة عينية أو مالية. وأدَّى نجاح برنامج التنمية المستدامة للموردين إلى توسيع نطاقه بحيث يشمل قطاع المواد غير الغذائية فضلاً عن القضايا البيئية والاجتماعية والأخلاقية.

وحضرت اليونيدو مؤتمر سلامة الأغذية المنعقد في إطار المبادرة العالمية لسلامة الأغذية عام ٢٠١٢ الذي انعقد في شباط/فبراير في أورلاندو، الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تقاسمت تجاربها الناجحة في التنمية المستدامة للمورِّدين التي اشتركت فيها المبادرة ومجموعة مترو (METRO) في الاتحاد الروسي ومصر والهند. وفي هذا البلد الأخير، أبدى المورِّدون تحسُّناً لافتاً للنظر في امتثالهم لمعايير السلامة الغذائية والممارسات الزراعية السليمة ممَّا أدَّى إلى تحسن في كل من جودة وحجم المنتجات المسوَّقة. وفي نفس الوقت، أفاد المستهلكون من منتجات أفضل وأسلم وبإمكانهم أن يتطلَّعوا إلى أسعار أكثر ثباتاً للأغذية. وقد وقَّعت مجموعة مترو على عقود مع معظم المورِّدين الذين ارتفع مستواهم.

■ أسواق تصدير السلع العالية الجودة والأسواق المحلية الرسمية في مصر أبعد من أن يصل إليها زارعو الفاكهة والخضروات في الصعيد حيث أدّى انعدام السياسات المناصرة للفقراء، وتزايد تهميش المزارعين والعمال، وعدم كفاءة سلاسل القيمة في مجال البستنة إلى زيادة في الفقر. وفي محاولة لتغيير هذا الوضع، صُمِّم برنامج مشترك يدعمه صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تحسين كفاءة قطاع البستنة والتجارة الزراعية وتؤدّي فيه اليونيدو دوراً قيادياً. وتقوم اليونيدو، عن طريق العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة العمل الدولية وبشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة في البلد ووزارة الاستثمارات، بالمساعدة على تحسين إمكانية وصول صغار المزارعين إلى أسواق التصدير والأسواق المحلية. وسيؤدي هذا بدوره إلى إيجاد فرص عمل معقولة ومنتجة في المنطقة للرجال والنساء. والبرنامج يبني شراكات قادرة على البقاء بين المزارعين والمستثمرين من القطاع الخاص في سلاسل للقيمة تناصر الفقراء وتتوافر فيها الكفاءة في مجال البستنة في ثلاثة مواقع في أفقر محافظات الصعيد، وهو يشجّع على إنشاء أشكال من تنظيم مشاريع البستنة على يد المزارعين. كما أنّ المشروع يعمل على نحو وثيق مع الحكومة من أجل إدخال تغييرات سياساتية وتنظيمية من شأنها تعزيز نمو قائم على القطاع الخاص ومناصر للفقراء في مجال البستنة في المنطقة.

وفي قمة فيبت نام التي نظَّمتها في هانوي في كانون الثاني/ يناير هيئة تنظيم المؤتمرات في مجلة الإيكونوميست، شاركت اليونيدو في لجنة خبراء للمستثمرين الأجانب كان الوسيط فيها مدير التحرير المعني بآسيا والمحيط الهادئ في وحدة الاستخبارات بالمجلة وقدَّم عرضاً عن الاستثمارات والشراكات في القطاع الصناعي.

وفي وقت لاحق من السنة، أُتيحت لليونيدو الفرصة لعرض برنامجها الخاص بالتنمية المستدامة للمورِّدين خلال منتديات أخرى. وفي اجتماع جهات التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص الذي عُقد في فيينا في آذار/ مارس، وصفت اليونيدو الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كما توجد مع شركة HOLCIM – وهي واحدة من أكبر مورِّدي الإسمنت في العالم – والتي تشمل مخططات التمويل بالغ الصغر والتدريب في إطار مشروع الأمم المتحدة لتوحيد الأداء في مجال الإسكان المستدام في سان سلفادور. وأفادت بأنَّ الشركة أعربت عن اهتمام بتكرار البرنامج في بلدان أخرى في المنطقة.

وفي تموز/ يوليه، وصفت المنظمة تجربتها في تنمية المورِّدين في قطاعات السيارات والأغذية والنسيج وغيرها من القطاعات، للمشاركين في مؤتمر دولي في سان سلفادور. وتولَّى تنظيم مؤتمر تنمية المورِّدين مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

كما عُرضت شراكات اليونيدو مع القطاع العام والقطاع الخاص، وخاصة مجموعة مترو، في أيام التنمية الأوروبية، وهي منتدى ليومين عن الشؤون الدولية والتعاون الإنمائي عُقد في تشرين الأول/ أكتوبر في مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل. وأدَّت التغطية الإعلامية الواسعة النطاق إلى فتح الباب لقيام شراكات ممكنة مع المانحين والمنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص.

وبالإضافة إلى الأمثلة التي سبق ذكرها، فإنَّ اليونيدو تسعى إلى حماية استدامة سلاسل الإمدادات عن طريق إقامة شراكات مع الشركات الدولية. وتجرى في الوقت الحاضر مفاوضات مع كبار تجار التجزئة مثل شركة الملابس السويدية H&M على إنشاء مشروع مشترك لإدماج الممارسات التجارية المستدامة من الناحية الاجتماعية والبيئية في سلسلة إمدادات المنسوجات في تركيا؛ ومع شركة التجزئة البريطانية ماركس وسبِنسر من أجل إنشاء مشاريع تقوم على نهج اليونيدو للتنمية المستدامة للمورِّدين؛ ومع شركة التجزئة الأمريكية وولمرت من أجل التنمية المستدامة للمورِّدين في الاتحاد الروسي؛ ومع سلسلة المتاجر الكبيرة من جنوب أفريقيا Pick n Pay من أجل إدارة برنامج مماثل في أفريقيا. وترد معلومات مفصَّلة عن تعاون اليونيدو مع مجموعة أيون اليابانية في الفصل الثالث بينما يرد ذكر الشراكات مع الشركات الكبيرة في جزء آخر من التقرير.

وتعمل اليونيدو على نحو وثيق مع أصحاب المصلحة في غانا وكينيا من أجل وضع استراتيجيات لقطاع المستحضرات الصيدلانية، وهي تعمل على مستوى الشركات في بوتسوانا وغانا

وقد وصل البرنامج حتى الآن إلى أكثر من ٢ ٠٠٠ مستفيد في ١٧ رابطة للمزارعين. والنتائج التي أُحرزت مشجّعة إلى أقصى حدّ، فقد تحقّقت زيادة بنسبة ٣٠ في المائة في إنتاجية محاصيل البستنة الرئيسية الخمسة، ووردت من المزارعين تقارير عن انخفاض تكاليف الإنتاج. وأظهرت تحليلات المختبرات أن ثلاثة أرباع المزارعين استطاعوا إنتاج رمّان خال من المبيدات الحشرية بأثمان أعلى إلى حدّ كبير من سعر السوق. وأقيمت دفيئات تجريبية واستُحدثت أنشطة جديدة مثل الطماطم المجفّفة شمسياً وتسويق قشر بذور الرمان الذي سيزيد من قيمة المحصول. كما أنّ البرنامج يسعى إلى تخفيض الحواجز التقنية أمام التجارة عن طريق مساعدة المزارعين على تطبيق النظم الدولية لمراقبة جودة وسلامة الأغذية وبواسطة بناء القدرات بين النساء على تلبية متطلّبات الحصول على ختم الأمم المتحدة للتصديق على الإنصاف بين الجنسين بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٣. وساعد البرنامج أيضاً ١ ٢٠٠ مزارع على تسويق منتجاتهم للمصدّرين والمجهّزين وتجّار الجملة بحيث بلغ مجموع الإيرادات ٤٠ مليون جنيه مصري بالنسبة للسنة الحالية. وبالنظر إلى أنّ النساء يشكّلن ثلاثة أرباع العاملين في القطاع، فقد أقام البرنامج لجاناً نسائية في كل من رابطات المزارعين، ومكّن التدريب على تنظيم المشاريع ٨٠ في المائة من النساء على بدء منشآت أعمالهن الصغيرة. ويعالج البرنامج أيضاً احتياجات الشباب المحلي، وساعد حتى الآن ١٥٠ خريجاً من كليات الزراعة على الاتصال بأسواق الوظائف.

منذ ما يقرب من خمس عشرة سنة حدّدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) منطقة مساحتها حوالي مليوني هكتار في شمال نيكاراغوا بوصفها محمية في المحيط الحيوي تحت حماية اليونسكو. وتتميّز محمية بوساواس، وهي من الكنوز الإيكولوجية في أمريكا اللاتينية، بالغنى من حيث التنوّع الحيوي، وهي غير مستكشفة إلى حدّ بعيد. وتسكن المنطقة مع ١٥٠ ٠٠٠ نوع من الحشرات نسور هاربي، ومفترسات النمل، والفهود الأمريكية، والكوجر، والسعدان العنكبوتي من أمريكا الوسطى، والتابير الملتحي، وببغاوات «المقو» – وكثير منها أنواع نادرة ومهدّدة. كما يعيش في المحمية حوالي ٣٠ ٠٠٠ من السكان الأصليين الذين ينتمون إلى شعوب المايانغنا والميسكيتو ويعيشون على ضفاف النهر ويكسبون عيشاً عسيراً عن طريق زراعة الكفاف. وقد انضمّ إليهم مزارعون فقراء يهاجرون بأعداد متزايدة من مناطق أخرى، وهو ما يتسبّب في إزالة الأشجار عن طريق الإفراط في الرعي واستخدامهم أسلوب القطع والحرق في الزراعة. وبالنظر إلى عواقب ذلك على المناخ العالمي، فإنّ محمية بوساواس أصبحت تمثّل تدريجياً مشكلة ملحّة.

وقد أدّى برنامج مشترك للأمم المتحدة موّلته حكومة إسبانيا من خلال الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى تحسين سبل العيش لأسر عديدة بزيادة الدخول والخدمات للسكان الريفيين مع العمل في ذات الوقت على حشد المجتمعات المحلية نفسها من أجل إدارة موارد مستجمعات المياه والموارد الطبيعية الأخرى. وكان البرنامج الذي استغرق تنفيذه أربع سنوات وانتهى في عام ٢٠١٢ ثمرة تعاون بين حكومة نيكاراغوا واليونيدو وستة برامج أخرى للأمم المتحدة هي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، بالإضافة إلى منظمة الصحة الأمريكية.

وكان اشتراك اليونيدو يتعلق بصفة رئيسية بإنتاج الكاكاو. فقد أقامت المنظمة مراكز للجمع، وأنشأت مشاتل وأنعشت المزارع ووسعت نطاقها. ونظّمت ٢٦٦ أسرة تشتغل بإنتاج الكاكاو في ١٨ شبكة للمنتجين لكي تتيح تبادل التجارب وتقاسم المواد والمعدات، واستحدثت أنشطة مشتركة للتسويق. ومن خلال الشبكات الجديدة يعمل منتجو الكاكاو بطريقة أكثر تنظيماً وتعاوناً ويديرون على نحو أفضل مختلف العمليات التي تدخل في إنتاج الكاكاو بما في ذلك التخزين والإدارة فيما بعد الحصاد. وتضعهم الجودة الثابتة المحسّنة وزيادة الإنتاج على الطريق الصحيح للوصول إلى الأسواق التنافسية التي تمنحهم أسعاراً أفضل لمنتجاتهم. وتسعى اليونيدو في الوقت الحاضر إلى تكرار أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من هذا المشروع في مشروع أكبر لإنشاء سلاسل القيمة مع شركاء من القطاع العام والقطاع الخاص.

والكاميرون. وهي تشترك أيضاً مع هيئات شتَّى لوضع السياسات على المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، وهي عضو في فرقة العمل المعنية بالمستحضرات الصيدلانية التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ودخلت اليونيدو مؤخَّراً في شراكة مع مفوَّضية الاتحاد الأفريقي بغية المساعدة على تسريع تنفيذ الخطة الأفريقية لصنع المستحضرات الصيدلانية. وأعدت اليونيدو ومفوضية الاتحاد الأفريقي، مستفيدتين في ذلك من التجربة المكتسبة من مشروع عالمي لتعزيز الإنتاج المحلي للأدوية الأساسية في البلدان النامية، خطة عمل أرست نهجاً منسّقاً يرمي إلى تعزيز صناعة الأدوية الأساسية على الصعيد المحلي في أفريقيا عامة. ونوقشت الخطة النهائية في اجتماع للشركاء في أيار/ مايو وأقرَّها أولاً وزراء الصحة في الاتحاد الأفريقي وأيَّدها رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في اجتماع قمتهم في تموز/ يوليه.

ودعت مفوَّضية الاتحاد الأفريقي اليونيدو إلى مواصلة دعمها الرامي إلى تنفيذ خطة العمل في وقت مبكر. وأدَّى اجتماع انعقد في فيينا في تشرين الثاني/ نوفمبر إلى تشكيل اتحاد لشركاء التنفيذ الأساسيين بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز، ومنظمة الصحة العالمية، ومصرف التنمية الأفريقي، بالإضافة إلى المنظمات الأخرى المشتركة. وتشمل أنشطة أخرى إنشاء مجموعات من الحلول، وحشد الموارد، والتوعية على مستويات مختلفة.

## تنمية الأعمال التجارية الزراعية والمشاريع الريفية

### الأعمال التجارية الزراعية

تركِّز أنشطة التجارة الزراعية التي تُعنى بها المنظمة على تعزيز قطاع تجهيز الأغذية في البلدان النامية من أجل زيادة توافر الأغذية الصحية المغذِّية لكل من السوق المحلية، والمساهمة من ثمَّ في الأمن الغذائي الوطني، وللأسواق الدولية، وذلك من أجل توليد الدخل وإنشاء الثروة. وتؤدِّي اليونيدو دوراً بارزاً على المسرح الدولي لتنمية التجارة الزراعية، وهي وكالة رئيسية في مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية.

وشاركت اليونيدو في عدد من المؤتمرات العالمية التي انعقدت خلال السنة عن الأعمال التجارية الزراعية، وهناك استطاعت أن تتقاسم معرفتها وتجربتها مع الغير وأن تتعلَّم بدورها من تجاربهم. وفي شباط/ فبراير، أبرز المدير العام مساهمة اليونيدو في تعزيز السلامة الغذائية والأمن الغذائي في أفريقيا بدايةً من بوَّابة المزرعة حتى المستهلك، وذلك في مؤتمر دولي عن تكنولوجيات التجهيز والتعبئة. وتولَّت تنظيم المؤتمر الذي عُقد في ميلانو، إيطاليا، شركة IPACK–IMA بدعم من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيدو (انظر أعلاه). وفي نفس الشهر قدَّمت اليونيدو عرضاً في المؤتمر الدولي للأغذية والزراعة وفن الأكل الذي عقد في أنطاليا، تركيا، وشاركت في مؤتمر ومعرض دولي لسلامة الأغذية في دبي. وفي حزيران/ يونيه حضرت المنظمة الاجتماع الثالث لوزراء مصايد الأسماك في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ الذي عُقد في نادي بفيجي، ونُظِّمت مناسبة جانبية عند انعقاد المؤتمر الثاني للشراكة العالمية للمنيهوت للقرن الحادي والعشرين في كمبالا في تموز/ يوليه.

وفي أيلول/ سبتمبر قدَّمت اليونيدو ورقة بحث في مؤتمر شبكة الحدِّ من الفقر والإنصاف والنمو لعام ٢٠١٢، وذلك تحت عنوان ما بعد المسؤولية الاجتماعية للشركات: الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص في تنمية الصناعات الزراعية. وكان موضوع المؤتمر الذي عُقد في داكار هو «كيف يمكن صناعة أُسود اقتصادية أفريقية: استغلال إمكانيات النمو والحدِّ من الفقر في أفريقيا» (انظر أيضاً الفصل الخامس). وقدَّمت اليونيدو عرضاً عن بناء اقتصادات قادرة على المنافسة في عالم متغيِّر. وفي المنتدى الثامن لتنمية أفريقيا الذي عُقد في أديس أبابا في تشرين الأول/ أكتوبر، ألقى ممثِّل اليونيدو كلمةً رئيسيةً في مائدة مستديرة عن موارد مصايد الأسماك. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر استضافت اليونيدو المعرض الإنمائي العالمي بين بلدان الجنوب لعام ٢٠١٢ (انظر أدناه).

### سلاسل القيمة

توجد اليونيدو، بفضل خبرتها وتجربتها الثابتة في تصميم وتنفيذ برامج لتنمية قطاع الصناعات الزراعية، في وضع مثالي لقيادة الشراكات على المستوى الوطني وإشراك الأطراف في السلاسل وشركاء التنمية.

وخلال السنة المستعرضة، واصلت اليونيدو العمل مع الوكالات الإنمائية الأخرى لإيجاد حلول ابتكارية للتحدِّيات التي تواجه صناعات الأغذية في البلدان التي تتعامل معها. وكان أحد مجالات التركيز خاصة تنمية سلاسل القيمة والاستثمار في الأعمال التجارية الزراعية بغية تعزيز القدرات الإنتاجية والحدِّ من الخسائر فيما بعد الحصاد. وكان أخصائيو الصناعة الزراعية في اليونيدو مسؤولين عن تحديد وتعزيز سلاسل القيمة الغذائية عن طريق إجراء تحليلات للفجوات وتصميم برامج تسمح بالوصول إلى

التكنولوجيات الملائمة، وخدمات تنمية قطاع الأعمال والتمويل والأسواق والفرص التجارية. وشاركت اليونيدو في تنظيم مؤتمر دولي عنوانه «إقامة الصلات: سلاسل القيمة لتحويل زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة»، وانعقد في أديس أبابا في تشرين الثاني/ نوفمبر، واجتذب أكثر من ٥٠٠ مشارك. وشملت سلاسل القيمة التي لقيت اهتماماً خاصاً في عام ٢٠١٢ جوز الكاشو (جمهورية تنزانيا المتحدة)، ومنتجات الألبان (العراق ورواندا)، ومصايد الأسماك (بنغلاديش والسودان)، والفاكهة والخضروات (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وإثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة)، واللحوم (منغوليا وجمهورية تنزانيا المتحدة) وزيت النخيل (الكاميرون والكونغو). وأفضى استقصاء لخسائر ما بعد الحصاد أجرته اليونيدو في البلدان المنتمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى إعداد برنامج لمنع خسائر ما بعد الحصاد (انظر الإطار أدناه).

وشهدت السنة المستعرضة نشر كرَّاسة عنوانها تنمية سلاسل القيمة المناصرة للفقراء: ٢٥ مبدأً توجيهياً لتصميم وتنفيذ المشاريع الصناعية الزراعية. ويفحص دليل الممارسين الذي أُعِدَّ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للتنمية الزراعية والمعهد الدانمركي للدراسات الدولية دور سلاسل القيمة في الاستراتيجيات الإنمائية. ويستند الدليل إلى استعراض للممارسات الشائعة في مشاريع تنمية سلاسل القيمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالإضافة إلى التجربة المكتسبة من ست دراسات للحالات لمشاريع في إندونيسيا وسري لانكا وفييت نام. واستعانت الأسئلة والقوائم المرجعية والأدوات بتصميم وتحليل المشاريع خلال العقد الماضي واستخدمت كثيراً من الأدوات القائمة في الأسواق والتي اختبرت جميعها في الميدان.

## حلقات العمل واجتماعات الأفرقة ومجموعات الخبراء

عقدت اليونيدو عدَّة حلقات للعمل بشأن الصناعات الزراعية في عام ٢٠١٢. ففي أيار/ مايو اجتمع مشاركون من بلدان داخل منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في غابورون ببوتسوانا،

■ ينتج العالم، رغم أعداد السكان المتزايدة، أغذية كافية لضمان ألاّ يجوع أحد. ويرجع سبب معاناة ٩٢٥ مليون شخص من نقص التغذية إلى عوامل أخرى. والحلّ ليس هو زيادة الإنتاج الزراعي التي لا بدّ أن يكون لها أثر حتمي على بيئة الكوكب وموارده الطبيعية، بل هو التأكّد من أنّ جميع المنتجات الغذائية التي تُحصد تشقّ طريقها إلى أفواه الجائعين. ورغم أنّ المستهلكين في البلدان المتقدّمة مسؤولون بصفة عامة عن الهدر الغذائي، فإنّ سوء الإدارة في السلسلة الغذائية يعني في بعض الحالات القصوى أنه لا يتوفّر للاستهلاك في النهاية إلاّ نصف المنتجات الخام المحصودة.

وتتعرّض بلدان منطقة أمم جنوب شرق آسيا، التي يعيش فيها أكثر من نصف سكان العالم المصابين بنقص التغذية، لخسائر بعد الحصاد تساوي حوالي ١٠٠ مليون طن من الأغذية كل سنة. وما زالت اليونيدو خلال السنتين الماضيتين تجري دراسات عن خسائر ما بعد الحصاد في السلع الغذائية الرئيسية في إندونيسيا وتايلند وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية والفلبين وفييت نام وكمبوديا، بالإضافة إلى دراسة أخرى عن سياسات وأولويات كل بلد فيما يتعلق بخسائر ما بعد الحصاد. وشملت الدراسات، رهناً بكل بلد، الأرز والذرة والمنيهوت والأسماك والبن بالإضافة إلى مجموعة مختارة من الفاكهة والخضروات. وقدّرت الدراسات مدى الخسائر في المراحل المختلفة من المزرعة إلى تاجر التجزئة، وفحصت تكنولوجيات ما بعد الحصاد المستخدَمة في الوقت الحاضر بالإضافة إلى أطر الدعم القائمة، وقدّمت توصيات يمكن لليونيدو أن تصوغ بناء عليها برامج للتعاون التقني من أجل الحدّ من خسائر ما بعد الحصاد.

وعُرضت التقارير القُطرية على حلقة عمل عُقدت في تموز/يوليه في أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في جاكارتا. وأكّد المشاركون على الحاجة إلى اتّباع نهج كلّي يراعي جميع مراحل سلسلة القيمة بداية مما قبل الحصاد حتى المستهلك، ويتصدّى أولاً لأضعف الحلقات.

من أجل عرض مشاريع وطنية وإقليمية للاستثمار في أعمال تجارية زراعية ستُموَّل خلال السنوات القادمة عن طريق شراكات مع مستثمرين من القطاع العام والقطاع الخاص داخل المنطقة وفي ألمانيا، وكذلك من خلال ميزانية اليونيدو للتعاون التقني. وفي تموز/يوليه نظَّمت اليونيدو حلقة عمل في أكرا عن الخيارات المتاحة لزيادة إنتاجية القطن بالتعاون مع حكومة غانا. وترد في الفصل الثالث معلومات مفصَّلة عن ذلك.

وعُقدت خلال السنة حلقتا عمل لليونيدو عن خسائر ما بعد الحصاد. وأدارت اليونيدو، بالتعاون مع المركز الدولي للعلوم والتكنولوجيا الراقية، حلقة عمل عن الجودة والسلامة الغذائية لإنتاج الفواكه الاستوائية في جنوب شرق آسيا في بانكوك في أيار/مايو للتصدي لمشكلة الخسائر الكبيرة فيما بعد الحصاد في الفاكهة والخضروات وبذلك تستطيع المنطقة زيادة إفادتها من تحرير التجارة والعولمة. وفي تموز/يوليه، نظَّمت اليونيدو بالتعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا حلقة عمل عن خسائر ما بعد الحصاد في السلع الرئيسية في بلدان الرابطة.

ونفّذت اليونيدو، بالتعاون مع حكومة تركيا وفي إطار شراكة مع مجلس البحوث العلمية والتكنولوجية في تركيا، برنامجين للتدريب في عام ٢٠١٢ في بورصة بتركيا، للخبراء وواضعي السياسات من البلدان النامية المعنيين بالصناعة الزراعية والغذائية. وكان الهدف منهما هو تشجيع تبادل الخبرات والتجارب بين مختلف البلدان المشاركة، وخاصة أقلّها نمواً، وتركَّزا على نظم إدارة الجودة، وتكنولوجيات تجهيز الأغذية، ومراقبة العمليات بالنسبة لتنمية وتحسين قدرات الصناعة الزراعية. وقد صُمِّمت حلقات العمل الدولية خصِّيصاً لمساعدة الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان المشاركة ودعم مشاريع اليونيدو ذات الصلة الجاري تنفيذها.

وكان تضييق الفجوة بين البلدان المتقدِّمة والبلدان النامية في صناعة الجلود والمنتجات الجلدية هو الهدف الرئيسي للاجتماع الثامن عشر لفريق اليونيدو المعني بالجلود والمنتجات الجلدية والذي يشمل المهنيين والخبراء الاستشاريين في مجال صناعة الجلود والأحذية من جميع أنحاء العالم. وعقد الاجتماع في شنغهاي، الصين، في أيلول/سبتمبر. وناقش أعضاء الوفود من إثيوبيا

■ رغم حدوث انخفاض كبير في مستويات الفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال السنوات العشرين الماضية،[٧] فإنّ انعدام الأمن الغذائي والجوع يؤثّران على حياة ٤٩ مليون نسمة.[٨] ففي دولة بوليفيا المتعدّدة القوميات يعاني أربعة أطفال من كل عشرة من سوء التغذية المزمن، ولا سيما في المناطق الريفية. وعلى وجه الإجمال، يعيش حوالي ٤٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر. وتنفّذ اليونيدو حالياً جزءاً من مشروع قيمته ٧ ملايين دولار مموّل من الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي أنشأته حكومة إسبانيا تصدّياً لذلك التحدّي. ويجري تنفيذ المشروع بالتعاون مع دولة بوليفيا المتعدّدة القوميات ومع اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية.

ويقتضي الدور المحدّد لليونيدو تعزيز القدرات المحلية على تجهيز الأغذية في خمس بلديات – أركوي، وبوليفار، وسيكايا، وتاباكاري، وتاكوبايا – وذلك لتحقيق هدفين هما زيادة إمكانيات توليد الدخل لدى المجتمعات المحلية الريفية والمزارع الأسرية وإتاحة فرص الحصول على أغذية مأمونة ومغذّية للأسر الفقيرة، وخاصة الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات رضاعة طبيعية. وتهدف اليونيدو، مع النظير الحكومي PROBOLIVIA، إلى تعزيز القدرات المحلية على تجهيز الأغذية عن طريق توفير وتحسين المعدات وتنظيم دورات تدريبية وتقديم مساعدة إدارية. ومن الوحدات النمطية التي بدأت بالفعل وحدة لإنتاج البسكويت من الشونو (وهو منتج تقليدي من البطاطس المجفّفة عن طريق التجميد) في جابا، تاباكاري. وقد أفادت الوحدة بالفعل ٣٨ منتجاً نصفهم تقريباً من النساء بالإضافة إلى آلاف من تلاميذ المدارس. وستبدأ النماذج النمطية الإنتاجية الباقية العمل في أوائل عام ٢٠١٣، بحيث تخدم قرابة ٤٠٠ منتج، ١٩ في المائة منهم نساء، وتساعد على إطعام ٠٠٠ ٩ تلميذ تقريباً. ويوفّر التدريب على الممارسات الصناعية السليمة وإدارة المشاريع الصناعية الزراعية الريفية في المجتمعات المحلية في جابا ولايتاني وبويتوكاني وتوتورا فاكويريا وفنتيلا. وقد وزّعت اليونيدو دليلاً عن الممارسات الصناعية السليمة على المنتجين.

(٧) Social Panorama of Latin America 2011, Economic Commission for Latin America and the Caribbean.

(٨) حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٢، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

وإسبانيا وأستراليا وألمانيا وإيطاليا وباكستان والبرازيل وبلجيكا وبنغلاديش وتركيا والصين وفرنسا وكولومبيا ومالي والمكسيك والمملكة المتحدة ونيجيريا والهند والولايات المتحدة الأمريكية، عدداً من ورقات البحث عن التعليم، وبصفة أخص الجهود التي تبذلها اليونيدو من أجل تنمية المواد التعليمية بما في ذلك التدريب البصري وأدوات التعلُّم الإلكتروني. وانتهى الاجتماع بالاتفاق على أنَّ الهيئات ذات الصلة – الرابطات التجارية ومعاهد البحوث والتطوير والتدريب بالإضافة إلى المنظمات الدولية – ينبغي أن تنسِّق جهودها في إعداد برامج التعلُّم. وركَّزت ورقات بحث أخرى على تحليل البصمة الكربونية ودورة الحياة. وسُلِّم بأنَّ حساب البصمة الكربونية بالنسبة لإنتاج الجلود ينبغي أن يبدأ في المذابح وينتهي عند بوَّابة مدبغ الجلود فور شحن الجلود. وسيترتَّب على ذلك أن يستبعد من حساب البصمة الزراعية التي تنطوي عليها تربية الحيوانات. وقد تركَّز جزء كبير من عمل اليونيدو خلال الثلاثين عاماً الماضية على التكنولوجيات الأنظف ومساعدة دباغي الجلود في عملياتهم وعلاجهم للنفايات. ووصفت اليونيدو عملها في بنغلاديش، وخاصة معالجة المياه المستعملة واستخدام الطاقة المتجددة، الشمسية إلى حدٍّ كبير، في تجهيز الجلود وغير ذلك من التكنولوجيات النظيفة.

ومن القضايا البارزة التي ما فتئت تثير قلق الصناعة المشكلة البيئية الناتجة عن الملح. وكان ذلك موضوعاً لنقاش طويل في اجتماع فريق اليونيدو المعني بالجلود في عام ٢٠١٠ وما زال دون حلّ. فقد عرض في الاجتماع نظام التنقية بالتناضح العكسي المستخدم في تاميل نادو في الهند، ولكن رئي أنَّ تكاليف الطاقة المرتفعة والتخلّص من الملح المعيب الناتج قد تجعل ذلك الحلّ غير قابل للتطبيق في أماكن أخرى. ولم يُطرح أيُّ استنتاج آخر رغم أنَّ اليونيدو طُلب إليها أن تواصل الترويج للحدِّ من استخدام الملح أو استبعاده حيثما كان ذلك عملياً.

## تطوير القدرة على تنظيم المشاريع الريفية

يستهدف كثير من الجهود التي تبذلها اليونيدو من أجل تنمية القدرات على تنظيم المشاريع في المناطق الريفية المجموعات السكانية الضعيفة في المناطق التي تتعافى من الاضطرابات السياسية أو الكوارث الطبيعية والتي يتناولها القسم الثالث من هذا الفصل. ويورد القسم الثالث تقريراً عن المشاريع التي تعالج الاحتياجات المحددة للنساء والشباب.

وأتيحت لليونيدو، بالإضافة إلى حافظة واسعة النطاق من المشاريع الناجحة التي وصلت إلى الإنجاز في عام ٢٠١٢، عدَّة فرص لعرض أنشطتها الخاصة بتنمية تنظيم المشاريع الريفية. ففي منتدى ألباخ الأوروبي[٩] الذي عُقد في آب/ أغسطس عن موضوع «التوقّعات: مستقبل الشباب»، نظَّمت اليونيدو فريقاً لمناقشة السياسات الإنمائية والصناعات الابتكارية التي كانت هي الأساس لكرَّاسة مفيدة عنوانها الصناعات الابتكارية للشباب: إطلاق الإمكانيات والنمو. كما أسهمت اليونيدو في حلقة عمل للبنك الدولي عقدت في أيار/ مايو– حزيران/ يونيه في واشنطن العاصمة عن الاستثمار في نظم الابتكار الزراعي وتعزيزها. وأدَّت مساهمتها بشأن الشراكات الابتكارية وتنمية الأعمال التجارية إلى عقد جلسة عن «الشراكات خارج المسؤولية الاجتماعية للشركات: الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الصناعية الزراعية». كما شاركت اليونيدو في تنظيم مؤتمر دولي عن سلاسل القيمة من أجل التنمية الزراعية والريفية عُقد في أديس أبابا في تشرين الثاني/ نوفمبر وضمَّ ٥٠٠ ممثِّل عن القطاع الخاص ومسؤول حكومي وجهة مانحة وممثِّل للمجتمع المدني ومُزارع وجامعي لمناقشة السبل التي يمكن بها إدماج أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة بغية تعزيز التنمية الزراعية والريفية.

وفي آذار/ مارس، انضمَّت اليونيدو إلى منظمة شقيقة أخرى مقرها فيينا في مكافحة الأمم المتحدة للمخدِّرات. وفي مذكِّرة للتفاهم وقَّع عليها المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة والمدير العام لليونيدو، تمَّ الاعتراف بعلاقة التكامل بين التنمية الصناعية وإيجاد فرص العمل ومكافحة المخدِّرات ومنع الجريمة كوسيلة للتخفيف من الفقر وتعزيز الأمن البشري والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وستعمل المنظمتان سوياً لتوفير وسائل بديلة مستدامة لكسب العيش للمجتمعات المحلية الريفية الفقيرة التي تعتمد على زراعة المخدِّرات غير المشروعة في بلدان مثل أفغانستان، وذلك عن طريق أنشطة بناء القدرات وفرص العمل. وعملاً بروح مبادرة توحيد الأداء في الأمم المتحدة التي تدعم التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنَّ الشراكة الاستراتيجية الجديدة ترتكز على مشروع مشترك سابق لتوفير سبل عيش بديلة للمجتمعات المحلية التي تزرع خشخاش الأفيون في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية. وستركِّز اليونيدو على تنمية القطاع الخاص مع التركيز على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتنمية الأعمال التجارية الزراعية والإدارة البيئية بينما سيركِّز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة على الحدِّ من اعتماد المجتمعات المحلية الزراعية الصغيرة والمهمَّشة على زراعة محاصيل المخدِّرات غير المشروعة عن طريق إيجاد سبل عيش مشروعة.

(٩) منتدى ألباخ الأوروبي هو ملتقى سنوي يُعقد في قرية ألباخ، النمسا. ويجتمع فيه أكثر من ٣٠٠٠ من السياسيين والأكاديميين والطلبة وصانعي القرارات كل آب/ أغسطس لمناقشة الأفكار والحلول الجديدة للمشكلات الأوروبية والعالمية.

■ تُعدّ جمهورية الكونغو الديمقراطية التي يبلغ عدد سكانها ٧٠ مليون نسمة أحد أكبر البلدان في أفريقيا وأحد أشدّها فقراً في نفس الوقت. ويُعتبر المنيهوت الغذاء الأساسي الرئيسي في البلد – فهو يُستهلك فيه أكثر ممّا يُستهلك في أيّ بلد آخر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – ولكن توفير المنيهوت بما يكفي لتغذية سكان العاصمة كنشاسا الذين يتزايد عددهم أصبح أمراً متزايد الصعوبة، فقد بلغوا الآن ١٠ ملايين. ويمثّل المنيهوت مصدراً مهمّا لكسب العيش بالنسبة لآلاف الأسر الريفية، وتدرك اليونيدو إمكانياته الهائلة كنشاط مدرّ للدخل بالنسبة للفقراء. ويتركّز مشروع لليونيدو يجري تنفيذه في البلد على إضافة القيمة لمنتجات المنيهوت وتحسين الإمدادات الواردة إلى كنشاسا بالإضافة إلى محافظة الكونغو السفلى. وقدّمت حكومة اليابان ١,٣ مليون دولار لإقامة مصنع لتجهيز المنيهوت في كيمبيسي في محافظة الكونغو السفلى كجزء من برنامج يشمل أيضاً مركزاً للتدريب التقني على الصناعة الزراعية لإعداد منظّمي المشاريع. وسيوفّر المركز مرافق صناعية زراعية للمجتمع المحلي وسيعزّز القدرات الإنتاجية والقدرات على تنظيم المشاريع لدى المجموعات الضعيفة بما في ذلك المزارعون الفقراء، ومنظّمو المشاريع والمجهّزون الريفيون، والنساء والشباب. ومن المتوقّع أيضاً توليد الدخل وخلق فرص العمل وتحسين الأمن الغذائي في البلد والتخفيف من حدّة النزاعات في المناطق المستهدفة.

والنتائج المحرزة في منتصف المشروع مشجّعة إلى حدّ بعيد. فهنالك إدماج ناجح للنساء والشباب في قطاع التجهيز الزراعي في المنطقة المستهدفة وتحسن في الأسواق من حيث جودة المنتجات المطروحة للبيع في الأسواق المحلية. وتلقّى أكثر من ١ ٠٠٠ شخص تدريباً على الإنتاج الجيد، وممارسات الصناعة والنظافة بالإضافة إلى تنظيم المشاريع والإدارة. وهم الآن في وضع يمكّنهم من إضافة القيمة إلى منتجاتهم وإدارة منشآتهم الصغرى والصغيرة. وتشمل المرافق التي أنشئت في إطار المشروع مصنعاً لتجهيز المنيهوت ومختبراً مجهّزاً بالمعدّات الكاملة لاختبار الأغذية وقاعات للدراسة، ومكاتب ووحدات لمبيت متلقّي التدريب. وهناك تحسينات يُعتدّ بها في الأساليب العامة للتجهيز، وباستطاعة النساء التوسّع في أنشطتهن التجارية بحيث تشمل على سبيل المثال الخياطة أو الخبز أو بيع الأسماك. وتستند المرحلة الثانية من المشروع التي من المقرّر أن تنتهي في آذار/مارس ٢٠١٣ إلى النتائج المرضية المحرزة حتى الآن. وسيبدأ مصنع لتجهيز الفاكهة العمل في عام ٢٠١٣.

وثمَّة مشاريع أخرى من هذا النوع – في دولة بوليفيا المتعدِّدة القوميات وبيرو وتايلند وكولومبيا على سبيل المثال – أعطت المجتمعات المحلية حصة في بناء مستقبل مستدام عن طريق إشراكها في أنشطة مدرَّة للدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية الأساسية ومساعدتها على العثور على أسواق لمنتجاتها. ومن الآثار المفيدة بصفة خاصة تمكين النساء الريفيات اللاتي أقمن أعمالهن الخاصة بواسطة الائتمان البالغ الصغر. ونتجت فوائد بيئية عن مشاريع إعادة التشجير التي تمتصُّ الكربون من الجو.

## الأمن البشري وإعادة التأهيل بعد الأزمات

أُنجز في نهاية السنة مشروع في أرمينيا بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري من أجل ضمان سبل العيش للفئات الضعيفة (انظر الفصل السابع في التقرير السنوي لليونيدو لعام ٢٠١١). واستطاعت اليونيدو، بالتعاون مع شركائها في المشروع – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوَّضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان – أن تساعد الأسر الضعيفة في المناطق الريفية على تحسين مستوى معيشتها. وتضمَّن المشروع تنفيذ طائفة من الأنشطة بما في ذلك تحويل مصنع إلى وحدات سكنية لأسر اللاجئين (مفوَّضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، وفرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية (صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف)، وبناء قدرات الحكومات المحلية على تصميم وتنفيذ خطط استراتيجية لتنمية المجتمعات المحلية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وتوفير مصادر بديلة للطاقة (اليونيدو) وتعزيز الأنشطة المدرَّة للدخل (اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وفي إطار المكوِّن الأخير، تعلَّم أكثر من ١٠٠ من منظِّمي المشاريع المبتدئين أو المتمرِّسين ثلثهم نساء وربعهم شباب كيف يديرون الأعمال الصغيرة. وأتيحت لخمسة وخمسين رجلاً وامرأة الفرصة لتبادل التجارب والاتصال بأعمال تجارية في أجزاء أخرى من البلد. وتلقَّى ست وثلاثون شركة، بما في ذلك فنادق صغيرة ومتاجر ومنتجو أغذية ومقدِّمو الرعاية الصحية، قروضاً من صندوق دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بعد سنة من إنشائه بقيمة إجمالية تبلغ حوالي ١٦٦ ٠٠٠ دولار. وكان المشروع مسؤولاً عن بناء أو إعادة إعمار أربعة مرافق مجتمعية مثل القاعات الرياضية لروضة

■ أدّت الأمطار الموسمية في صيف عام ٢٠١٠ إلى فيضان واسع النطاق في ركن من العالم كان يواجه في الأصل تحدّيات رهيبة. وكان الفقر وانعدام الأمن يعنيان أن سكان نانغارهار في شرق أفغانستان كانوا ضعفاء بصفة خاصة، وعندما حطّمت الأنهار ضفافها فأزالت البيوت ودمّرت المحاصيل والماشية وغمرت الطرقات تهاوت آمالهم في مستقبل أفضل. وبينما اندفع المجتمع الدولي إلى توفير إمدادات الأغذية الحيوية، وضعت اليونيدو مشروعاً من شأنه أن يمكن السكان في المناطق المتأثّرة بالفيضان من تطبيق مهارات مكتسبة حديثاً على كسب العيش وضمان إعادة إدماجهم الاجتماعي. وكخطوة أولى ألقت اليونيدو نظرة فاحصة على المهارات الزراعية والمستويات الحالية لاستخدام الآلات وعلى احتياجات المنطقة في مجال التنمية قبل انتقاء المدخلات التي ينبغي توفيرها من خلال المشروع. ثمّ وَزّعت اليونيدو آلات ومعدّات للصناعات المنزلية بداية من الجرّارات لرابطات المزارعين إلى أدوات الحرف اليدوية، وأطقم أدوات حرفة البناء وأدوات الأشغال المعدنية للأفراد والمجموعات الصغيرة من الأشخاص. ونظّمت دورات تدريبية في موضوعات مختلفة بما في ذلك تشغيل الجرّارات وصيانتها وتجهيز الأغذية القائم على المنازل وتقنيات التجفيف الشمسي للأغذية وتنمية تنظيم المشاريع وأشغال الخشب والمعادن والنجارة والبناء والحرف اليدوية التقليدية والتطريز. ورئي أنّ المدرَّبين البالغ عددهم ٤٠٠ مصابون بالضعف بصفة خاصة، فهم نساء وأشخاص مشرّدون داخلياً ومتمرّدون سابقاً ومزارعون على النطاق الصغير. وتشمل المجموعة ٨٧ مدرِّباً سيكون بإمكانهم نقل مهاراتهم المكتسبة حديثاً إلى المستفيدين في المستقبل.

ودعم المشروع الذي موّلته اليابان بمبلغ ٨٥٠ ٠٠٠ دولار الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان لتثبيت اقتصاد البلد عن طريق استجابة سريعة لأكثر المناطق الريفية احتياجاً. ورغم أنّ المشروع أنجز في نهاية السنة، فإنّ استدامته يضمنها التدريب على الموضوعات المهنية والإدارية المقدّمة لمنظّمي المشاريع المحليين الذي تلقّوا أيضاً توجيهات بشأن الخدمات الاستشارية التجارية ومخطّطات منظمات المنتجين وأدوات الرصد.

الأطفال المجتمعية وتركيبات مطبخية لبيت للاجئين ومستودع للآلات الزراعية وخط لأنابيب المياه. وأدَّى أيضاً إلى تحسين إمكانية الحصول على خدمات عصرية ونظيفة للطاقة عن طريق بناء مصانع رائدة للغاز الأحيائي.

وكانت جزر مالوكو في إندونيسيا تعاني من نزاع ديني متقطِّع إلى أن تمَّت استعادة سلام هشّ في عام ٢٠٠٤. وما زال الوضع الأمني غير موائم بحيث لم يعد كثير من الأشخاص المشرَّدين إلى مواطنهم – وهو ما يُعدُّ عقبةً أخرى في سبيل الاستقرار الاقتصادي في مالوكو. ونجحت اليونيدو، في إطار مشروع لضمان المستويات الدنيا للعيش بالنسبة للمجتمعات المحلية المحرومة عن طريق بناء السلام والتنمية الاقتصادية القائمة على القرية، في إنشاء أو تحسين صناعات تقوم على القرى وتسهم بدورها في التماسك والتصالح الاجتماعي. وأُنجز المشروع الذي بلغت قيمته مليوني دولار ومُوِّل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري في نهاية السنة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

وأصبح جنوب السودان عضواً في الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١١ بعد أن حصل على الاستقلال عقب إبرام اتفاق سلام شامل في عام ٢٠٠٥ أنهى حرباً أهلية استمرَّت لعقود. وتقدِّم المساعدة في إطار مشروع لليونيدو تموِّله حكومة اليابان وبدأ تنفيذه في نيسان/أبريل للعدد الكبير من الأشخاص المشرَّدين من جميع الأعمار، والذين يحاولون التصدِّي للمشكلتين الناجمتين عن نقص الغذاء المزمن ونقص فرص العمل المألوفتين في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات. وسيدعم المشروعُ مراكزَ التدريب المهني حتى تتمكَّن من تعليم الشباب المهارات اللازمة للعثور على عمل أو بدء أعمالهم الخاصة لإعالة أنفسهم هم وأسرهم. والمرجو أن يصل المشروع الذي تبلغ قيمته ١,٥ مليون دولار على الأقل إلى ٧٥٠ شاباً وشابةً كثير منهم مقاتلون سابقون ومعظمهم مشرَّدون. ويسعى المشروع في حركة موازية إلى تمهيد الطريق لإنشاء صناعات جديدة بالغة الصغر لتلبية احتياجات المجموعات المستهدفة. والنتائج المحرزة حتى تاريخه مشجِّعة: فقد أشرك المشروع أكثر من ٧٠٠ شاب في برامج التدريب المهني، وانتقى المدرَّبين منهم المهتمين بإقامة مشاريعهم الخاصة لبرامج خاصة للتدرب على المهارات التجارية. كما أنَّه سيدعم أكثر الخطط التجارية تبشيراً بالنجاح. وستُوفَّر دورات تدريبية على تصميم المنتجات للنساء العاملات في صنع الملابس في أوائل عام ٢٠١٣.

وتواصل التقدُّم المحرز في المشروع الذي تضطلع به اليونيدو في كوت ديفوار لمساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى التوصل إلى سلام دائم والقضاء على الفقر وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة. ويرمي المشروع، عن طريق استهداف الشباب المصاب بالضعف والمقاتلين المُسرَّحين في منطقة بواكيه، إلى تزويدهم بالمهارات والدراية والتجربة التي ستمكِّنهم من توليد الدخل وأداء دور منتج في حياة مجتمعاتهم المحلية وحياة بلدهم. والهدف هو أن يتوصَّلوا إلى سبل عيش مستدامة إمَّا عن طريق العمل لحسابهم الخاص أو عن طريق العمل في قطاعات البناء أو الصناعة أو الخدمات. وقد استُعيدت وحُسِّنت قدرة مركز التدريب المهني في المنطقة لتلبية الطلب المتزايد على المهارات التقنية. وتمكَّن حتى الآن ٦٢٠ شاباً من اكتساب مهارات قابلة للتسويق. ومن المتوقَّع بصفة عامة للمشروع الذي موَّلته حكومة اليابان أن يصل إلى ٣ ٠٠٠ شاب وشابة.

## النساء والشباب في مجال الأنشطة الإنتاجية

### النساء

«النساء الريفيات أطراف نشطية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ يؤدِّين أدواراً بالغة الأهمية، فهن يضمنَّ الأمن الغذائي والتغذوي ويقضين على الفقر الريفي ويحسِّنَّ رفاهية أُسرهن وما زلن يواجهن مع ذلك تحدِّيات خطيرة. وتساعد اليونيدو دولها الأعضاء على تحسين مهارات تنظيم المشاريع والمهارات التقنية لدى النساء الريفيات عن طريق دعم وضع سياسات تستجيب لقضايا الجنسين وتعزيز نشر المعلومات في المجتمعات المحلية الريفية. وتوفِّر اليونيدو المشورة بشأن إدراج الاعتبارات الجنسانية في السياسات الصناعية، وتساعد على تنفيذ برامج لتحسين فرص وصول النساء الريفيات إلى مصادر الطاقة النظيفة، وتساعد النساء المنظِّمات للمشاريع والمنتجات». هذه العبارات التي قالها تايزو نيشيكاوا، نائب المدير العام لليونيدو بمناسبة اليوم الدولي للمرأة لعام ٢٠١٢، تؤكِّد تصميم اليونيدو على التأكُّد من أنَّ النساء في جميع أنحاء العالم يوجدن في موقع يتيح لهن تقديم مساهمة كاملة ومهمَّة في مستقبل مشرق في بلادهن.

وتنتج الصناعات الابتكارية منتجات ملموسة أو غير ملموسة فنية وابتكارية، وتنطوي على إمكانيات لتوليد الدخل عن طريق استغلال الأصول الثقافية وإنتاج السلع والخدمات القائمة على المعرفة. وهي تستطيع في عصر تشتدُّ فيه المنافسة أكثر من أيِّ وقت مضى أن تؤدِّي دوراً حاسماً في إنعاش المجتمعات الريفية المصابة بالكساد. وفي بعض البلدان، يُعدُّ تعزيز الصناعات الابتكارية جزءاً من السياسات الصناعية والاقتصادية الوطنية حيث أسهمت في التخفيف من حدَّة الفقر وتوفير فرص العمل، وساعدت الاقتصادات المحلية للقرى والأحياء القديمة الفقيرة في المدن وعزَّزت الاعتماد على الذات. وفي بلدان أخرى لا تدرك السلطات القيمة الاقتصادية لصناعاتها الابتكارية.

”إنَّ **الأزمة الاقتصادية العالمية** كان لها أشدُّ الأثر في الشباب ومن المفهوم أن يثبط عزم الكثير منهم بسبب تزايد اللامساواة. كما أنَّ الأفق مسدود أمام الكثير منهم في الأمد القريب، وهم محرومون من الحقوق في العمليات السياسية والاجتماعية والإنمائية في بلادهم. وإذا لم تُتَّخذ تدابير عاجلة، فإنّنا نتعرَّض لخطر خلق «جيل ضائع» ذي مواهب وأحلام مبدَّدة.“

بان كي-مون، الأمين العام للأمم المتحدة، بمناسبة يوم الشباب العالمي

ورغم أنَّ باكستان تمتلك تراثاً غنياً منوَّعاً من الحرف التقليدية التي ترجع إلى خمسة آلاف سنة، فإنَّ قطاع الصناعات الابتكارية يعاني من الإهمال إلى حدٍّ كبير. ونظراً لأنَّ الاقتصاد الابتكاري يوصف بأنَّه صناعة غير رسمية، فإنَّه كما عرَّفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[١٠] لم يُصنَّف قط كأولوية إنمائية مما أدَّى إلى انخفاض تدريجي في جودة وقيمة الفن الحرفي. وقد ساعد مشروع مدته ثلاث سنوات اضطلعت به اليونيدو كجزء من برنامجها الرامي إلى تنمية تنظيم المشاريع على إتاحة فرص للعمل للنساء العاملات في قطاع الصناعات الابتكارية في باكستان، وخاصة في المجالات غير التقليدية، وهو ما سيؤدِّي إلى تمكينهن من الناحية الاقتصادية بالإضافة إلى إنشاء المؤسسات. وكان الهدف من المشروع الذي يعالج الهدف الإنمائي ١ (القضاء على الفقر المدقع والجوع) والهدف الإنمائي ٣ (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) هو إدماج النساء في القطاعات غير التقليدية ذات الأولوية – الرخام والفسيفساء والمجوهرات والمنسوجات المنزلية والأزياء – عن طريق تطبيق أدوات اليونيدو لتحليل سلاسل القيمة وتنمية الأعمال التجارية الصغيرة، مع إقامة علاقات تآزر بين الحكومة وخدمات الدعم التي يقدِّمها القطاع العام والقطاع الخاص والأوساط الجامعية. ونظَّمت اليونيدو حلقات عمل تدريبية لأكثر من ٥٠٠ امرأة من مجتمعات محلية فقيرة في إطار تنمية تنظيم المشاريع وإقامة الأعمال التجارية وإدارتها مع التدريب التقني والابتكار في التصميم والمنتجات.

وجرى الاتصال بأول مصرف للنساء في باكستان من أجل تقديم ائتمان وتدريب عن طريق مراكز نمو الأعمال التجارية التي أقامتها اليونيدو في إطار المشروع، والذي افتتح أول مركز منها في تشرين الثاني/ نوفمبر. كما اشتركت في المشروع الغرفة التجارية للنساء وشركة Pakistan Stone Development Company التي نظَّمت مع اليونيدو معرضاً وطنياً في إسلام آباد في نيسان/ أبريل عن النساء في الصناعات الابتكارية. وشملت المنتجات المعروضة الرخام وتطعيم الفسيفساء والأحجار الكريمة والمجوهرات وأثاث المنازل والأزياء التي أعدَّتها النساء اللائي شاركن في برامج التدريب. وساعد المشروع الذي أُنجز في عام ٢٠١٢ على تهيئة بيئة ممكنة للنساء منظِّمات المشاريع والنساء اللاتي يرغبن في العمل في قطاع الصناعات الابتكارية عن طريق تعليمهن وضع استراتيجيات للتسويق وتحديد الفرص التجارية والوصول إلى الخدمات والتدريب. وعزَّز المشروع القدرات الإنتاجية للأعمال التجارية مع تحقيق زيادة فورية بنسبة ١٠ في المائة في المبيعات وتحسُّن الروابط مع شركاء سلاسل الإمدادات والوصول بالنسبة للنساء منظِّمات المشاريع إلى الأسواق التنافسية. وزار نظراء المشروع وأعضاء فريق المشروع والنساء منظمات المشاريع معارض وحلقات عمل الرخام والفسيفساء في شيامن، الصين، في نيسان/ أبريل ومعارض الأزياء والنسيج في نيودلهي في أيلول/

(١٠) UNCTAD (2010) *Creative Economy: A Feasible Development Option*.

يمثّل الشباب العاطل عن العمل مشكلةً خطيرةً بالنسبة لأرمينيا. ويدعم مشروع جديد تموّله النمسا إنشاء المؤسسات التي يقودها شباب وتوسيع نطاقها، وخاصة المؤسسات التي تديرها نساء شابات مثل ناسجة السجّاد الماهرة التي تظهر في الصورة.

الصورة: © منظمة العمل الدولية

سبتمبر. وأفاد المشروع من التغطية الواسعة النطاق في وسائط الإعلام المطبوعة والإذاعة والتلفزيون.

وتستهدف اليونيدو، في إطار مشروعين للصندوق المشترك بين البرنامج الإنمائي وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الصناعات الابتكارية في بنما وبيرو لمكافحة الفقر، والأغلبية الكبيرة من المستفيدين منهما من النساء. ويرمي كلا المشروعين إلى تعزيز مشاركة النساء الحرفيات في الحياة الاقتصادية لبلد كل منهن ومساعدتهن على تحسين مهاراتهن في تنظيم المشاريع عن طريق إنشاء الشبكات وتحسين جودة حرفهن اليدوية لجعلهن أكثر قدرة على المنافسة. وفي بيرو ستركِّز المساعدة المقدَّمة من اليونيدو على قطاع الحرف اليدوية وعلى بناء القدرات في مؤسسات القطاعين العام والخاص على المستوى الإقليمي في المناطق الأربع المنتقاة من أجل الاضطلاع بمبادرات تنمية المجموعات. وفي بنما يشجِّع البرنامج الذي يستغرق تنفيذه ثلاث سنوات تنمية منشآت بالغة الصغر مستدامة في المناطق الريفية، وخاصة في قطاعي الصناعات الزراعية والسياحة. والمستفيدون الذين يستهدفهم البرنامج سكان يعيشون تحت خط الفقر، ولا سيما مجتمعات السكان الأصليين في محافظات شيريكوي وكوكليه وهيريرا وفيراغواس.

وهناك مشروع آخر يُنفَّذ في إطار صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في السنغال ويرجى أن ينمِّي الصناعات الثقافية والتقليدية في منطقتي توباكوتا ودلتا نهر سالوم حيث تضطلع النساء بالمسؤولية عن أنشطة تجهيز الأسماك. وقد وفَّر المشروع مساعدة مالية وتقنية لتنمية القدرات في أكثر من ٣٠ رابطة نسائية في المنطقتين. واستهدف مشروع آخر في مالي أُنجز في عام ٢٠١٢ النساء العاملات في مجال منتجات الألبان والمنتجات الزراعية. ونتيجةً للمشروع الذي استغرق تنفيذه أربع سنوات أصبحت عدَّة مراكز لتجهيز زبدة شجرة أم المقرن في حيِّز التشغيل. وتمكَّنت النساء بفضل التدريب في مجال الجودة والسلامة والتكنولوجيا والتشغيل من أن يصبحن منظِّمات للمشاريع. وموَّلت المشروع الذي تبلغ قيمته مليون دولار حكومة لكسمبرغ.

## الشباب

يُعَدُّ توفير وظائف للشباب من بين أشدِّ التحدِّيات إلحاحاً بالنسبة للحكومات في مختلف أنحاء العالم، وهو تحدٍّ يؤثِّر على البلدان النامية والبلدان المتقدِّمة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على السواء. ويزيد من حدَّة المشكلة في العالم النامي نقص الفرص والموارد المالية. والعجز عن كسب دخل لا يؤدِّي إلى الفقر والحرمان فحسب، بل يؤدِّي أيضاً في كثير من الأحيان إلى انعدام الأمن والاضطرابات الأهلية والجريمة. إذ ماذا يستطيع شباب البلد أن يسهموا به في مستقبل البلد إذا لم يكن لهم هم أنفسهم مستقبل؟ تلك قضية ذات أولوية بالنسبة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصِّصة، ولا يوجد من أمثلة التعاون بين الوكالات إلاَّ القليل الذي يفضِّل

عانى السودان، الذي يُصنَّف ضمن أقل البلدان نمواً وبلدان النقص الغذائي المنخفضة الدخل، من نزاع مسلّح طيلة الأربعين سنة الماضية. وضاعف من هذا الوضع الجفاف المتكرر؛ فالسكان في عدّة مناطق من البلد يواجهون انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية المزمنين بالإضافة إلى البطالة ونقص فرص التدريب، وخاصة بين الفقراء والشباب والضعفاء. وقد بدأ العمل في مشروع اليونيدو المعنون «مهارات من أجل تحقيق السلم وتوليد الدخل» في إطار برنامجها الخاص بدعم مصادر الرزق المجتمعية والصناعة الريفية في أوائل عام ٢٠١١ للمساعدة على إيجاد سبل عيش مستدامة للشابات والشباب. وقد بدأ المشروع في البداية في ولاية جنوب كردفان، لكن مشكلات الأمن والوصول اقتضت بالضرورة تحويل الأنشطة إلى ولاية الخرطوم. وكان لا بدّ من إعادة تحديد الهدف الإنمائي بحيث يصبح هو التخفيف من الفقر بين الشباب المشردين النازحين عن جنوب الخرطوم إلى الأحياء العشوائية في ولاية الخرطوم. واختُتم المشروع الذي بلغت تكاليفه ٠٠٠ ٨٠٠ دولار في آب/أغسطس.

وزوّدت اليونيدو، برعاية من اليابان، الشباب والنساء والرجال المشرّدين داخلياً بالمهارات التقنية والتجارية والاجتماعية التي تساعدهم على كسب العيش. وأجرى الهلال الأحمر السوداني – الذي نفذ المشروع بالتعاون مع اليونيدو والمجلس السوداني الأعلى للتدريب المهني والتلمذة – تقييماً يقوم على معايير أعدّتها اليونيدو وقدّم قائمة بالمستفيدين المحتملين. وعُقدت إحدى وعشرون دورة تدريبية مهنية لصالح ٢٣٤ رجلاً و١١٩ امرأة أكمل جميعهم الدورة باستثناء سبعة، وأعطوا مجموعات من الأدوات ومواد لاستهلال الأعمال بالإضافة إلى المساعدة على استيفاء إعداد بيانات المؤهّلات والخبرة الخاصة بهم والمهارات اللازمة للمقابلات. وعُقدت أغلبية الدورات في مراكز التدريب المهني والعمالة في حلفايات وكراري والحاج يوسف وجنوب الخرطوم، وعُقدت دورة واحدة في مركز جمعية الهلال الأحمر السوداني. وأُعطيت للذين يرجون إنشاء عمل تجاري أو الدخول فيه مساعدة للاستهلال بما في ذلك تمويل صغير، وعُرّفوا بقوانين العمل وتحليل الأسواق وتنظيم المشاريع ودُرّبوا على التسويق والتخطيط المالي ومهارات إدارة الوقت. وأُتيحت لهم فرصة لعرض أفكارهم الخاصة بأعمالهم ثمّ جرى تقييمها. وتَركّز التدريب المهني على الحرف التي يتركّز عليها أعظم الطلب في ولاية الخرطوم، أي الكهربائيين ولحّامي المعادن والسباكين وحرفيي القرمدة والطُهاة وعمال الطلاء والخيّاطين والمزخرفين. كما قدم تدريب على تنظيم المشاريع والتوجيه.

وقد أقام بعض المستفيدين أعمالهم الخاصة حيث يستطيعون كسب دخل منتظم وتوظيف أعضاء آخرين من مجتمعاتهم المحلية. أمّا الذين كانوا معوزين بصفة خاصة أو أبدوا استعداداً خاصاً فسيتلقّون منحةً لتدريب طويل الأجل في مراكز الولاية الأربعة للتدريب المهني في الخرطوم.

استجابتها عندما تشترك في مواجهة التحدِّي. أمَّا اليونيدو، فلديها برنامج متخصِّص لتنمية تنظيم الشباب للمشاريع، وهو يوفِّر التدريب على المهارات التقنية لتمكين الشباب، وينهض بالبيئة المحلية للأعمال التجارية، ويقيم ثقافة موائمة لتنظيم المشاريع. وهو يستهدف بصفة خاصة الشباب المحروم.

وفي آب/ أغسطس، انضمَّت اليونيدو إلى شركة Samsung Electronics والوكالة الكورية للتعاون الدولي للمساعدة على إيجاد فرص للعمل للشباب في كمبوديا في صناعة الإلكترونيات. ويركِّز البرنامج على بناء القدرات لتحسين مهارات الشباب في تناول المنتجات الإلكترونية، وتحسين خدمات الإصلاح مع الترويج في الوقت نفسه لتحسين ممارسات إدارة النفايات الإلكترونية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وسيفيد المشروع من تدريب جد متطوِّر وسيتيح للسكان الشباب في كمبوديا فرصة أكبر لاجتياز إجراءات الاعتماد أو العثور على العمل في مراكز رعاية الزبائن أو خدمات الإصلاح. وفي الوقت نفسه تسهم إدارة النفايات الإلكترونية بكفاءة في صون الموارد الطبيعية وتحقيق وفورات في الطاقة والقضاء على المخاطر الصحية والبيئية.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر شارك أكثر من ٢٠٠ مشارك من ١٤ بلداً أفريقياً في حلقة عمل عن تنمية تنظيم الأعمال التجارية الزراعية وسلاسل قيمة التجارة الزراعية كطريقة لتمكين الشابات والشباب في أفريقيا الغربية. ونظَّمت اليونيدو المناسبة التي استغرقت أربعة أيام تحت عنوان «النساء والشباب كعامل حافز على تنمية ونمو الأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا الغربية» في بورتو نوفو بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتقاسم المشاركون أفضل الممارسات في تنفيذ استراتيجيات الأعمال التجارية الزراعية وعرضوا أحدث آلات التجهيز. كما شكَّلت حلقة العمل شبكة من منظِّمي المشاريع الشباب في المنطقة لتقاسم المعلومات ووضع خطة عمل استراتيجية لتعزيز الزراعة كتجارة مربحة.

وعندما قرَّرت حكومة لكسمبرغ أن تساعد الشباب في السنغال على تحسين منافستهم في سوق الوظائف، أدركت أنَّ تعقُّد المهمَّة يتطلَّب إشراك أنواع مختلفة من الخبرة وطلبت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية واليونيدو مساعداتهم مجتمعة. وها هي المرحلة الأولى من المشروع قد اكتملت. وقدَّمت منظمة العمل الدولية واليونيدو خدمات مالية وغير مالية للمساعدة على إدماج الشباب في الحياة المهنية عن طريق تسهيل تعيينهم في شركات مختارة أو مساعدتهم على إقامة شركاتهم الخاصة. وتركِّز المرحلة الثانية من المشروع التي بدأت في عام ٢٠١٢ على تقديم الخدمات غير المالية والتنمية الاقتصادية المحلية.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر عقدت اليونيدو حلقة عمل حول التعاون في تنمية المهارات الصناعية بين الشباب ضمَّت الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي وشركات من القطاع الخاص وممثِّلين للمراكز الوطنية للتدريب المهني. وقد أفضت الشراكات القائمة بين اليونيدو وشركات القطاع الخاص في السويد، بما في ذلك الشركتان الرئيسيتان لصناعة السيارات سكانيا وفولفو، إلى توفير فرص تدريبية للراشدين الشباب من البلدان النامية في مجال تشغيل وصيانة المعدات الثقيلة في قطاعات النقل ومناولة المواد وبناء المعدات الزراعية. وكانت المبادرة الأولى من جانب الأكاديمية السويدية للتدريب التي استُهلَّت في نيسان/ أبريل في إربيل، العراق، ترمي إلى تدريب حوالي ١٠٠ شاب عراقي. والمشروع ثمرة تعاون بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في كردستان، واليونيدو والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي وشركة التعليم الدولية EF (التعليم أولاً) وشركة سكانيا. وفي الوقت الحاضر تقدِّم الأكاديميةُ، مستخدمةً معدَّات تدريبية متقدِّمة ومتخصِّصة، التدريبَ على الميكانيكا الأساسية والحوسبة واللغة الإنكليزية للطلاب من جميع أنحاء العراق، في حين أنَّ الدورات المعنية بالميكانيكا المتقدِّمة والتدريب على قيادة المركبات والمبيعات والتسويق ستضاف في مرحلة لاحقة. وتستهدف الأكاديمية، وهي مبادرة تُعدُّ الأولى من نوعها في البلد، العراقيين العاطلين دون سنِّ الثلاثين؛ وجميع المعلِّمين تقريباً من المنطقة. وتساعد شركتا فولفو وسكانيا، عن طريق العمل في أنشطة مشتركة، على التأكُّد من أنَّ نقص المهارات لا يحدُّ الاستثمار الصناعي ولا يعرقله، وهما تمكِّنان العراقيين من احتلال وضع أفضل يسمح لهم باستغلال الصناعات النامية في المنطقة استغلالاً كاملاً.

وأدَّى النجاح المبكِّر الذي حقَّقته الأكاديمية السويدية للتدريب باليونيدو وسكانيا إلى الاتفاق على مشروع مشترك لإقامة مرفق لتنمية التعلُّم والمعرفة. ومن المقرَّر البدء في التنفيذ في آذار/ مارس ٢٠١٣. وفي البداية سيعالج المرفق المشروع في العراق الذي ورد وصفه أعلاه، بالإضافة إلى مشروع آخر بدأ مؤخَّراً في أوروغواي بشراكة مع شركة الأتمتة الألمانية فستو.

وتعمل اليونيدو حالياً، في إطار شراكة مع شركة فولفو إنترناشيونال، مع برنامج التجارة من أجل التنمية التابع للوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي بغية إنشاء أكاديمية لتدريب الشباب المحرومين في إثيوبيا. وسيؤدِّي المشروع إلى تحسين فرص وصول الشباب الإثيوبيين إلى عمالة مربحة وتزويدهم بالمهارات اللازمة للخروج من طوق الفقر وضمان دخل مستدام.

وفي أيار/ مايو، تمَّ التوقيع على اتفاق مع اليابان لتمويل مشروع لليونيدو تبلغ قيمته ٢٣٤ مليون ين وسيتعلَّم الشباب في غينيا المهارات العملية اللازمة للعثور على وظائف. والمستفيدون من المشروع هم ٤٠٠٠ شاب و٥٠ مجموعة لتنظيم المشاريع في

عشر مناطق في شرق غينيا على الحدود مع كوت ديفوار وليبريا ومالي، وكذلك في مامو، وهي مدينة تقع على حدود سيراليون. وقد تضرَّرت المجتمعات المحلية المختارة في الماضي القريب من كوارث طبيعية ونزاعات وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين. وسيكتسب الشباب عن طريق الدورات التدريبية التي تقدِّمها اليونيدو المهارات التقنية ومهارات تنظيم المشاريع المناسبة للأنشطة الإنتاجية وتوليد الدخل والعمالة والتي تسمح لهم بدورها ببناء حياة جديدة.

ونظَّمت اليونيدو بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي مؤتمراً دولياً عن العمل الإنتاجي للشباب في بلدان منطقة البحر المتوسط. وحضر المناسبة التي انعقدت ليومين في تشرين الثاني/نوفمبر في تونس حوالي ٧٠٠ مشارك بمن فيهم وفود حكومية وممثِّلون لمنظمات دولية والقطاع الخاص، وكانت ترمي أولاً إلى مساعدة خرِّيجي الجامعة الشباب المتمتِّعين بروح المغامرة التجارية من بلدان أقل نمواً. وحيَّا المدير العام الذي حضر المؤتمر رغبة بلدان المنطقة في اختيار تنمية قائمة على الرخاء المشترك والمشاركة العادلة في المجتمع. ودُعي الاتحاد الأوروبي واليونيدو إلى تنسيق متابعة إعلان تونس الصادر عن المؤتمر. ونُظِّم خلال المؤتمر أكثر من ٢٠ مناسبة موازية لصالح منظِّمي المشاريع الشباب بما في ذلك إقامة حلقات عمل تفاعلية نظَّمتها المؤسسات الشقيقة. وعلى خلفية المؤتمر، اتفقت اليونيدو وشركة هيوليت-باكارد وحكومة إيطاليا ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية على مشروع شراكة لإيجاد فرص عمل مستدامة للشباب في تونس دعماً لاستراتيجية الحكومة التونسية الرامية إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص عن طريق إقامة منشآت صغيرة ومتوسطة والنمو في المناطق الضعيفة. وسيفيد المشروع من تجربة اليونيدو الضخمة في تنمية تنظيم المشاريع والإنتاج النظيف والكفاءة في استخدام الموارد بالإضافة إلى المعارف القيمة المكتسبة في برنامج الشراكة التي تنفِّذه حالياً مع هيوليت-باكارد والذي يركِّز على مبادرة التعلُّم التي تنفِّذها الشركة لصالح منظِّمي المشاريع.

وفي الأردن تقوم اليونيدو حالياً بإنشاء مشروع عن العمل الإنتاجي للشباب لدعم الأعمال التي يوجِّهها شباب، مع التركيز بصفة خاصة على الشابات. ويعكس المشروع أولويات السلطات الأردنية لدعم استهلال المشاريع التي يوجِّهها شباب والتوسُّع فيها.

## التعاون فيما بين بلدان الجنوب

ينمُّ كثير من المشاريع الجاري تنفيذها خلال السنة عن تصميم اليونيدو على تشجيع البلدان النامية التي تمتلك معرفة في بعض المجالات على تقاسم تلك الدراية مع الغير. والواقع أنَّ التعاون بين بلدان الجنوب خيط جار يتخلَّل جميع أنشطة المنظمة ومن الممكن العثور على أمثلة على ذلك في مختلف أجزاء هذا التقرير. وفيما يلي مجموعة تمثِّل بعض المبادرات المثيرة للاهتمام.

ففي أيار/مايو شارك منتجو اللّك وموظفو الحكومات المحلية والخبراء والباحثون الفييتناميون في جولة دراسية من خمسة أيام إلى الصين حيث زاروا شركات منتجات اللّك ومتاحفه وكلية فوزو الجامعية للفنون والتصميم. وتبادل المشاركون خلال الزيارة المعلومات عن صناعة اللّك في الصين وفييت نام. كما زار الوفد معهد الصناعة الكيميائية للمنتجات الحرجية والأكاديمية الصينية للحراجة حيث تقاسموا المعلومات عن بحوثهم بشأن

■ جزيرة موزامبيق في محافظة نامبولا محطة تجارية برتغالية سابقة وهي تتمتّع بتراث تاريخي غني أدّى في عام ١٩٩٩ إلى تصنيفها كأحد مواقع التراث العالمي في اليونسكو. ورغم شعبية المكان كمقصد للسياح، فإنّ معدّل البطالة مرتفع فيه حيث يُقدّر أنّ ٨٥ في المائة من الشباب عاطلون عن العمل. والقطاع الخاص مصاب بالضعف وفي حاجة إلى منظّمين للمشاريع يستطيعون إدراك الفرص وتحويلها إلى أعمال تجارية مربحة. ولدعم الحكومة المحلية أهمية بالغة من أجل بناء بيئة موائمة لتنمية القطاع الخاص. وقد اتّبع مشروع لليونيدو تموّله البرتغال وبدأ في عام ٢٠١٠ نهجاً من ثلاثة مستويات في مساعدة المنطقة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام. فهو يقيم أولاً مراكز جامعة في منطقتين تقدّم المعلومات وتتيح تسجيل الأعمال التجارية والترخيص لها وفرض الضرائب عليها. وقد أدّت هذه المراكز التي بدأت العمل منذ آب/أغسطس إلى تخفيض كبير في التكاليف والوقت اللازم

اللّك. وحصل الوفد الزائر من فييت نام على معلومات جديدة عن تطبيق تقنيات الإنتاج الجديدة النظيفة في منتجات اللّك والطرائق اللازمة لتحسين جودة المنتجات من أجل تنمية أكثر ربحاً واستدامة. وردَّت فييت نام على كرم الضيافة في كانون الأول/ ديسمبر عندما أرسل اليونيدو أخصائيين في اللّكّ من الصين إلى محافظة فو ثو في فييت نام بغية تعزيز الروابط التجارية بين منتجي اللّك في البلدين ومناقشة فرص التعاون في مجال جمع الخشب الرّخو لهذا الغرض وتصديره واستخدام المنتجات الفرعية بالإضافة إلى المشاريع المشتركة في سلسلة منتجات اللّك. كما أجرى الوفد الزائر من الصين مناقشات مع المعاهد والجامعات بشأن البحوث المتعلقة باللّكّ وغيره من المحاصيل كبرنامج ممكن لتبادل الطلاب.

ويوفِّر المركز المصري لتتبع الصادرات الصناعية-الزراعية الذي أنشأته اليونيدو في عام ٢٠٠٤ ووزارة التجارة المصرية التعلُّم عن بعد والدعم للفلبين من أجل بناء القدرات المحلية وتنمية التجارة الزراعية ومشروع للتتبع الغذائي. وأقيمت، في إطار المكون المتعلق بالنفاذ إلى الأسواق في مشروع لليونيدو للنباتات الطبية والعطرية في مصر، روابط من أجل نقل التكنولوجيا وتعزيز التجارة مع البرازيل وصربيا.

ورعت اليونيدو عدداً من الجولات الدراسية خلال السنة في الحالات التي كانت فيها تجارب بلد ما شديدة الأهمية بالنسبة للاحتياجات الحالية لبلد آخر. واستُخدمت على نطاق واسع خبرات اليونيدو وتجاربها بشأن اتحادات التصدير في بلدان مثل المغرب وتونس، وذلك عن طريق التدريب والجولات الدراسية وحلقات التوعية في تعزيز النهج في الجزائر وبوروندي وكوت ديفوار ومصر وبلدان أخرى. وعزَّز تبادل التجارب بشأن أفضل الممارسات في بلدان شتَّى في أمريكا اللاتينية باستخدام خبرات اليونيدو المتراكمة بشأن اتحادات التصدير في المنطقة، وخاصة في بيرو.

وكان أهمّ حدث في جهود اليونيدو الرامية إلى تشجيع ودعم التعاون بين البلدان النامية هو استضافتها للمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تشرين الثاني/ نوفمبر. وكانت الغرفة التجارية النمساوية واحدة من بين عدد من هيئات القطاع الخاص والمنظمات الدولية والأوساط الجامعية التي حضرت المناسبة وأعربت عن اهتمامها بمستقبل التعاون مع اليونيدو في هذا المجال المهم من عملها.

ويُعَدُّ المعرضُ العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي بدأته في عام ٢٠٠٨ الوحدة الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب، آليةً مهمّةً لتعزيز تبادل الحلول بين بلدان الجنوب ومكاناً رئيسياً للتفاعلات بين الشركاء المتماثلي التفكير. وهو يساعد بلدان الجنوب على تحقيق مطامحها المشتركة من أجل التنمية المستدامة والتنمية العادلة، بطرائق منها نقل التكنولوجيا والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص. كما كان أول مبادرة من نوعها تصدر عن الجنوب فقط من أجل الجنوب. وهذا المعرض إنما هو جزء من الهيكل الثلاثي للدعم المتعدِّد الأطراف الذي تخصِّصه الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ أمَّا الجزءان الآخرن فهما الأكاديمية العالمية للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتبادل العالمي للموجودات والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب.

ونظر المعرض العالمي السنوي الخامس للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي انعقد في قصر هوفبورغ في

للتجهيز بالنسبة للمؤسسات المحلية. وبالموازاة مع ذلك، أحدثت اليونيدو برنامجاً لمناهج تدريس تنظيم المشاريع في المدارس الثانوية بالإضافة إلى برنامج للتدريب التقني. ويجري في الوقت الحاضر إعداد أكثر من ١ ٥٠٠ طالب لمستقبلهم المهني على أيدي ١٨ معلّماً مدرّباً يرونهم كيف يحدّدون وينفّذون الفرص التجارية في مجتمعاتهم المحلية، وكيف يبتكرون ويتوسّعون عن طريق تطبيق الأدوات المناسبة لتحسين الإنتاجية والجودة والكفاءة. أمّا المستوى الثالث من المشروع فهو يقتضي دعم منظمات القطاع الخاص وأعضائها لمساعدتهم على تلبية الطلب المتزايد على الخدمات والمنتجات العالية الجودة، وخاصة في قطاع السياحة. وقد شهد أصحاب الشركات المحليون بالفعل تحسّناً ملحوظاً، وزاد الاستثمار المحلي.

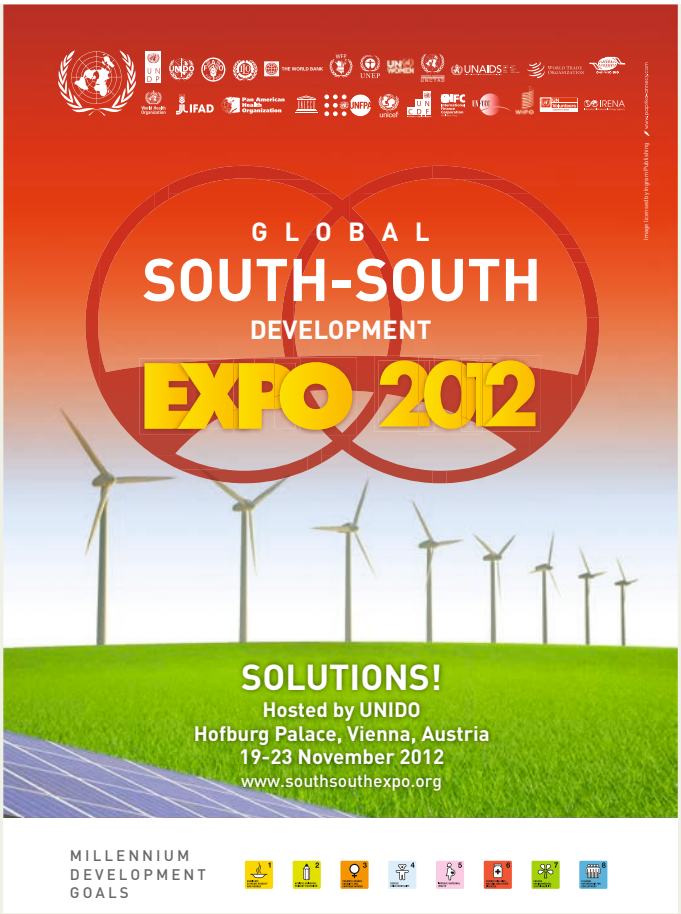


”**تؤدّي بلدان الجنوب دور القيادة** في كثير من التكنولوجيات الجديدة وهي تعطي معنىً جديداً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق توفير طائفة واسعة النطاق من الخيارات التكنولوجية لجيرانها وشركائها في جميع أرجاء العالم النامي.“

جون و. آش، رئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

فيينا في تشرين الثاني/ نوفمبر إلى الطريقة التي تتضافر فيها الطاقة المتجددة وتغيُّر المناخ مع قضايا التنمية تحت عنوان «الاستثمار في الطاقة وتغير المناخ: الشراكات الشاملة من أجل التنمية». وغطَّى المعرض جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ فقد عالج، بالإضافة إلى البعد البيئي، القضايا الاقتصادية في منتدياته بشأن الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، فضلاً عن الروابط بين التنمية الصناعية والاجتماعية في منتدياته بشأن الصحة والنساء والشباب. وأدَّى المعرض الذي نظَّمته اليونيدو بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب دور منتدى قوي الصدى بالنسبة لعدد كبير من هيئات ووكالات الأمم المتحدة وكذلك بالنسبة لأكثر من ٦٠٠ مندوب من ١٥٠ بلداً للاحتفال بالإنجازات وتقاسم النجاحات الإنمائية واستكشاف سبل جديدة للتعاون. وتركَّزت المناقشات على الحلول الابتكارية التي تعالج الأهداف الإنمائية للألفية. وشملت هذه المناقشات عرضاً عن الإنتاج المستدام لأنواع الوقود الحيوي ومبادرة للإضاءة الشمسية خارج شبكة الطاقة من أجل تحسين حياة أكثر من مليون من اللاجئين وضحايا الكوارث والسكان الفقراء عن طريق توفير المصابيح الشمسية. وأكَّد الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه أنَّ «المعرض يبرز الحلول الإنمائية الناجحة بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل توليد زخم نحو التنمية المستدامة».

واجتذب المعرضُ تغطيةً إعلاميةً كبيرةً. ففي الصين على سبيل المثال، عُرضت أهمُّ أحداث المعرض طيلة الأسبوع في أخبار المساء في جميع أنحاء البلاد ومن خلال شبكتها العالمية الموجَّهة إلى العالم الخارجي.

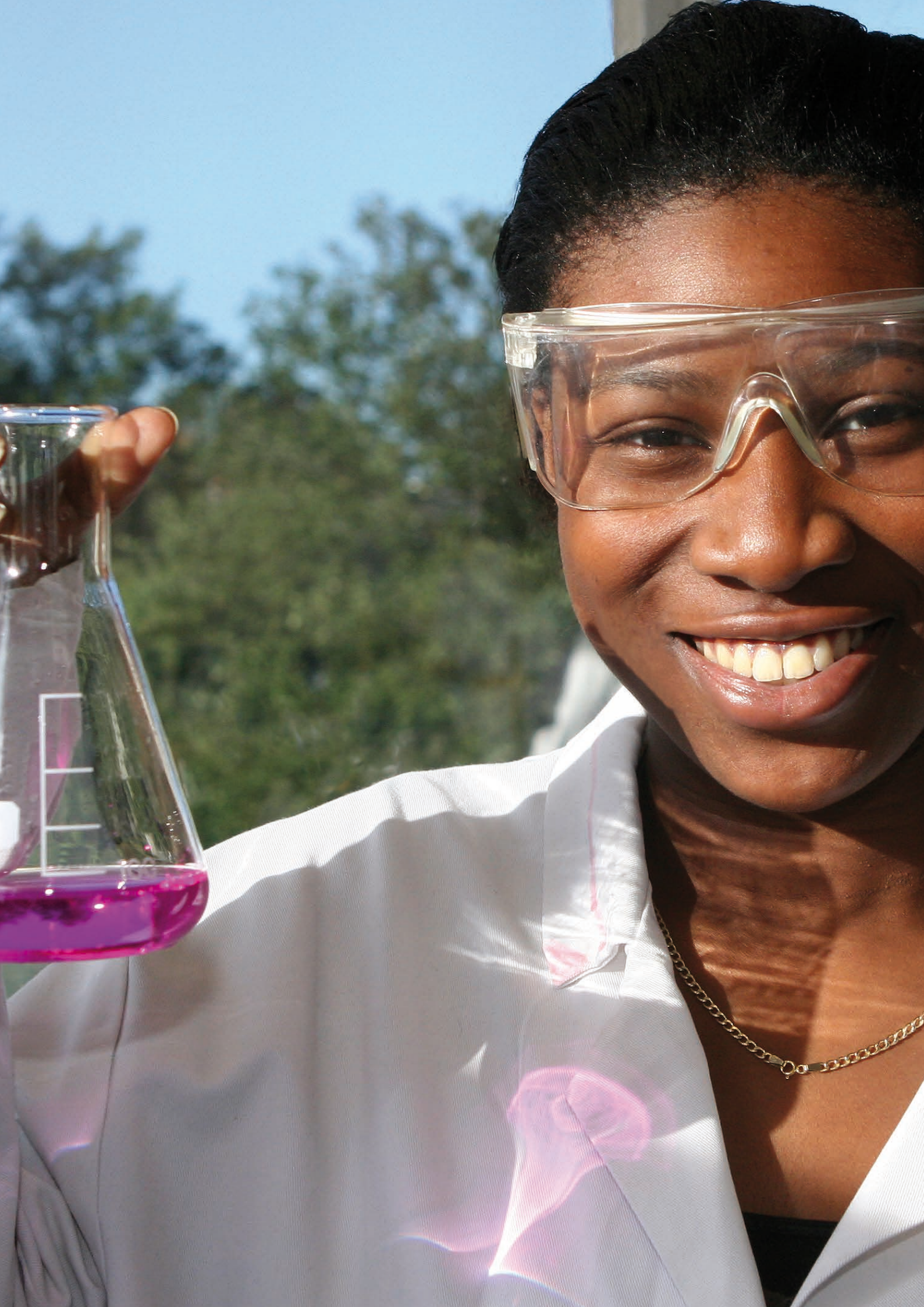

٠٣

# تحقيق الرخاء عن طريق التجارة

**«شركات تتمتّع بقدرة تنافسية أكبر وفرص عمل جيدة: هذا هو ما تصبو إليه كل البلدان الناهضة، ونحن نعرف أنّها ليست مَهمّة سهلة. ولكننا نعرف أيضاً أنّ اليونيدو حليفٌ يعتدّ به، إلى جانب الدعم من الدول الأعضاء للعمل في المشاريع التي تؤدّي إلى منافع متبادلة في نهاية المطاف.»**

**السيدة غلاديس تريفينيو، وزيرة الإنتاج في بيرو في كلمتها أمام الدورة الأربعين لمجلس التنمية الصناعية**

بناء القدرات التجارية مكوِّن أساسي في جميع الأنشطة تقريباً التي تضطلع بها اليونيدو في مكافحتها للفقر. ونظراً لأنَّ اليونيدو لا تشتغل بالإغاثة في حالات الطوارئ، فإنَّ استدامة أنشطتها في مجال التعاون التقني هي أهمّ اعتبار لديها. ويتحقَّق هذا عن طريق التأكُّد من أنَّ الرجال والنساء والشباب في البلدان التي تتعامل معها يكتسبون المهارات اللازمة لإدخال تحسُّن دائم على الاقتصاد وعلى سبل العيش في بلدانهم ومناطقهم على حدٍّ سواء.

والمشاركة في التجارة العالمية جانب مهم في النهج الذي يتبعه البلد النامي في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة. فالتجارة تمكِّن البلدان من استخدام مزاياها النسبية والتنافسية عن طريق وضع مواردها في الأنشطة الإنتاجية التي توفِّر أعلى العائدات الاقتصادية والاجتماعية. وقد يؤدِّي الوصول إلى الأسواق إلى مزيد من الوظائف ومستوى أعلى من الدخل ومزيد من الأمن الاقتصادي.

ومن التحدِّيات الرئيسية التي تواجهها الصناعات في البلدان النامية كيفية الانضمام إلى سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية والعالمية. وذلك أنَّ هذا لا يتطلَّب قدرات أقوى في مجال الإمدادات فحسب، بل يتطلَّب دليلاً على الامتثال للأسواق الدولية أيضاً. ويترتَّب على ذلك أنَّ الصناعات ينبغي أن تتوافر لديها فرص أفضل للحصول على الدراية والخدمات التي تمكِّنها من صناعة منتجات ذات إمكانيات تصديرية عالية وطبقاً للمتطلّبات الكمِّية والكيفية للأسواق، بما في ذلك المعايير الدولية ومعايير القطاع الخاص والتنظيمات التقنية، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

وتسهم برامج بناء القدرات التجارية التابعة لليونيدو في تحسين صحة المستهلكين وسلامتهم عن طريق الاستخدام الصحيح للقياسات في الأسواق بالإضافة إلى تطبيق معايير السلامة الغذائية المسلَّم بها دولياً. وكثيراً ما تستهدف أنشطة بناء القدرات التجارية الصناعات القائمة على كثافة العمل مثل المنسوجات وتجهيز الأغذية والأسماك التي توظِّف بعض قطاعات المجتمع الفقيرة. واليونيدو ملتزمة عن طريق التدريب المتخصِّص وبناء القدرات بمنحهم المهارات التي تقودهم إلى الخروج من طوق الفقر.

## تعزيز القدرات الإنتاجية من أجل القدرة على التنافس في التجارة الدولية

لا تستطيع الصناعات في البلدان النامية، بدون سلع وخدمات مأمونة ويُعوَّل عليها وذات أسعار قادرة على المنافسة، أن تأمل في التنافس في السوق العالمية. وهي، لكي تنتج سلعاً تتميَّز بالجودة اللازمة وتمتثل للمعايير السائدة، في حاجة إلى تدفُّق مطَّرد للاستثمار والتكنولوجيا

بالإضافة إلى الدعم السياساتي والمؤسسي لمساعدتها على إعادة هيكلة مؤسساتها وتحسينها وزيادة الإنتاجية وإدخال إدارة الجودة. واليونيدو بفضل ذخيرة التجارب التي تستند إليها في وضع فريد يمكّنها من المساعدة على بناء قدرات كل من المؤسسات العامة والخاصة في البلدان النامية على صياغة سياسات واستراتيجيات تجارية تقوم على التحليل الاقتصادي والإحصائي، ووضع معايير لتقييم الأداء التنافسي على المستوى القطاعي ومستوى المنتجات، وإقامة قواعد بيانات متصلة بالتجارة مثل قوائم حصر الحواجز التقنية أمام التجارة. كما أنَّ اليونيدو توفِّر الدعم التقني في إقامة المراكز الإنتاجية الإقليمية والوطنية. وكثير من أنشطتها في مجال بناء القدرات التجارية تميل إلى التركيز على تعزيز القدرات المؤسسية عن طريق توفير معارف الخبراء وبرامج التدريب والجولات الدراسية والمعدَّات والأدوات والمنهجيات وتنفيذ مشاريع إيضاحية رائدة يمكن تكرارها في أماكن أخرى.

وهناك مشروع كبير آخر لتنمية المؤسسات بدأ في عام ٢٠١٢ وهو يرمي إلى تعزيز قدرة شركات القطاع الخاص على المنافسة في موزامبيق عن طريق مكوِّنين برنامجيين. ويركِّز المكوِّن الأول للمشروع على النهوض بالجودة بينما يركِّز المكوِّن الثاني على تعزيز عمليات الإنتاج والإدارة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما أنَّ المشروع الذي تبلغ تكاليفه ١ , ٥ مليون دولار ويموِّله الاتحاد الأوروبي وحكومة النمسا يرمي إلى تحسين الهيئة

■ لا يمثّل إنتاج القطن في غانا، رغم توافر ظروف مناخية مثلى لنموه، حتى واحداً في المائة من الإنتاج الإجمالي لغرب ووسط أفريقيا، وهو يقلّ الآن عن نصف مستواه في عام ٢٠٠٠. وكانت الأساليب اللازمة لزيادة إنتاج القطن في غانا وتحسين قدرة قطاع القطن على المنافسة موضوع اجتماع دام يومين لفريق من الخبراء نظّمته اليونيدو في أكرا في حزيران/يونيه، وذلك بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ووزارة الأغذية والزراعة ووزارة البيئة والعلوم والتكنولوجيا. ودرس المشاركون في حلقة العمل الاتجاهات العالمية في مجال إنتاج القطن ومساهمة غانا في صادرات القطن من غرب أفريقيا. ونظروا في الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج، والفرص المتاحة لإنتاج القطن العضوي من أجل الأسواق المتخصّصة والالتزام بممارسات ضمان الجودة. وشملت الحلول التي نوقشت التكنولوجيا البيولوجية للمحاصيل مع التأكيد على القطن المقاوم للحشرات والمقاوم لمبيدات الأعشاب. وقدّم الاجتماع معلومات عن أحدث التطوّرات العلمية وفي مجال السلامة الحيوية فضلاً عن تجارب البلدان الأفريقية الأخرى، والتي يمكن لحكومة غانا أن تتخذ على أساسها قرارات مدعّمة بالمعرفة فيما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي اعتماد التكنولوجيا. وضمّ الاجتماع ممثّلين حكوميين ومزارعين للقطن من بوركينا فاسو وجنوب أفريقيا وغانا والهند، وباحثين وممثّلين لشركات بذرة القطن المحلية والدولية وشركات النسيج والمؤسسات المالية وهيئة تعزيز صادرات غانا ومجلس المعايير التابع لها.

وكانت حلقة العمل جزءاً من برنامج للتعاون التقني أنشأته اليونيدو لدعم استراتيجية الحكومة الرامية إلى إحياء قطاع القطن من أجل الحدّ من الفقر في المنطقة الفقيرة في شمال البلد. وفي حين أنّ شريكي اليونيدو في البرنامج – أي البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية – منشغلان في الوقت الحاضر بتحديد الأسعار وتنظيم سلاسل القيمة ورابطات المزارعين وإعادة هيكلة المحالج والأصول الأخرى التابعة لشركة القطن المحدودة في غانا، فإنّ اليونيدو مسؤولة عن تحسين البذور والامتثال لتنظيمات السلامة الحيوية وتحسين نظام تصنيف الأقطان وتحديد مستواها تماشياً مع المعايير الدولية وتحسين الميكنة الزراعية. كما أنّ البرنامج يتطلّع إلى بناء مراكز رائدة لتجهيز زيت بذرة القطن وإضافة القيمة للمنتجات الفرعية الأخرى المشتقّة من بذرة القطن. ويجري تنفيذ البرنامج في الوقت الحاضر تحت رعاية مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية التي أنشأتها بصفة مشتركة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيدو ومصرف التنمية الأفريقي.

لمراقبة النوعية وتقوية الهيئات الرئيسية للهيكل الأساسي للجودة. وقد تمَّ حتى الآن اعتماد أربعة مختبرات يتلوها خامس عمَّا قريب. ووُفِّرت المعدَّات للمعهد الوطني للمعايير والجودة في البلد.

وتحدِّد خطة السنوات الخمس للتنمية الوطنية في العراق خمسة مجالات ذات أولوية بالنسبة للتنمية: تحسين الحوكمة بما في ذلك حماية حقوق الإنسان؛ ونمو اقتصادي أكثر شمولاً وإنصافاً واستدامة؛ والإدارة البيئية والامتثال للمعاهدات والالتزامات البيئية الدولية المصدَّق عليها؛ وزيادة فرص الوصول إلى الخدمات الجيدة الأساسية والاستثمار في الرأسمال البشري؛ وتمكين النساء والشباب والأطفال. وقد بدأ في أيار/ مايو العمل الأساسي لمشروع جديد بتكلفة تبلغ ١٠ ملايين دولار من أجل تحسين نظام الجودة الوطني. وسيعالج المشروع، الذي سيُنفَّذ بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمجلس السويدي لتقييم الاعتماد والامتثال، أولويات البلد من حيث حماية المستهلكين وبناء القدرات التجارية. وهو يرمي إلى إقامة إطار قانوني وهيكل أساسي للمعايير والاختبار والقياس وتقييم الامتثال بناء على أفضل الممارسات الدولية. والهدف الإنمائي الكلِّي هو تعزيز قدرات العراق وأدائه في مجال التجارة من أجل تيسير الاندماج في النظام التجاري الإقليمي والمتعدِّد الأطراف.

وشهدت السنة المستعرضة نشر نتائج استقصاء كبير عن أثر الحصول على شهادة إيزو ٩٠٠١ في آسيا، وقد جرى بالتعاون مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي والمحفل الدولي لاعتماد هيئات إصدار شهادات النوعية والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي. ويعالج المطبوع إيزو ٩٠٠١ – أهميتها وأثرها على الاقتصادات النامية الآسيوية شاغلاً ظهر مؤخَّراً وتشترك فيه المنظمة الدولية للتوحيد القياسي والمحفل الدولي وهيئات أخرى، وهو يتعلق بما إذا كان الانتباه المفرط للحصول على شهادة إيزو ٩٠٠١ قد أدَّى إلى تحويل التركيز بعيداً عن فعالية نظم إدارة الجودة في المنظمات المعنية. ويمثِّل هذا المطبوع محاولة لمعالجة هذه الشواغل. وهو حصيلة مشروع بدأته اليونيدو وموَّلته الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي ودُعم بمدخلات تقنية من جانب المنظمة الدولية للتوحيد القياسي والمحفل الدولي. والبلدان التي شملها الاستقصاء كانت إندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وبوتان وتايلند وسري لانكا والفلبين وفييت نام وماليزيا وملديف ونيبال والهند. وقيَّم الاستقصاء تطوُّر النظام المعتمد لإدارة الجودة وهيئات إصدار الشهادات والفوائد الاقتصادية للاعتماد داخل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، بالإضافة إلى مستويات امتثال الشركات في قطاع الصناعة والبناء لمعيار إيزو ٩٠٠١. ويبرهن الاستقصاء بوضوح على الفوائد الاقتصادية لتنفيذ نظم إدارة الجودة وإصدار الشهادات المعتمدة لها في الاقتصادات النامية الآسيوية.

وشهد تشرين الأول/ أكتوبر حلقة عمل نظَّمتها اليونيدو عن شراكات الأعمال التجارية في فيينا بالتعاون مع المنتدى الدولي لقادة الأعمال. وأوضحت حلقة عمل بناء القدرات بشأن مهارات وتقنيات المشاركة نهجاً متَّسقاً ومتماسكاً في تناول الشراكات مع القطاع الخاص، ودرست النماذج الابتكارية لشراكات التعاون في أرجاء منظومة الأمم المتحدة وأدخلت أدوات وتقنيات للشراكة من أجل انتقاء الشركاء. وأثنى عدد كبير من الموظفين التقنيين المشاركين على جودة التدريب وأهمية حلقة العمل.

## الهيكل الأساسي لضمان الجودة والامتثال

كثير من البلدان النامية تواجه عراقيل في الجهود التي تبذلها للمنافسة في السوق العالمية بسبب ضرورة الامتثال للاتفاقات المتصلة بالحواجز التقنية التي تقف أمام التجارة ولتدابير الصحة البشرية والنباتية التي تضعها منظمة التجارة العالمية. ولكي تتمكَّن هذه البلدان من تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، يتعيَّن عليها أولاً أن تُقِيم نظماً وطنية للجودة وأن تنشئ هيكلاً أساسياً مؤسَّسياً للمواصفات القياسية والقياس والاختبار والنوعية، وأن تبني، وذلك أمر مهمٌّ بدوره، القدرات اللازمة.

وإلى عهد قريب لم يكن لدى سيراليون، وهي عضو في منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٥، سياسة وطنية للجودة ولا هيكل أساسي معترف به دولياً للجودة من أجل الاختبار الأحيائي المجهري والكيميائي. وكانت تفتقر أيضاً للمرافق اللازمة لمعايرة معدات الاختبار والقياس. وبدون قيام هذه الضوابط كان السكان المحليون يواجهون مخاطر يمكن أن تنجم عن واردات دون المستوى بينما كان البلد نفسه محدود القدرة على تصدير السلع. وبناءً على نجاح مبادرة سابقة، صُمِّم في العام الماضي مشروع جديد لتيسير إدماج سيراليون في التجارة العالمية عن طريق وضع سياسة وطنية للجودة وتعزيز الخدمات الرئيسية للهيكل الأساسي للجودة. وقدَّمت التمويلَ للمشروع الحالي حكومتا فنلندا والنرويج واليونيدو.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر، اعتمد رئيس جمهورية سيراليون بصفة رسمية سياسة البلد الوطنية الجديدة للجودة. وهي تتضمَّن إطاراً للتأكُّد من أنَّ السلع والخدمات التي تصدر عن سيراليون أو يُتاجَر فيها في سيراليون تفي بمتطلّبات المشترين والمستهلكين وبمتطلّبات الهيئات التنظيمية، في الأسواق المحلية وأسواق التصدير على حدٍّ سواء. وتشمل نتائج المشروع حتى تاريخه تصميم وبناء مختبر عصري للقياس من شأنه أن يلبِّي احتياجات سيراليون ويمتثل للمعايير الدولية ويمكِّن من مواصلة تطوير الهيئة المختصَّة

بإصدار الشهادات لصادرات الأسماك، وهي إحدى السلع التصديرية الأساسية للبلد.

ويجري في الوقت الحاضر إعداد مشروع مماثل لملاوي سيعالج فرص النفاذ إلى الأسواق وتسهيل التجارة عن طريق تعزيز القدرات المؤسسية والوطنية المتصلة بالمواصفات القياسية والقياس والاختبار والنوعية. والسياسة الوطنية للجودة في ملاوي التي أعدَّتها اليونيدو وتنتظر حالياً موافقة مجلس الوزراء، تهيِّئ المسرح لتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال هذه السياسة تلتزم حكومة ملاوي بوضع إطار للتنظيم التقني ستراعيه جميع الوزارات وهيئاتها التنظيمية. وفي شباط/ فبراير عقدت اليونيدو حلقة عمل عن السياسة الوطنية للجودة في ليلونغو حضرها كبار موظفي الحكومة بالإضافة إلى حوالي ٦٠ صاحب مصلحة من القطاعين العام والخاص. وفور الموافقة على السياسة الوطنية للجودة ستموِّل الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي مشروعاً للتعاون التقني من أجل تعزيز الهيكل الأساسي الوطني لضمان الجودة في البلد.

وفي أيلول/ سبتمبر، بدأ العمل في مشروع سيزيد من قدرة بوروندي على التجارة عن طريق تحسين الامتثال للمعايير الدولية بشأن الجودة و تدابير الصحة البشرية والنباتية. والمشروع الذي يُنفَّذ على ثلاث سنوات وتبلغ تكاليفه ٣ ملايين دولار ويموِّله الإطار المتكامل المعزَّز والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي هو أول مشروع للإطار تنفِّذه اليونيدو في بوروندي. وسيساعد على تعزيز عناصر الهيكل الأساسي للجودة في البلد – المعايير والتفتيش والاختبار – وهي العناصر المتصلة بالامتثال للمعايير الصحية والصحية الأحيائية المجهرية، وسيقدِّم الدعم لسلاسل القيمة المستهدفة من أجل تحسين جودة الإنتاج وقدرة الصادرات على المنافسة. وستمكِّن السلع المنتجة أو المتبادلة في بوروندي من تلبية احتياجات وتوقُّعات ومتطلّبات المشترين والمستهلكين والهيئات التنظيمية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير على السواء.

وكثير من البلدان النامية التي حرَّرت أسواقها راجيةً أن تحقِّق نمواً موجَّهاً نحو التصدير والقضاء على الفقر سرعان ما اكتشفت أنَّ الحدَّ من التعرفات والحصص وحده لم يؤدِّ إلى زيادة ملحوظة في صادراتها. وعلى أساس هذه الخلفية تضافرت جهود اليونيدو ومنظمة التجارة العالمية من أجل مساعدة البلدان النامية على أن تتغلَّب على العقبات المتبقِّية وتصبح أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي. وبموجب مذكِّرة تفاهم بين المنظمتين ستنمِّي اليونيدو القدرات على جانب الإمداد والقدرة على التنافس وتقيِّم الامتثال لمتطلّبات الأسواق بينما ستسهِّل منظمة التجارة العالمية وصول البلدان النامية إلى السوق العالمية والاندماج في النظام التجاري المتعدِّد الأطراف.

وفي نهاية عام ٢٠١٠، أقرَّت حكومة زامبيا سياسة وطنية للجودة وخطة تنفيذها. وفي العام التالي وضعت اليونيدو ومنظمة التجارة العالمية برنامجاً لبناء القدرات التجارية في زامبيا سيعزِّز أداء البلد في مجال التصدير عن طريق إنشاء هيكل أساسي موثوق لتقييم الامتثال. ومن المتوقَّع للمشروع الذي تموِّله الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي وتبلغ تكلفته ٢,٧ مليون دولار أن يستمر حتى عام ٢٠١٣. وبفضل المشروع تمَّ إنشاء الرابطة الوطنية للمختبرات في زامبيا التي ستدير من بين ما تدير مخططات وطنية للاختبار. وقد نُظِّمت في نيسان/ أبريل أول دورة للتدريب على بروتوكول الأسواق العالمية المنبثق عن المبادرة العالمية لسلامة الأغذية، وضمَّت الدورة منتجي الأغذية وموزِّديها بالإضافة إلى مديري الجودة من سلاسل متاجر الأغذية الكبرى. وأصبح توافر الخبرة المحلية في المستقبل مكفولاً بفضل تدريب مجموعة أساسية من الخرِّيجين مؤخَّراً في علوم الأغذية وتكنولوجيا الأغذية على البروتوكول والقوائم المرجعية. ونُظِّم تدريب المستوى الثاني على تحليل الثغرات في حزيران/ يونيه وشمل الزيارات والإرشاد.

وفي شباط/ فبراير نظَّمت اليونيدو حلقة عمل دولية في داكا عن تقييم الامتثال بالنسبة للاقتصادات الآسيوية النامية، وذلك بالتعاون مع حكومة بنغلاديش وعدد من المنظمات الدولية. وكانت حلقة العمل التي تلقَّت دعماً مالياً من الاتحاد الأوروبي والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي ترمي إلى تحقيق تفاهم أفضل بين واضعي السياسات للمعايير التي أعلنها الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي واللجنة الكهروتقنية الدولية. واعترفت حلقة العمل في استنتاجاتها وتوصياتها بأهمية رفع مستويات الوعي بتقييم الامتثال. وأوصت بتعيين جهات وصل وطنية ولجان فرعية وطنية، وقيام المنظمات الدولية بالإرشاد بالإضافة إلى تحسين التعاون الإقليمي. وتلت حلقة عمل داكا حلقة عمل أخرى في برازيليا في حزيران/ يونيه نظَّمتها اليونيدو والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمات أخرى عن الامتثال والاعتماد التبادلي في منطقة أمريكا اللاتينية. وتعتزم اليونيدو تنظيم حلقات عمل مماثلة في مناطق أخرى لتنمية مشاريع التعاون التقني في مجال تقييم الامتثال.

وفي إطار مشروع ضخم يُنفَّذ لصالح أقلِّ البلدان نمواً في جنوب آسيا، ويتلقَّى التمويل من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، وفَّرت اليونيدو الدعم لبوتان من أجل النفاذ إلى الأسواق وتسهيل التجارة عن طريق تعزيز قدرات البلد المؤسسية والوطنية في مجال المواصفات القياسية والقياس والاختبار والنوعية. وكان المشروع الذي استغرق خمس سنوات وأُنجز في نهاية السنة يرمي إلى تعزيز التنمية الصناعية لبوتان، وبصفة خاصة زيادة قدرتها على تصدير منتجاتها مع حماية السكان في الوقت نفسه من المخاطر التي قد تنجم عن واردات دون المستوى. وأدَّى المشروع إلى تسريع

■ شهدت السنة المستعرضة إكمال مشروع كبير لمساعدة غرب أفريقيا على أداء دور أكبر في الاقتصاد العالمي عن طريق تعزيز التكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي. وموّل الاتحاد الأوروبي برنامج الجودة في غرب أفريقيا بمبلغ مقداره ١٦,٥ مليون يورو ونفّذته اليونيدو باسم مفوّضتي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وارتكز البرنامج على نجاح مشروع سابق استغرق تنفيذه أربع سنوات وأكمل في عام ٢٠٠٥، ووسع تغطية المشروع، وشمل أنشطة الاعتماد واختبار المنتجات والتصديق عليها ودعم المؤسسات والقياس والتوحيد القياسي والهيكل الأساسي للجودة، والتفتيش وتعزيز الجودة.

وكان البرنامج مسؤولاً بموجب مكوّنه الخاص بالجودة عن اتّباع سياسة إقليمية للجودة، وأقامت عدّة بلدان مشاركة فيه إطاراً قانونياً للجودة. كما أنه تضمّن تقديم الدعم لمؤسسات الجودة في الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا من أجل تمكينها من العمل بكامل طاقتها. وجرى إعداد تقرير عن تقييم الهيكل الأساسي الإقليمي للجودة وخارطة طريق للتنفيذ واعتمدتهما مفوضيات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقدّمت اليونيدو، في إطار المكون الخاص بالقياس في المشروع، معدّات لهيئات القياس الوطنية في ١٥ بلداً ودرّبت ٣٠ فنياً للقياس على المستوى الوطني والإقليمي. وقد أصبحت مشاريع القوانين بشأن القياس في المرحلة الأخيرة من الإعداد أو الاعتماد من جانب الهيئات ذات الصلة. وفي مجال المعايير أدّى البرنامج إلى اعتماد ٤٢ من المعايير التقنية التي تُنفّذ الآن بالكامل، من طرف أمانة دون إقليمية لتنسيق الأنشطة المتصلة بالمعايير. ودرّبت اليونيدو موظفي الهيئات الوطنية للتوحيد القياسي ووفّرت مواد حاسوبية. كما أنّها وضعت إجراءات لتنسيق المعايير الإقليمية التي اعتمدتها مفوّضيات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما درّبت اليونيدو مديراً للاعتماد وأنشأت لجنتين للاعتماد.

وعُرِّف أكثر من ٣٠٠ موظف إقليمي بنظام الاعتماد وأهميته بالنسبة للصناعة، ورُفع مستوى هذا النظام في غرب أفريقيا. وفي إطار مكوّن تقييم الامتثال في البرنامج، تلقّى أكثر من ٥٠٠ فني تدريباً على المعالم القياسية للاعتماد من ١٠٠ مختبر في المنطقة. وجهّزت اليونيدو بالمعدّات ٨٤ مختبراً اعتُمد من بينها تسعة؛ ومن بين هذه المختبرات التسعة تلقّى ثمانية شهادة إيزو ١٧٠٢٥ وتلقّى أحدها شهادة إيزو ١٥١٨٩. وهناك عشرة مختبرات جاهزة في الوقت الحاضر للتقييم والاعتماد، وسيجري تقييم مختبرين آخرين في أوائل عام ٢٠١٣. ووفّرت اليونيدو التدريب في إطار هذا المكوّن لموظفي ١٦ إدارة للتفتيش بالإضافة إلى موظفي الهيئات الوطنية لاعتماد المنتجات. وفيما يتعلق بتعزيز الجودة أقامت اليونيدو أو دعمت نظماً لمراقبة الجودة والسلامة الغذائية في ٩٠ شركة ودرّبت أكثر من ١ ٥٠٠ موظف. ومن بين ١٣ شهادة تمّ إصدارها كان هناك تسع لإيزو ٩٠٠١ واثنتان كل منهما لإيزو ٢٢٠٠٠ والزراعة العضوية. ووضعت خطط للتشخيص والتنمية في حالة ستة مراكز تقنية. ودعم البرنامج أربع حلقات للعمل لصالح موظفين مهنيين في المركز الدولي لبحوث وتنمية تربية الحيوانات في المناطق شبه الرطبة في بابو- ديولاسو، بوركينا فاسو. كما قدّم الدعم لمختبر الاختبار الجيني التابع للمركز من أجل الحصول على اعتماد المعيار ISO/IEC 17025:2005.

ويسهم برنامج الجودة لغرب أفريقيا في تهيئة بيئة تجارية موائمة ستسمح للمؤسسات بإنتاج سلع تفي بمتطلّبات الأسواق، بما في ذلك المعايير العامة والخاصة. وكانت النتائج الباهرة التي أحرزها البرنامج موضوعاً لتغطية إعلامية واسعة النطاق على المستويات المحلية والإقليمية والدولية على حدّ سواء.

ملحوظ في النمو الاقتصادي للبلد، فحدَّ من الحواجز التقنية أمام التجارة عن طريق تقوية الهياكل المؤسسية والقدرات الوطنية في مجال المعايير والقياس والاختبار والجودة وتقييم الامتثال. وساعدت اليونيدو في إطار المشروع على إعداد البلد لاعتماد المعايير وإقامة مكتب المعايير في بوتان بناء على قانون المعايير في بوتان لعام ٢٠١٠. والمكتب بسبيله إلى أن يكون هيئة مستقلة ستشرف على توحيد المقاييس وإصدار الشهادات وأنشطة القياس في البلد. وقد زوَّدته اليونيدو مؤخَّراً بالمواد اللازمة لإنشاء مختبر وطني لتطبيق المعيار الوطني لوحدات القياس الذي يرجع إلى المعايير الدولية. وقد عرض طلبه من أجل الاعتماد على المجلس الوطني الهندي لاعتماد مختبرات الاختبار والمعايرة.

كما أنَّ اليونيدو وفَّرت المعدَّات والتدريب لتنمية قدرة الاختبار الكيميائي لدى المختبر الوطني لمراقبة الجودة في إطار الهيئة التنظيمية للزراعة والأغذية في بوتان التابعة لوزارة الزراعة والغابات. ويستطيع المختبر في الوقت الحاضر إجراء الاختبارات بالنسبة لمخلفات مبيدات الآفات والملوِّثات والفلزات الثقيلة. وبفضل تدريب الموظفين التقنيين في المقر وفي الخارج تمكن المختبر من الوفاء بالمتطلبات اللازمة لمعيار إيزو ١٧٠٢٥. ووُفِّر التدريب لخمسة عشر مراجعاً على شهادة إيزو ٢٢٠٠٠ وتحليل المخاطر المعزَّز ونقاط المراقبة الأساسية وقدرات المراجعة فيما يتعلق بمعيار إيزو ٢٢٠٠٠. وأعدَّت اليونيدو حلقة دراسية ليومين من أجل التوعية بالتعاون مع هيئة تنظيم الزراعة والأغذية في بوتان لصالح ٥٣ مشاركاً، بما في ذلك ٢٩ مفتِّشاً للأغذية. ونتيجةً لهذا المشروع أبلغت الشركات عن حدوث تحسُّن في السلامة الغذائية وكوفئ الذين نفَّذوا معيار إيزو ٢٢٠٠٠ بإنتاجية أعلى تُعزى إلى حدٍّ كبير للتغييرات الطارئة على عمليات التشغيل التي زادت من مساءلة الموظفين وقلَّلت الهدر.

وتمكَّن بلد آسيوي آخر من أقل البلدان نمواً، بمساعدة اليونيدو، من الحصول على أول اعتماد دولي له على الإطلاق من أجل الاختبار الكيميائي في مختبر في القطاع العام. ومن أضخم العقبات التي كانت تعرقل قطاع التصدير في نيبال أنَّ الشهادات التي تصدرها مختبراتها لم يكن معترفاً بها دولياً. فقد رفضت الهند استيراد الزنجبيل والعدس من نيبال عام ٢٠٠٤ بينما حظَر الاتحاد الأوروبي استيراد العسل بسبب وجود مخلَّفات لمبيدات الآفات،[١١] وبذلك منع اقتصاد البلد من تحقيق فوائد ممكنة كبيرة. وفي أيلول/سبتمبر تلقَّى مختبر الأغذية المركزي التابع لإدارة نيبال للتكنولوجيا ومراقبة الجودة في مجال الأغذية بكاتماندو اعتماداً دولياً من مجلس الاعتماد الوطني الهندي لاختبار ومعايرة المختبرات، وهو من الموقِّعين على اتفاقات الاعتراف المتبادلة مع هيئة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات ومع هيئة اعتماد المختبرات في آسيا والمحيط الهادئ. ويُعَدُّ هذا الإنجاز معلَماً مهمّاً في بناء الهيكل الأساسي للجودة في نيبال الذي قد يمهِّد الطريق نحو مزيد من الاعتمادات الدولية في المستقبل. ويرجو المكتب الوطني للمعايير والقياس في نيبال أن يحصل في المستقبل القريب على اعتماد دولي لخدماته الخاصة بالاختبار والمعايرة.

ورغم أنَّ اقتصادات الدول العربية تمرّ بمراحل متفاوتة من التقدُّم، فإنَّها تواجه عادة تحدِّيات مماثلة في القطاع التجاري. وقد بدأ التكامل التجاري في العالم العربي مع إنشاء الجامعة العربية في عام ١٩٤٥ وبذلت عدَّة محاولات عبر السنين لتعزيز التكامل السياسي والاقتصادي الإقليمي. غير أنَّه ما زال هناك مجال واسع لتحقيق ذلك، وكان من شأن التكامل أن يعود بفوائد

(١١) المصدر: *Nepal Trade Integration Strategy 2010*.

الصورة: © iStockphoto.com/thiel_andrzej

أكبر على المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي ما زالت بعيدة عن تحقيق إمكاناتها فهي لا توظِّف في الوقت الحاضر إلاَّ ١٥ في المائة في المتوسط من قوة العمل. ولا تتجاوز مساهمة القطاع الصناعي ١٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، رغم أنَّ هذا الرقم أعلى قليلاً في حالة بعض البلدان في المنطقة. والصناعة المحلية عاجزة على أيّ حال عن تلبية احتياجات معظم البلدان العربية من حيث الأغذية والملابس والمساكن أو إيجاد الوظائف التي يحتاجها السكان المتزايدون عدداً.

وطُلب إلى اليونيدو تصميم برنامج للهيكل الأساسي للجودة بشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وهي المنظمة المسؤولة عن التنمية الصناعية في المنطقة العربية والتي تتخذ من الرباط مقرًّا لها. وكان المشروع الذي تموِّله الوكالة السويدية للتعاون الدولي الإنمائي يرمي إلى دعم جهود المنطقة في تنسيق الهيكل الأساسي للجودة فيها فتضمَن بذلك الامتثال للقواعد واللوائح التجارية الدولية. وأدَّى المشروع المشترك بين اليونيدو والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين إلى إنشاء الجهاز العربي للاعتماد في عام ٢٠١١، وهي وكالة ترمي إلى توفير خدمات اعتماد يعول عليها ومصمَّمة وفقاً لاحتياجات البلدان العربية.

وقد عُهد إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين فور تعزيز قدراتها التقنية والتنسيقية الإقليمية في إطار المشروع بالمسؤولية عن الأنشطة الإقليمية بشأن المعايير والهيكل الأساسي للجودة، وهي تعمل الآن بوصفها الهيئة الإقليمية للتنسيق بين جميع معاهد الاعتماد الوطنية في المنطقة. وهي تشمل لجاناً استشارية بشأن التوحيد القياسي والاعتماد والقياس مع تحمُّل المسؤولية عن وضع وتنفيذ استراتيجية عربية للتوحيد القياسي. وأدَّى التركيز في نطاق المشروع على التوازن بين الجنسين إلى تمكين المرأة من المساهمة في الجهود المبذولة لتعزيز التجارة وحماية المستهلكين. كما أنَّ المشروع شجع التعاون بين بلدان الجنوب عن طريق الإفادة من خبرة هيئات أكثر تقدُّماً في المنطقة لكي تقدِّم الدعم للغير.

واستجاب المجتمع الدولي استجابة طيِّبة للتقدُّم المحرز حتى الآن وأبرم الجهاز العربي للاعتماد عدداً من الاتفاقات مع هيئات إقليمية أخرى. ففي حزيران/ يونيه وقَّع على اتفاق للتعاون التقني مع منظمة البلدان الأمريكية للتعاون التقني – وهي هيئة لا تسعى إلى الربح وتروِّج للتعاون بين هيئات الاعتماد والأطراف المعنية في القارة الأمريكية – من أجل تعزيز تنمية برامج الاعتماد الوطنية والإقليمية والمشتركة بين المناطق. وتمَّ التوقيع على الاتفاق أثناء انعقاد ورشة عمل إقليمية للاعتماد في عمَّان وهو يرمي إلى تعزيز المخطّطات الوطنية والإقليمية والعالمية لإنشاء هيئات جديرة بالثقة، وفي الوقت الحاضر تستضيف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين الجهازَ العربي للاعتماد، وله أمانة خاصة وثلاث لجان تقنية تضمُّ ١٥ بلداً عضواً. وهي عضو في هيئة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات.

ولم يكن اقتصاد كولومبيا بمأمن من الأزمة المالية الأخيرة التي أبطأت معدَّل النمو في قطاعها الصناعي، وذلك رغم إحراز تقدُّم لافت للنظر خلال السنوات العشرين الماضية في الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على السواء. ورغم أنَّ البلد يتعافى حالياً من الانتكاس، فهو يدرك أنَّ من الاختناقات التي تعرقل التجارة الدولية الصعوبة التي يواجهها في الوفاء ببعض المتطلّبات من حيث القياس وتقييم الامتثال التي يفرضها الشركاء التجاريون في العالم الصناعي. ولمعالجة هذه القضية خضعت كولومبيا مؤخَّراً لإصلاحات مؤسسية كبيرة في مجال الهيكل الأساسي للجودة، وهو

ما أدّى إلى إنشاء المعهد الوطني للقياس وشبكة القياس الكولومبية المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وفي الوقت الحاضر تقوم اليونيدو وأمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية بتصميم مشروع لتعزيز الهيكل الأساسي للجودة في كولومبيا من أجل بعض القطاعات المختارة، وخاصة في مجالات القياس وتقييم الامتثال. كما أنَّ المشروع سيشمل بناء القدرات في ميدان الكفاءة في استخدام الطاقة. وستقوم وزارة التجارة والصناعة والسياحة بدور منسِّق المشروع على المستوى المؤسسي والوطني. وسيكون المستفيدون الرئيسيون بعض القطاعات في إطار البرنامج الكولومبي للتحوُّل الإنتاجي والمؤسسات الحكومية العاملة في مجالات الهيكل الأساسي للجودة والسلامة الغذائية والكفاءة في استخدام الطاقة ورابطات التجارة والصناعة والقطاع الخاص والمستهلكين بصفة عامة. وسيعرض اقتراح المشروع للموافقة في الربع الثالث من عام ٢٠١٣.

كما يجري حالياً تنفيذ مشاريع لبناء القدرات في إكوادور ودولة بوليفيا المتعدِّدة القوميات ونيكاراغوا. ففي دولة بوليفيا المتعدِّدة القوميات تشمل المساعدة المقدَّمة من اليونيدو تحسين السلامة الغذائية بالنسبة للدقيق والفاكهة المجففة والدم البقري المعالج والذي يدخل بمثابة مكوِّن في مشروع أكبر موَّل من الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتقوم اليونيدو بدعم إكوادور في إطار المشروع الذي تنفِّذه في البلد في وضع مخطَّط وطني لتتبُّع الكاكاو. وفي نيكاراغوا، تساعد اليونيدو هذا البلد في تعزيز وتحسين البنية التحتية للتوحيد القياسي والقياس والاختبار وتقييم الجودة.

## تعزيز الصادرات الصناعية واتحادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ليس من السهل بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن تتنافس بفعالية في الأسواق العالمية والإقليمية بل والأسواق المحلية. ومحاولات التصدير بدون دراية وموارد مالية ضخمة كثيراً ما يكون مصيرها الفشل بل وقد تعرِّض للخطر استقرار المؤسسات. ويتعيَّن على الشركات الراغبة في التصدير أن تحدِّد أسواقاً أجنبيةً مناسبةً وتتصل بالموزِّعين المحليين وتستبين بدقَّة أفضليات المستهلكين وتعدِّل جودة وأسعار منتجاتها طبقاً لذلك. ومن الصعب أخيراً بلوغ مستوى مهمّ من الصادرات دون عرض طائفة شاملة من المنتجات. والمهارات اللازمة والتكاليف الضرورية في مواجهة هذه التحدِّيات كثيراً ما تتجاوز قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة كل على حدة. ومن الأساليب الفعَّالة لدخول أسواق التصدير أن يكون عن طريق إنشاء اتحادات للتصدير أو تحالفات طوعية من الشركات الهادفة إلى تعزيز تصدير السلع والخدمات من خلال الأنشطة المشتركة. وتتمتَّع اليونيدو بتجربة وخبرة ضخمة في هذا المجال تستطيع وضعها تحت تصرُّف البلدان التي تتعامل معها.

وقد أحرز مشروع موَّل من الاتحاد الأوروبي في كوت ديفوار تقدُّماً ممتازاً في تنفيذه رغم انقطاع طويل لأسباب سياسية في عام ٢٠١١. ويرمي المشروع إلى تحسين قدرة المؤسسات في كوت ديفوار على المنافسة في قطاعات التصدير غير التقليدية. فقد تقرَّر التركيز على مجالات الأولوية الثلاثة التالية: جوز الأكاجو، والمنيهوت، والمنسوجات والملابس. وتجاوز التدريب المقدَّم من اليونيدو الهدف إلى حدٍّ بعيد. وقُدِّمت إحاطة عن النهج الذي تتَّبعه اليونيدو في تحسين القدرة على المنافسة لأكثر من ١٣٠ ممثِّلاً عن مؤسسات الدعم الوطنية و١٥٠ ممثِّلاً عن المؤسسات الوطنية، وهو ما يقرب من ضعف عدد المشاركين المقرَّرين أصلاً. وعُرف أكثر من ١٥٠ موظفاً من ٧٢ مؤسسةً بكيفية تحسين قدرة مؤسسة كل منهم على المنافسة، في حين أنَّ الهدف المقرَّر كان ٦٠ موظفاً. وقُدِّم التدريب بنجاح لـ٣٣ مروِّجاً لاتحادات التصدير، شارك ١٠ منهم في جولة دراسية في إيطاليا. وقُدِّمت المساعدة لعشرين مؤسسة على إنشاء اتحادات للتصدير، وشكَّلت ثلاثة اتحادات للتصدير بصفة رسمية، وهناك اثنان آخران قيد التشكيل. واستطاعت اليونيدو تدريب ١٢ مقيماً رئيسياً على معيار إيزو ١٧٠٢٥، وهو أربعة أمثال العدد المتوقَّع. كما أجرى المشروع دراسة جدوى من أجل مركز لمختبرات معالجة النفايات، ووضع برنامجاً بشأن التحسين وإعادة الهيكلة على الصعيد الوطني يدرسه حالياً أصحاب المصلحة الوطنيون.

وفي عام ٢٠١٢ اختتم مشروع لتشجيع ودعم اتحادات التصدير في المغرب. وكان المشروع الذي موَّلته إيطاليا واستغرق أربع سنوات يستهدف صناعة النسيج في البلد وكذلك قطاعاته الخاصة بالجلود والزراعة والسيارات ومواد البناء والميكانيكا. وكان من أكثر نتائج المشروع الباعثة على السرور مستوى الرضا العالي الذي أعرب عنه المستفيدون الذين دلَّلوا على ذلك بقدرتهم المكتسبة مؤخَّراً على الوصول إلى أسواق مختلفة أو عملاء جدد في الأسواق التقليدية وتعزيز صورتهم المهنية وتصميم شعارهم الجمعي الخاص وزيادة قوتهم التفاوضية وتنظيم خطوطهم الإنتاجية وتعميق معرفتهم بالأسواق الخارجية والمحافظة على رقم الأعمال أو تحسينه والوصول إلى الشهادات المعترف بها دولياً. ووفَّرت اليونيدو التدريب على إنشاء اتحادات التصدير لما مجموعه ١٣٤ رجلاً وامرأة في مؤسسات رئيسية في القطاع العام والقطاع الخاص، على كل من المستوى الوطني والمستوى المحلي. ونتيجةً للمشروع أصبح هناك في الوقت الحاضر ٢٥ اتحاداً للتصدير في حيِّز العمل في ١٢ قطاعاً مختلفاً وتغطِّي أكثر من ثماني مناطق

**من السّبُل الناجعة** لدخول أسواق التصدير أن يكون ذلك عن طريق إنشاء اتحادات للتصدير أو تحالفات طوعية من الشركات الهادفة إلى تعزيز تصدير السلع والخدمات من خلال الأنشطة المشتركة. وتتمتّع اليونيدو بتجربة وخبرة ضخمة في هذا المجال تستطيع وضعها تحت تصرّف البلدان التي تتعامل معها.

في البلد. والرابطة المغربية لاتحادات الصادرات تعمل بنشاط، وقد وقّعت على اتفاق شراكة مع Federexport الرابطة الإيطالية لاتحادات التصدير. وهناك في الوقت الحاضر موقع شبكي (www.marocconsortium.com) ومعلومات منتظمة عن اتحادات التصدير تُقدَّم في رسالة إخبارية فصلية. وأخيراً فإنَّ استدامة المشروع أصبحت مكفولة بفضل مخطَّط للدعم تموِّله إدارة التجارة الخارجية التي تقدِّم مساعدة مالية وتقنية لاتحادات التصدير خلال فترة استهلال تصل إلى ثلاث سنوات.

ودعماً للجهود التي تبذلها حكومة الكويت من أجل تقليل اعتماد البلد على إيرادات النفط، شرعت اليونيدو مؤخَّراً في مشروع رائد لتعزيز قدرة قطاع المواد الكيميائية والبلاستيكية في الكويت على المنافسة. وتقوم اليونيدو، بالتعاون مع الهيئة العامة للصناعة في الكويت، بمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تحسين مهاراتها وكفاءاتها في مجال التصدير والوصول إلى الأسواق الأجنبية. كما يشمل المشروع الرائد توفير التدريب والجولات الدراسية لموظفي مركز تنمية الصادرات الصناعية، وإنشاء قاعدة بيانات للصادرات عن الأسواق الأجنبية الممكنة التي يمكن للجمهور الوصول إليها. وتشمل أنشطة أخرى يجري تنفيذها مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الرائدة على أن تنفَّذ خطوة خطوة خططها المؤسسية للتصدير، وتوفير التدريب لممثِّلي المنشآت الكويتية الصغيرة والمتوسطة في مجال الموضوعات المتصلة بالتصدير وإعداد دراسة جدوى عن إمكانية إنشاء اتحادات للتصدير في الكويت. وينبغي للكويت، بمساعدة اليونيدو، أن تحتلَّ قريباً وضعاً يتيح لها تنويع قاعدتها التصديرية من حيث المنتجات والأسواق على حدٍّ سواء.

وقد خطت كازاخستان خطوات اقتصادية ضخمة منذ استقلالها في عام ١٩٩١. وفي حين أنَّ جزءاً كبيراً من النجاح يستند إلى تنمية قطاع التعدين والطاقة الذي يتيح فرصاً كثيرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومكاسب التصدير، فإنَّ القطاع الصناعي، وخاصة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لم يحقِّق نجاحاً مماثلاً. وأدَّى ذلك بالحكومة إلى أن تنشئ عدَّة مبادرات لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك إنشاء صندوق 'Damu' لتنمية تنظيم المشاريع ذات الرصيد المشترك. وفي عام ٢٠١١ لجأت كازاخستان إلى اليونيدو طلباً للمساعدة على تحسين القدرة الكلية للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة على المنافسة عن طريق إنشاء مركز لتنمية المؤسسات الصناعية بتعزيز خدمات تنمية قطاع الأعمال التي يقدِّمها صندوق دامو. وأكَّدت دراسة للاحتياجات أجرتها اليونيدو أهمية تحسين القدرة على التنافس والقدرة التجارية بالإضافة إلى بناء التعاون الإقليمي والدولي في المجال الصناعي من أجل تنويع الاقتصاد. وفي حين أنَّ الصندوق سيوفِّر المرافق اللازمة، فستتولَّى اليونيدو المسؤولية عن القاعدة المنهجية وتوفير خدمات الخبراء والمشورة.

وعُقدت حلقة دراسية عن اتحادات التصدير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في كويتو في حزيران/ يونيه واشتركت

في تنظيمها اليونيدو والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووزارة الصناعات والإنتاجية في إكوادور. وتحدَّث المدير العام لليونيدو عن الثورة الصناعية الثالثة وعن ضرورة تصدِّي التنمية المستدامة للأعداد المتزايدة بسرعة لسكان العالم. وأخبر المشاركين أنَّ اتحادات التصدير التي تفي بالمعايير البيئية الدولية تمثِّل حلًّا تحتلّ اليونيدو وضعاً فريداً لتعزيزه في البلدان التي تتعامل معها.

## المسؤولية الاجتماعية للشركات عن تكامل الأسواق

المسؤولية الاجتماعية للشركات مفهوم إداري يدمج الشواغل الاجتماعية والبيئية في العمليات التجارية وتفاعلات الشركات مع أصحاب المصلحة فيها. وتنفيذ ممارسات هذه المسؤولية ما زال يُعَدُّ منذ زمن طويل مجالاً قاصراً على الشركات الكبيرة والشركات المتعدِّدة الأطراف التي تعمل على الصعيد الدولي وتستجيب للضغوط التي تمارسها الحكومات والمستهلكون لمعالجة التلوُّث والتدهور البيئي، أو عدم سلامة ظروف العمل في الإنتاج، أو الاستعانة بالمصادر الخارجية، أو عمليات الإيصال، أو انتهاكات حقوق الإنسان. وفي السنوات القليلة الماضية أصبح هناك اهتمام متزايد بالنظر في سلسلة القيمة بأسرها بداية من الإنتاج الأولي إلى الاستهلاك والتخلُّص من النفايات، وبصفة خاصة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأعمال التجارية الزراعية التي تقدِّم المواد الخام أو شبه المجهَّزة أو السلع الاستهلاكية والخدمات للشركات المتعدِّدة الجنسيات. وللتأكُّد من أنَّ المسؤولية الاجتماعية للشركات تدعم ولا تعرقل تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية أهمية بالغة بالنسبة لتحقيق هدف تحسين أثر الأعمال على المجتمع. ومن الممكن لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة أن تكون جزءاً مهمًّا من التزام الشركات الكبيرة بالمسؤولية الاجتماعية في سياق إدارة لسلاسل الإمداد تتحلَّى بالمسؤولية، ومن الممكن للتحسينات المدخلة على الآثار الاجتماعية والبيئية أن تمضي يداً في يد مع تحسين الجودة والإدارة. وتعالج اليونيدو في برنامجها الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات الحاجة إلى وضع إطار للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يساعد على ترجمة مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى منظور يتصل بهذه المنشآت، وبذلك تعزِّز قدرتها على المنافسة والنفاذ إلى الأسواق.

وتدرك اليونيدو أنَّ مواءمة استراتيجيات الأعمال التجارية والعمليات وسلاسل القيمة مع الحصائل الإنمائية المستدامة لا يُعَدُّ مسؤولية اجتماعية فقط، بل أصبح أيضاً يُعَدُّ على نحو متزايد ضرورة حتمية بالنسبة للأعمال. وسيساعد اتِّباع عمليات تجارية أكثر شمولاً من الناحية الاجتماعية وأكثر استدامة من الناحية البيئية على التخفيف من المخاطر وتنمية أسواق جديدة وتعزيز علاقات مستدامة مع المورِّدين والزبائن والمستثمرين. ويرى كثير من المنتجين في البلدان النامية أنَّ فرصة قبولهم كمورِّدين جديرين بالثقة وإقامة روابط طويلة الأمد بينهم وبين المشترين المحتملين مثل Ahold وإيكيا وماركس وسبنسر ومجموعة مترو وPick n Pay وشركة PVH وووملرت يمكن أن يولِّد الدخل وفرص العمل التي تتَّسق تماماً مع برنامج اليونيدو الخاص بالشراكات مع القطاع الخاص.

ونظَّمت اليونيدو، بغية تعريف الموظفين في جميع أرجاء المنظمة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، حلقةً دراسيةً في تشرين الأول/أكتوبر عن نهجها المتَّبع في برامجيات REAP 26 الخاصة بمنظِّمي المشاريع الذين يتحلّون بالمسؤولية (انظر الإطار). وكانت الفكرة هي مساعدة المشاركين على فهم مبادئ هذه البرامجيات ورؤية كيف يمكن تطبيقها في مشاريعهم الجديدة. وكانت بعض الموضوعات التي شملتها الحلقة الدراسية عرضاً لمشروع المسؤولية الاجتماعية للشركات في فييت نام وتطور البرامجيات والفرص المقبلة فيما يتعلق بالمعيار إيزو ٢٦٠٠٠ وإدراك دائرة النفوذ فيما يتعلق بأصحاب المصلحة. واختتمت الحلقة الدراسية بمناقشة عن أفضل طريقة لمواءمة وإدماج منهجيات الغير والبناء على أساسها بالنسبة لتطوُّرات المشاريع في المستقبل.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، اشتركت اليونيدو مع البرنامج العالمي للامتثال الاجتماعي في جهد يرمي إلى تشجيع الشركات على العناية المناسبة بالشواغل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على طول سلاسل القيمة الخاصة بها. ويرمي البرنامج المشترك لتنمية المورِّدين المستدامين (انظر أيضا الفصل الثاني) إلى تنمية القدرات داخل مجموعات المورِّدين من أجل تعزيز حقوق الإنسان والعمل والتشجيع على اتِّباع ممارسات بيئية أفضل ومساعدة المورِّدين الذين وفوا بهذه المعايير على التوصُّل إلى فرص أفضل لدخول الأسواق.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، دُعيت اليونيدو إلى مخاطبة المؤتمر السنوي لمبادرة الامتثال الاجتماعي في مجال الأعمال التي شكَّلتها شركات ملتزمة بتحسين ظروف العمل في السلسلة العالمية للإمداد. وقد بدأت المبادرة في عام ٢٠٠٣ رابطة التجارة الخارجية التي تضمُّ أكثر من ١ ٠٠٠ تاجر تجزئة ومستورد وشركة شهيرة ورابطة وطنية في أوروبا من أجل تحسين الإطار السياسي والقانوني للتجارة التي تتحلى بالمسؤولية. ووصفت اليونيدو في المؤتمر الذي عُقد في بروكسل عملها في مجال سلاسل القيمة للأعمال التجارية الزراعية عن طريق المركز المصري لتتبُّع الصادرات الصناعية الزراعية. كما عرضت عملها في مجال تنمية المورِّدين المستدامين

## برامجيات ريب الخاصة بمنظّمي المشاريع الذين يتحلّون بالمسؤولية

برامجيات اليونيدو لمنظّمي المشاريع الذين يتحلّون بالمسؤولية (ريب) تمثّل منهجيةً شاملةً لدعم الجهود التي تبذلها المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية لتنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات بمساعدة خبراء أو مستشارين خاصين درّبتهم المنظمة. ويقوم هؤلاء عادة بمساعدة منشآت صغيرة ومتوسطة مختارة خلال فترة تتراوح بين ٨ أشهر و١٢ شهراً لتنفيذ أهم موضوعات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وبناءً على المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، فإنّ منهجية ريب تتألّف من أدلة تتناول بالتدريج قضايا محدّدة مثل الصحة والسلامة المهنية والإدارة البيئية ومعالجة النفايات واستخدام المياه ومعايير العمل وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد. وتدعم الأدلة إدراج هذه القضايا في العمليات التجارية للشركات. وتركّز ريب تماماً على القضايا الداخلية للمسؤولية الاجتماعية للشركات – فموضوعات مثل اشتراك المجتمعات المحلية أو مشاركة أصحاب المصلحة الخارجيين لا تدخل في هذه المنهجية – وتستند إلى نهج صناعي مخفف. ودلّت التجربة على أنّ المسؤولية الاجتماعية للشركات في حالة عدد كبير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية يمكن إدراكها بطريقة أسهل عندما تعالج في البداية قضايا ترتبط مباشرة بعملية الإنتاج والورشة. ولمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الموقع www.unido.org/reap.

مع مجموعة مترو ونطاق التعاون مع البرنامج العالمي للامتثال الاجتماعي، وهو برنامج موجَّه نحو الأعمال من أجل التحسين المتواصل لظروف العمل والظروف البيئية في سلاسل الإمدادات العالمية. ومهَّد العرض الذي قدَّمته اليونيدو للتعاون في المستقبل مع مبادرة الامتثال الاجتماعي في مجال الأعمال. ويقوم أعضاء المبادرة بالحصول على المنتجات الزراعية والمنسوجات والأحذية واللعب والأثاث والأجهزة الإلكترونية وغير ذلك من السلع من بلدان مثل إندونيسيا وبنغلاديش وتايلند وتركيا والصين وفييت نام والهند.

وفي نهاية السنة، أنجزت اليونيدو برنامجاً لبناء القدرات لثلاث سنوات من أجل قطاع المنسوجات في تركيا، وموَّله صندوق الحكومة الإسبانية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وصممته اليونيدو بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ورابطة اسطنبول لتصدير المنسوجات والملبوسات. وكان هدف البرنامج هو تحويل قطاع المنسوجات التركي إلى صناعة قادرة على المنافسة مع التركيز على إدماج الشركات الصغيرة لإنتاج المنسوجات في أديامان وغازي أنتيب وقهرمان مرعش وملاطية في سلاسل القيمة المحلية والعالمية. وكان البرنامج يرمي إلى توفير فرص عمل أفضل داخل المناطق وتقديم الدعم للمجموعات المحلية المحرومة والنساء. وتشمل بعض الأنشطة المحدَّدة التي اشتركت اليونيدو فيها سلسلة قيمة المنسوجات من بين سلاسل أخرى من أجل إنجاز تحليل للسلوك البيئي لمائة منشأة صغيرة ومتوسطة وعشرة مشترين وعشر منظمات لدعم الأعمال.

كما أنَّ المشروع كان ينفِّذ أنشطة لتعزيز تنمية مجموعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المنطقة المستهدفة وبناء قدرة مؤسسات الدعم على مساعدة المجموعات في الأجل الطويل. وتمَّ تدريب ستة وعشرين خبيراً وممثِّلاً مؤسسياً على منهجية اليونيدو لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعُقد اجتماع لفريق خبراء من أجل الأشخاص المشتركين في سلسلة قيمة المنسوجات. وخلال عدة اجتماعات وجولات دراسية جمعت اليونيدو معلومات عن استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات ومتطلّبات المورِّدين من المشترين الدوليين بما في ذلك جيري ويبر وH&M وماركس وسبِنسر ومجموعة Otto وNike, Inc. . كما تمَّ تحديد أنشطة محدَّدة للتعاون مع المشترين أدَّت إلى وضع برامج للشراكات مع H&M وماركس وسبِنسر.

وكثيراً ما تفتقر المنشآت الصغيرة والمتوسطة المنتجة للمنتجات القائمة على الزراعة في البلدان النامية، وخاصة وحدات الإنتاج الصغيرة، إلى الوسائل التقنية والمالية اللازمة لإنتاج السلع بكمية وجودة كافية بطريقة فعَّالة التكلفة. وهو ما يعني أنَّها تُضيِّع عليها فرص السوق التي تتيحها المتاجر الكبرى والصنَّاع على الصعيد المحلي والعالمي. ولهذا أثر سلبي على الأعمال القليلة النمو وعلى عمالها الذين يكافحون من أجل الوصول

**إنّ التأكّد من أنّ المسؤولية الاجتماعية للشركات تدعم** ولا تعرقل تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الهدف المتمثّل في تحسين أثر الأعمال على المجتمع.

بمنتجاتهم إلى أسواق رسمية ومربحة بغية توليد الدخل وإيجاد فرص للعمل.

ومن الأمثلة الممتازة لشراكة تجارية مناصرة للفقراء توسَّطت اليونيدو فيها حالة تشمل منشآت بالغة الصغر وصغيرة ومتوسطة في ماليزيا. وتجمع الشراكة بين الأهداف الإنمائية وأهداف المسؤولية الاجتماعية للشراكات، وبذلك تضمُّ المجموعات والحكومة المحلية ومؤسسات الدعم وأكبر شبكة لتجارة التجزئة في اليابان، أي مجموعة أيون التي تشمل طائفة من الهيئات الفرعية والشركات المرتبطة بداية من المتاجر الملائمة والمتاجر الكبرى إلى مراكز التسوق والمتاجر المتخصِّصة. وفي البداية سيدعم المشروع – الذي تموِّله حكومة اليابان وعلى أساس تقاسم التكاليف مع مجموعة أيون – ٢٥ منشأةً صغيرةً ومتوسطةً في ماليزيا هي أساساً شركات لتوريد الفاكهة والخضروات والأغذية المجمَّدة ومنتجات الألبان واللحوم والحلويات، وذلك عن طريق تحسين الجودة والسلامة وزيادة الإنتاجية وتمكينها من تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويرتكز البرنامج على القيم المشتركة بين جميع الشركاء. وهو يجمع بين السياسات الإنمائية لماليزيا وقدرات شركات القطاع الخاص المحلية بالإضافة إلى مبادئ أعمال المواطنة الصالحة لمجموعة أيون

التي تعزِّز السلامة الغذائية والنزاهة والتنمية المستدامة وتنمية المجتمعات المحلية في جميع أجزاء سلسلة الإمدادات. كما يستعين البرنامج بتجربة اليونيدو في تعزيز الشراكات مع الأعمال وفي بناء القدرات التجارية عن طريق زيادة جودة المنتجات وسلامتها والإنتاجية والاستدامة فضلاً عن التزام اليونيدو بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بالنسبة لبرنامج تكامل الأسواق. وهو جزء من برنامج المنظمة لتنمية المورِّدين المستدامين ويستند إلى التعاون الناجح مع بعض كبار تجار التجزئة في العالم والصنَّاع في البلدان المتقدِّمة من أجل تحسين سبل عيش صغار المنتجين في البلدان النامية.

وسيُوسَّع نطاق المشروع المنفَّذ في ماليزيا بحيث يشمل ١٠٠ مورِّد بحلول عام ٢٠١٥ وينبغي له عن طريق استغلال مكوِّنه الخاص ببناء القدرات أن يمكِّن البلدَ من أن يصبح محوراً لتنمية المورِّدين المستدامين في المنطقة.

©iStockphoto.com/Kativ الصورة

# ٤.

# مسار النمو الأخضر

**«الصناعة الخضراء وتخضير الصناعات هما مفهومان صاغتهما اليونيدو في السنوات القليلة الماضية، وهما يساعدان على وضع التنمية الصناعية المستدامة في سياق التحدّيات الجديدة للاستدامة على النطاق العالمي. إننا نستطيع معاً الانتقال عالمياً إلى العمل في مسار النمو الأخضر.»**

**السيد كانديه ك. يومكيلا، المدير العام لليونيدو**

تسلك اليونيدو مَسلَكين لكي تقود البلدان الأعضاء فيها إلى مسار النمو الأخضر وهما: إنتاج نظيف أخضر، وطاقة نظيفة خضراء. وهي تسترشد في كل الأوقات بالأهداف والمبادئ المكرَّسة في الاتفاقات المتعدِّدة الأطراف التي وضعت إطاراً زمنياً للبلدان في شتَّى بقاع العالم لإدخال تعديلات في صناعاتها لهذا الغرض.

ويقول بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، في معرض تلخيص أكثر الأحداث خضرةً في السنة، ألا وهو مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أو ريو+٢٠ كما يعرف عموماً، إنَّ المؤتمر أتاح أساساً متيناً للبناء كما وفَّر الأدوات لعملية البناء. وشدَّد على أنَّ «العمل يبدأ الآن». وتعهَّد المؤتمر أيضاً بمبلغ ٥١٣ مليون دولار لترجمة الأماني إلى أعمال.

لقد ضمَّت هذه القمة، التي عُقدت في ريو دي جانيرو في حزيران/ يونيه، ١٠٠ من زعماء العالم و٤٥ ٠٠٠ مشارك. ولئن لم تمنح الوثيقة الختامية المعنونة «المستقبل الذي نصبو إليه» ولايات واسعة النطاق على غرار الولايات التي منحها المؤتمر السابق في عام ١٩٩٢ – فقد أعربت عن توافق حق في الآراء السياسية بشأن طائفة من القضايا الرئيسية. وقد شملت هذه القضايا الحاجة إلى مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، على غرار الأهداف الإنمائية للألفية التي سوف يقترحها فريق عامل حكومي دولي ويقدِّمها إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. واتفقت القمة أيضاً على قرار يشجِّع بقوة تنفيذ سياسات اقتصادية خضراء في سياق التنمية المستدامة واستئصال الفقر، وفي الوقت نفسه الاعتراف بالحقوق الفردية والأولويات في كل بلد. وكما هو الحال في غالبية الوثائق الختامية الصادرة عن المؤتمر، تَوجَّه القرار نحو ما هو ممكن بلوغه واقعياً بدلاً من أن يكون جذرياً.

وعلى غرار المؤتمرات الكبرى الأخرى، فإنَّ بعض أنجح الوقائع حدثت خارج الجلسة العامة. وكان من الأحداث البارزة في اليونيدو استهلال برنامج الصناعة الخضراء، وهو مبادرة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وثمَّة حدث جانبي آخر ذو أهمية خاصة لليونيدو يركِّز على الكيمياء الخضراء وتطبيقها في استدامة الإنتاج والاستهلاك، فضلاً عن حماية صحة الإنسان والبيئة. وسلَّط هذا الحدثُ الضوءَ على التطبيقات الراهنة للكيمياء الخضراء والتحدِّيات التي تنطوي عليها وأبرزَ عدداً من قصص النجاح. ووضع الأسس من أجل شراكات دولية بين الحكومات ومؤسسات الأعمال والأوساط الجامعية والمنظمات غير الحكومية للمضي قُدماً في تطوير المواد الكيميائية وتطبيقها وإدارتها على نحو آمن. وكان استهلال مبادرة تقييم الطاقة العالمية أثناء المؤتمر ريو+٢٠ من المناسبات المتميِّزة أيضاً. وترد تفاصيل ذلك لاحقاً في هذا الفصل. وأقيم في اليابان معرض التكنولوجيا الخضراء الذي نظَّمه مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في اليونيدو،

ويعرض له الفصل الثاني. وعقدت اليونيدو أيضاً مناقشة مائدة مستديرة بعنوان «هل نحن بحاجة إلى سياسة صناعية خضراء؟» (انظر الفصل الخامس).

وبالتعاون مع سويسرا ومؤسسة التمويل الدولية لدى البنك الدولي، نظَّمت اليونيدو ملتقى تناول الكفاءة في استخدام الموارد والقدرة التنافسية للمشاريع حيث سُلِّط الضوء على برنامج «إنتاج أكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد» والشبكة العالمية للمراكز الوطنية للإنتاج الأنظف. وبيَّنت المناسبة كيف يقوم البرنامج على أساس التطبيق المستمر لاستراتيجية بيئية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات والخدمات بغية زيادة الكفاءة الإجمالية والحدِّ من المخاطر التي تتهدَّد صحة الإنسان والبيئة. وتطرَّقت أيضاً إلى الاحتياجات من التمويل لقطاع الصناعة التحويلية سعياً لتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد وتخفيض انبعاثات الكربون والاستفادة من السوق المتنامية للمنتجات والخدمات الخضراء. وشاركت اليونيدو كذلك في مناسبات دارت حول استعراض التقدُّم المحرز في قطاع التصنيع الذي يمرُّ في عملية تحوُّل إلى اقتصاد ذي انبعاثات كربون منخفضة، وحدَّدت الحاجة إلى وضع سياسة صناعية تُعنى بالنمو الأخضر، وتناولت تحدِّيات الطاقة المتجدِّدة من أجل التنمية المستدامة، وحدَّدت نماذج التمويل المبتكرة للنمو الأخضر، وواصلت السعي إلى التخفيف من تغيُّر المناخ من خلال بروتوكول مونتريال، وأبرزت التكنولوجيات الرفيقة بالبيئة المحدَّدة في سياق مبادرة الصناعة الخضراء التي تنهض بها اليونيدو (انظر أدناه).

## إنتاج صناعي يتّسم بالكفاءة في استخدام الموارد وانخفاض انبعاثات الكربون

إنَّ رؤية الصناعة الخضراء متأصِّلة تقوم على قدرة الصناعات على فصل النمو الاقتصادي عن الاستخدام المفرط للموارد الثمينة. وهي تصبو إلى عالم تقلِّل فيه القطاعات الصناعية من النفايات والتلوُّث في شتَّى أشكاله، وتستخدم الموارد المتجدِّدة بمثابة مواد أولية ووقود وتتَّخذ كلَّ الاحتياطات الممكنة لتجنُّب الإضرار بالعمال والمجتمعات والمناخ أو البيئة. ويجب على الصناعات الخضراء أن تدلِّل على الابتكار والإبداع بتطوير أساليب جديدة لتحسين أدائها في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر، قدَّم المكتب الإقليمي لليونيدو في الهند مبادرة الصناعة الخضراء التي تقودها المنظمة أمام دوائر الحكومة والهيئات الوطنية والبلدان المانحة. ووصفت اليونيدو آفاق الصناعة الخضراء للهند وقدَّمت حافظة الصناعة الخضراء للبلد، التي تشمل حالياً استعراض مكتبي لثغرات السياسة وبرنامج اليونيدو لإنتاج أكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد وبرنامج التنمية العنقودية المتكاملة والمشورة في مجال سياسة النمو الأخضر من أجل التصنيع. ومكَّنت المناقشة التي أعقبت عرض اليونيدو المنظمات المشاركة من وصف ما تقوم به من أنشطة لدعم الصناعة الخضراء.

## مبادرة الصناعة الخضراء

أعلن المدير العام مبادرة الصناعة الخضراء لليونيدو أثناء المؤتمر الدولي بشأن الصناعة الخضراء في آسيا، الذي عقد في مانيلا في عام ٢٠٠٩. وهي تهدف إلى غرس اعتبارات اجتماعية وبيئية في العمليات التي تنفِّذها المنشآت في كل البلدان والمناطق من خلال تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد الخام والممارسات المبتكرة وتطبيق التكنولوجيات الخضراء. وتتناول المبادرة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في مثلَّث متبادل الدعم يقوم على أساس اعتبارات بيئية ويدعم التنمية الاقتصادية التي تحدث نتيجة الأخذ بممارسات صديقة للبيئة تتَّسم بمزيد من الكفاءة في استخدام الموارد. وفي الوقت ذاته، يشمل المشروع معايير الصحة والسلامة والسياسات والممارسات في الصناعات التحويلية على صعيد العالم التي تشكِّل الجوانب الاجتماعية للتنمية المستدامة. وكانت أبرز منجزات المبادرة في عام ٢٠١٢ دون شكٍّ استهلال برنامج الصناعة الخضراء (انظر الإطار).

واغتنمت اليونيدو الفرصة لتقديم نهج الصناعة الخضراء الذي تتَّبعه في عدد من المنتديات طوال السنة. ففي كانون الثاني/ يناير قدَّمت برنامج إنتاج أكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد في مؤتمر دولي عُقد في براغ بمناسبة افتتاح الرئاسة التشيكية للشبكة الأوروبية PREPARE ٢٠١٢-٢٠١٤ واعتماد خارطة طريق نحو الكفاءة في استخدام الموارد في أوروبا. وفي منتدى الشراكة للتنمية المستدامة الذي عُقد في استكهولم في نيسان/ أبريل، قدَّمت اليونيدو عرضاً للسياسات والممارسات الصناعية الخضراء. وكان عقد المنتدى بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي عُقد في استكهولم في عام ١٩٧٢. وعُقدت المائدة المستديرة الأوروبية الخامسة عشرة حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين في أيار/ مايو في بريغينتس، النمسا، تحت شعار «الاستهلاك والإنتاج المستدامان يقابلان الصناعة». ومرة أخرى في أيار/ مايو، كانت اليونيدو شريكاً رسمياً في مؤتمر نيفسكي الدولي الخامس للشؤون الإيكولوجية الذي عُقد في سانت بيترسبورغ، الاتحاد الروسي، وكان موضوعه الأساس الإيكولوجي للتنمية المستدامة. وقدَّم ممثِّلو اليونيدو كلمةً موضوعيةً وأداروا مناقشة مائدة مستديرة حول إدارة المياه.

**”إنّنا نتطلّع إلى نتائج ملموسة** يتمخّض عنها مؤتمر ريو، ولعلّ هذه واحدة من أهم المبادرات.“

يانس بوتوتشنيك، المفوّض الأوروبي لشؤون البيئة

■ في أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، استهلّت اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرةً مشتركةً جديدةً هي برنامج الصناعة الخضراء. والغاية من البرنامج هي أن تدفع بالتقدّم القابل للقياس نحو الصناعة الخضراء والحرص على أن تحظى ثورة الصناعة الخضراء الناشئة ما تستحقه من المكانة والاهتمام والتلاحم في دوائر السياسة. والبرنامج عبارة عن إطار لشراكة عالية المستوى بين أصحاب مصلحة متعدّدين لتحفيز وتعبئة وتركيز العمل في مجال الصناعة الخضراء حول العالم. وهو يجمع حكومات ومؤسسات أعمال ومنظمات دولية ومنظمات من المجتمع المدني ليحصل منها على التزامات ملموسة ولكي يشجّع تخضير الصناعات القائمة واستحداث صناعات خضراء جديدة لإنتاج السلع والخدمات. وهو يدعو إلى تعزيز الكفاءة في استعمال الطاقة والمواد الخام والعناية في استعمال موارد المياه والإدارة الآمنة للمواد الكيميائية في عمليات التصنيع والخدمات. ويسهم البرنامج في توفير تنمية صناعية أكثر نظافة وتنافسية في آن واحد ويساعد على التخفيف من التلوّث ومن الاعتماد على الاستعمال غير المستدام للموارد الطبيعية.

وتتراوح العضوية في البرنامج من حيث الحجم بين منشآت صغيرة ومتوسطة – ومنها مثلاً Cambodia Modern Rattan – وشركات متعدّدة الجنسيات مثل شركة النفط والغاز الفرنسية Total S.A. وشارك في استهلال البرنامج ممثّلون عن مؤسسات أعمال أعضاء، منها شركة التصنيع الصينية Broad Group وشركة مايكروسوفت المتعدّدة الجنسيات وشركة التكنولوجيا الحيوية الدانمركية Novozymes A/S، إلى جانب وزراء من حكومات شريكة في المبادرة ومنها بولندا والسويد وسيراليون. وفي نهاية العام بلغ أعضاء البرنامج ١٢٢ عضواً – يتكوّن أكثر من نصفهم من مؤسسات أعمال – ولكن هذا العدد يزداد يوماً بعد يوم.

”**إنّنا نلاحظ أيضاً** الدورَ الفعّال الذي نهضت به اليونيدو في مؤتمر ريو + ٢٠، ولا سيما عندما استَهلّت برنامج الصناعة الخضراء. وإزاء ما نواجه من تحدّيات في مجال الطاقة والبيئة، فإنّ النهوض بنموذج جديد للنمو، ينطوي على تنمية مستدامة حقاً، يبدو في الواقع بمثابة ضرورة. ونحن نؤمن بدور اليونيدو في ترويج الأخذ بهذا النموذج.“

بيان ممثّل فرنسا في الدورة الأربعين لمجلس التنمية الصناعية

وكان أثر التلوُّث بالسموم على الصحة البشرية في البلدان النامية هو موضوع عرض تقدَّمت به اليونيدو في المؤتمر الدولي المعني بالتلوُّث الموروث في البلدان النامية، الذي عُقد في بيلّاجو بإيطاليا، في تموز/يوليه. وكانت البيانات المعروضة قد جمعت في إطار جهد تعاوني مع مؤسسة بلاكسميث، وهي منظمة دولية لا تبتغي الربح وتهتم بتخفيض الآثار السلبية على الصحة جرَّاء التلوُّث بالسموم. ومنذ عام ٢٠٠٩، أجرت المؤسسة أكثر من ١ ٥٠٠ تقييم لمواقع ملوَّثة في ٤٧ بلداً. وركَّزت المناقشات في المؤتمر أيضاً على تحالف عالمي للتصدِّي للتلوُّث الموروث وآثاره على الصحة البشرية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اليونيدو شراكة جديدة مع شركة الجعَّة الدانمركية Carlsberg Group والشركة المتفرِّعة عنها Baltika Breweries، وهي أكبر شركة بيرة في الاتحاد الروسي. وتمثِّل هذه الشراكة، وهي الأولى من نوعها في الاتحاد الروسي، أسلوب تفكير جديد بخصوص الاستدامة البيئية. ومن المرتقب أن تفضي إلى فوائد بيئية بتخفيض استهلاك الموارد الطبيعية والحدِّ من التلوُّث وانبعاثات غازات الدفيئة من معامل الجعة وسلسلة توريدها، والعمل في الوقت ذاته على تحسين النظام الإيكولوجي الزراعي والنظم المائية.

وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة أوروبا الوسطى في بودابست، عَقد معهد تنمية القدرات التابع لليونيدو دورة دراسية صيفية حول موضوع «الصناعة الخضراء: التقدُّم نحو صناعة المستقبل» (انظر الفصل الخامس).

## الإنتاج الأنظف

شهد برنامج المركز الوطني للإنتاج الأنظف، المشترك بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، انضمام مركزين جديدين في عام ٢٠١٢، بحيث بلغ مجموع عدد المراكز حول العالم ٥١ مركزاً.[١٢] وبفضل الدعم المالي من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا وبالتعاون مع وزارة البيئة ووزارة الصناعة في إندونيسيا، استهلَّت اليونيدو مشروعاً جديداً يستهدف طرائق إنتاج صناعي أنظف وأكثر كفاءة من حيث استهلاك الموارد في قطاعات المنتجات المعدنية والكيميائيات والأغذية والمشروبات في إندونيسيا. ويتناول المشروع توسيع البرنامج الوطني لإنتاج أكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد ليشمل تطبيق الإنتاج الأنظف تماشياً مع منهجية اليونيدو. كما شاركت أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا في إنشاء مركز جديد للإنتاج الأنظف في أوكرانيا. والهدف منه هو تعزيز الكفاءة والإنتاجية والمنافسة والأداء البيئي لدى الشركات في أوكرانيا، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنتاج أكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد.

وفي أيلول/سبتمبر، خطت اليونيدو والوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا خطوة أخرى في سبيل تعزيز التعاون في عدد من المجالات، ولا سيما في مجال الإنتاج الصناعي الأنظف. وثمَّة اتفاق تعاون وقَّعه كل من رئيس إدارة التعاون التقني في الوكالة والمدير الإداري المسؤول عن شعبة وضع البرامج والتعاون التقني في اليونيدو، حيث يمكن بموجب الاتفاق لكل من المنظمتين أن تستخدم شبكات المنظمة الأخرى وكذلك المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف لدى اليونيدو في مختلف البلدان لتقاسم المعلومات بشأن الفوائد التقنية للأساليب النووية في عمليات الإنتاج الصناعي الأنظف. ويجسِّد الاتفاق اهتماماً مشتركاً في ترويج التكنولوجيات الأنظف من أجل التطبيقات الصناعية وفي مساعدة البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة. وبإمكان التكنولوجيا النووية أن تسهم في تخضير الصناعة بتحليل ومعالجة طائفة من المواد الصناعية. وتُستخدم تكنولوجيا الحزمة الإلكترونية وغيرها من التطبيقات النووية على نطاق واسع في معالجة مياه الصرف الصحي، بينما يمكن استعمال المقتفيات الإشعاعية للكشف عن التلوُّث الصناعي وتعقبُّه.

## الإيجار الكيميائي

يسهم استعمال المواد الكيميائية في الصناعة بدور هام في الاقتصاد ولكن قد يكون له أثر ضار على البيئة والإنسان على السواء. وتسهم الصناعة بنصيب لا بأس به في النفايات الخطرة، ولما كان التصنيع يشمل مساحات متزايدة في العالم فقد ارتفعت كمية المواد الكيميائية المستخدمة في العمليات الصناعية ارتفاعاً كبيراً. ومن ثمَّ يوفِّر الإيجار الكيميائي حلًّا مستداماً للمشكلة. إنَّ مفهوم الإيجار الكيميائي، حيث يبيع منتج المواد الكيميائية الوظائف التي تؤدِّيها هذه المواد بدلاً من بيع حجم معيَّن من المادة بالذات، ليس مفهوماً جديداً ولكنه لم يكن يُمارَس قبل عشر سنوات إلاَّ من جانب فئة محدودة من الشركات، لا سيما في صناعة الطلاء. ولم يتَّخذ المجتمع الدولي، حتى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، أيَّ خطوات لضمان إنتاج المواد الكيميائية والتصرُّف فيها بأساليب كفيلة بالحدِّ من آثارها الضارة على الصحة البشرية والبيئة. وبعد

(١٢) الاتحاد الروسي والأردن وأرمينيا وألبانيا وإثيوبيا وإكوادور وإندونيسيا وأوزبكستان وأوغندا وأوكرانيا والبرازيل وبلغاريا وبوليفيا (دولة – المتعدِّدة القوميات) وبيرو وتونس والرأس الأخضر ورواندا ورومانيا وزمبابوي والجبل الأسود والجزائر والجمهورية التشيكية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وسري لانكا والسلفادور وسلوفاكيا والسنغال وصربيا والصين وغواتيمالا وفييت نام وكرواتيا وكمبوديا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا وكينيا ولبنان ومصر والمغرب والمكسيك وموزامبيق ونيكاراغوا والهند وهنغاريا وهندوراس.

”التلوّث لا يحمل جواز مرور،
وهو يحدث في أيّ مكان ويؤثّر في مكان آخر.“

كانديه ك. يومكيلا، المدير العام لليونيدو

سنة على ذلك، تمَّ إرساءُ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وكان لكل من النمسا وألمانيا باع طويل في النهوض بالاستعمال الآمن للمواد الكيميائية، وفي عام ٢٠٠٤ شرعت اليونيدو والنمسا بتنفيذ عدد من مشاريع دعم الإيجار الكيميائي.

وفي عام ٢٠١٠، أُعلن عن جائزة للإيجار الكيميائي، أعقبتها جائزة أخرى في عام ٢٠١٢، شارك في تنظيمها اليونيدو والوزارة الاتحادية النمساوية للزراعة والغابات والبيئة وإدارة المياه والوزارة الاتحادية الألمانية للبيئة والحفاظ على الطبيعة والسلامة النووية. والغرض من الجائزة – وهي تجسِّد أيضاً نهج الصناعة الخضراء في اليونيدو – هو إعلاء شأن الإيجار الكيميائي عالمياً وتشجيع التطبيقات المبتكرة لهذا المفهوم؛ وهي أيضاً اعتراف بالممارسات الفضلى في أنشطة تنفيذ الإيجار الكيميائي ونشرها والترويج لها. وقد جرت مراسم تقديم الجائزة في حزيران/ يونيه في فرانكفورت، ألمانيا، حيث قُدِّم ما مجموعه ١٣ جائزة من مختلف الفئات.

## إدارة المياه

استمرَّ التقدُّم في عام ٢٠١٢ في مشاريع في الاتحاد الروسي وتونس وكمبوديا ومصر والمغرب. واستُكمل بنجاح مشروعان في المكسيك وهندوراس في أثناء العام (انظر الإطار) وأفضى المشروع في المكسيك إلى وضع مشروع ذاتي التمويل في ولاية فيراكروز. وعُرض مشروع هندوراس في منشور بعنوان المياه والاقتصاد الأخضر: جوانب تطوير القدرات، نشرته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وبدأ توزيعه في معرض IFAT، أحد أهمِّ معارض العالم التجارية لإدارة المياه ومياه الصرف والنفايات والمواد الخام، الذي عُقد في أيار/ مايو في ميونيخ، ألمانيا.

وفي عام ٢٠٠٠، وضعت اليونيدو منهجيةً خاصةً لمساعدة المنشآت في البلدان النامية على زيادة قدرتها التنافسية والعمل في الوقت نفسه على تلبية المعايير البيئية الصارمة ما يُسمَّى نقل التكنولوجيا البيئية. وقد استُهلّت هذه المنهجية أولاً في حوض نهر الدانوب، وتكرَّرت التجربة في عدد من النقاط الساخنة الصناعية حول العالم، وهي ترمي إلى حماية الموارد المائية للأجيال المقبلة بتخفيض طرح النفايات الصناعية السائلة في المياه الدولية. وتُطبَّق حالياً منهجية النقاط الساخنة في كمبوديا لتقييم مواقع التلوُّث الهامة في حوض نهر ميكونغ الذي يعبر أيضاً جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وتايلند والصين وفييت نام وميانمار. ويهدف المشروع إلى تحسين جودة مياه نهر ميكونغ والحدِّ من الأثر السلبي للانبعاثات الصناعية والنفايات المطروحة. وسوف تعمد اليونيدو إلى تدريب أصحاب الصناعات المحلية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحدَّدة بوصفها نقاط ساخنة للتلوُّث على منهجية نقل التكنولوجيا البيئية، بالأخذ بأفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية والمحاسبة والنظم الخاصة بالإدارة البيئية إلى جانب مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات. وعندما يُستكمل المشروع، سوف يمكِّن الهيئات المسؤولة في كمبوديا من اتخاذ قرارات بشأن تدابير التخفيف لتخفيض الضغط الناجم عن أنشطة الإنسان على موارد المياه.

وفي عام ٢٠٠٩، وبفضل دعم مالي من مرفق البيئة العالمية وحكومة إيطاليا، وسَّعت اليونيدو من نطاق مبادرة نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً لتشمل جنوب البحر المتوسط من أجل النهوض بنقل واعتماد تكنولوجيا أنظف في الصناعات القائمة في المنطقة. وثمَّة كتيِّب مفيد، نُشر في عام ٢٠١٢، بعنوان نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً في منطقة جنوب البحر المتوسط، يصف النتائج الإيجابية التي حقَّقتها اليونيدو أثناء تنفيذ هذه المنهجية في ثلاثة بلدان: تونس ومصر والمغرب.

ودفع نجاح منهجية نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً بالمفوَّضية الأوروبية إلى الموافقة على برنامج جديد (SWITCH-Med) يرمي إلى مساعدة البلدان المستهدفة في منطقة جنوب البحر المتوسط التي هي جزء من الآلية الأوروبية للجوار والشراكة – وهي الأردن وإسرائيل والجزائر والجمهورية العربية السورية وتونس ودولة فلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب – بحيث تكون اليونيدو الوكالة

■ تراجَع، طوال السنوات الأربع الماضية، التلوّث البيئي الناجم عن الصناعات القائمة على ضفاف ريو بلانكو شمال غرب هندوراس بينما قلّصت هذه الصناعات من تكاليفها الجارية. وساعدت منهجية نقل التكنولوجيا البيئية التي تنهض بها اليونيدو ثلاث شركات مستهدفة – شركة لتجهيز الدواجن وشركتان للنسيج – على اعتماد ممارسات خضراء مستدامة برهنت على أنّ تخفيض التلوّث الناجم عن النفايات السائلة يمكن أن يفضي إلى تخفيض التكاليف. وكان هدف مشروع اليونيدو، الذي استُكمل في عام ٢٠١٢ وجرى تمويله في إطار صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إدخال الممارسات الفضلى في إدارة المياه الصناعية وخفض التلوّث. وكانت أولى الخطوات أن جاء مدير المركز الوطني للإنتاج الأنظف في هندوراس إلى فيينا للتدرّب على منهجية نقل التكنولوجيا البيئية. وكانت الخطوة التالية أن عمد هذا المركز إلى تنظيم حلقات عمل تدريبية بخصوص هذه المنهجية شارك فيها ٥٠ خبيراً من الشركات الثلاث المعنية، وشملت مقدّمة في قاعة الفصل وأخرى في عين المكان بشأن الأساليب الجديدة. وتلقّى أكثر من ٢٠٠ ٢ من العاملين في الشركات الثلاث تدريباً على الاستخدام المستدام للمياه، ممّا له أثر أوسع على ما لا يقلّ عن ٢٥ من المجتمعات المحلية المجاورة.

وأفضى المشروع إلى تخفيض بنسبة ٧,٥ في المائة في استهلاك المياه في الشركات الثلاث، ممّا أتاح المزيد من المياه للمجتمعات القائمة على ضفاف النهر. كما أفضى إلى خفض استهلاك الطاقة في مصانع المعالجة في شركتي النسيج بنسبة ٢٠ في المائة وخفض تركيز الأملاح في النفايات السائلة إلى النصف بحيث أصبحت ضمن المستويات المقبولة. وأعيد استعمال النفايات السائلة المعالجة في ري محاصيل الكتلة الأحيائية. وخفّضت منشأة تجهيز الدواجن من الطلب الأحيائي الكيميائي على الأكسجين بنسبة ٥٥ في المائة. وفي ظلّ استثمار مجموعه ٠٠٠ ١٣٠ دولار، من المرتقب أن تحقّق الشركات الثلاث وفورات سنوية بمقدار ٠٠٠ ٩٠ دولار.

الرائدة ومقدار التمويل ١٧ مليون يورو. ويرمي برنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين إلى إحداث تحوُّل في اقتصادات المتوسط نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر.

وفي مواقع أخرى في حوض المتوسط، شاركت اليونيدو بدور فعَّال في المنتدى العالمي السادس للمياه، وهو أكبر ملتقى في العالم حول موضوع المياه، وقد عُقد في مرسيليا، فرنسا، في آذار/ مارس. وأتاح المنتدى فرصة لليونيدو لكي تروِّج لمبادرة الصناعة الخضراء بين رؤساء الدول أو الحكومات ومفوضي الاتحاد الأوروبي ووزراء حكومات ١٤٥ بلداً. وقد شارك مدير فرع الإدارة البيئية في اليونيدو كعضو خبير في مائدتين مستديرتين على مستوى الوزراء. وأسهمت اليونيدو في فصلين من المجلد الثاني (قاعدة المعارف) من التقرير الرابع عن تنمية المياه في العالم بعنوان إدارة عدم اليقين والمخاطر في موارد المياه الذي صدر أثناء المنتدى. وتناول الفصلان الصلة العالمية بين الطاقة والمياه إلى جانب المياه العذبة من أجل الصناعة. وعُيِّنت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية والبرنامج العالمي لتقييم المياه اليونيدو بمثابة الوكالة الرائدة في إعداد التقرير الخامس عن تنمية المياه في العالم. واستعداداً لهذا النشاط، نظَّمت اليونيدو حلقة عمل في تشرين الثاني/ نوفمبر لمناقشة وإعداد مشروع تسلسل التقرير وجدول المحتويات المشروح.

ومن الجهات الأخرى المستفيدة من خدمات إدارة المياه في اليونيدو في عام ٢٠١٢ النظامُ الإيكولوجي البحري الكبير لتيار غينيا والنظام الإيكولوجي البحري الكبير لخليج المكسيك. وقد طلب ١٦ بلداً تتشارك في موارد النظام الإيكولوجي لتيار غينيا من اليونيدو ومن الوكالات الشريكة معها، وضع خطة عمل استراتيجية. والمشروع جهد يقوم على النظام الإيكولوجي، يموِّله مرفق البيئة العالمية، لمساعدة البلدان المجاورة للنظام الإيكولوجي لتيار غينيا لتحقيق الاستدامة البيئية واستدامة الموارد باسترجاع مصائد الأسماك المستنزفة واستصلاح الموائل المتدهورة وتخفيض التلوُّث الآتي من الأرض ومن السفن. وفي أيار/ مايو نظَّمت اليونيدو مؤتمراً وزارياً بشأن اللجنة المؤقَّتة المعنية بتيار غينيا كخطوة نحو إنشاء هيئة دائمة. واستُكمل المشروع في نهاية عام ٢٠١٢. واستعداداً للمؤتمر الوزاري، قامت اليونيدو بتحليل شامل للخيارات القانونية والمؤسسية لإنشاء اللجنة المعنية بتيار غينيا بالتعاون الوثيق مع معهد القانون البيئي، وهو هيئة بيئية لا تبتغي الربح ولا الدعوة وإنما تقوم بإجراء بحوث وتصدر طائفة من المنشورات.

وقد أحرز مشروع النظام الإيكولوجي البحري الكبير في خليج المكسيك تقدُّماً لا بأس به، وتعمل اليونيدو مع شركائها

في كل من المكسيك والولايات المتحدة بغية وضع مشروع متابعة لمواصلة العمل بعد تاريخ الانتهاء المخطط له في نهاية عام ٢٠١٣.

وفي إطار مشروع في السودان، تموِّله السفارة النرويجية في الخرطوم، تتعاون اليونيدو مع المعهد النرويجي للبحوث البحرية بشأن عملية مسح للموارد البحرية المتجددة – وخصوصاً الثروة من الأسماك والصدفيات – في هذه الدولة المطلَّة على البحر الأحمر. وسوف تساعد نتائج المسح على تنويع اقتصاد البلد بتوفير قاعدة معارف من أجل تطوير مصائد الأسماك البحرية الحرفية وشبه الصناعية.

ونهر الفولغا محور اهتمام مشروع آخر من مشاريع نقل التكنولوجيا البيئية في اليونيدو وهو يهدف إلى تخفيض تلوُّث المياه الصناعي. وتلقَّت اليونيدو أيضاً طلباً من حكومة جمهورية تترستان، في الاتحاد الروسي، لإقامة مشروع لنقل التكنولوجيا البيئية من أجل تجريف الترسُّبات المتراكمة في الخزانات المقامة على نهر الفولغا وروافده على نحو يراعي البيئة. وفي تشرين الأول/أكتوبر وقَّعت اليونيدو مذكِّرة تفاهم مع مصانع الجعَّة Baltika سعياً إلى إيجاد حلول مستدامة بيئياً في صناعة الجعة ضمن الاتحاد الروسي. ويجري الآن إعداد مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص بتمويل من مرفق البيئة العالمية لتخفيف البصمة البيئية جرَّاء مصانع الجعَّة وصناعات الأغذية على امتداد سلسلة التوريد.

ومنذ التسعينيات، كانت اليونيدو في طليعة العمل العالمي في سبيل الحدِّ من استخدام الزئبق ومن ثمَّ الكفِّ عن استخدامه في أنشطة تعدين الذهب بالوسائل الحرفية وعلى نطاق ضيِّق. وتأتي مشكلة تعدين الذهب بالوسائل الحرفية في مقدِّمة أسوأ مشاكل التلوُّث بالسموم في العالم، وفق ما جاء في جرد تقوم به مؤسسة بلاكسميث بالتعاون مع اليونيدو والصليب الأخضر السويسري. وقد خطا مشروع الجرد العالمي الذي يموِّله الاتحاد الأوروبي خطوات واسعة في عام ٢٠١٢ حيث تمَّ تدريب المحقِّقين في جميع المناطق. وفي عام ٢٠١٢، كانت المنظمة ضالعة إلى حدٍّ كبير في المفاوضات التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل وضع معاهدة ملزمة دولياً بشأن الزئبق، بينما يموِّل مرفق البيئة العالمية مشاريع للمساعدة في تحضير البلدان لبدء نفاذ المعاهدة، بما في ذلك مشروع لإدخال تدابير ترمي إلى تقليل كميات الزئبق التي تنطلق من عمليات تعدين الذهب بالوسائل الحرفية في إكوادور وبيرو، ومشروع آخر لتحسين الصحة والبيئة في مجتمعات تعدين الذهب بالوسائل الحرفية بتخفيض انبعاثات الزئبق والنهوض بالإدارة الكيميائية السليمة في بوركينا فاسو والسنغال ومالي. وحظي بالموافقة مشروع جديد من أجل كوت ديفوار وهنالك مشروع يسير قُدماً في بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية، يشارك في تمويله المرفق الفرنسي للبيئة العالمية. وثمَّة مشروعان قيد الإعداد في الفلبين ونيجيريا.

بيد أنَّ برنامج الزئبق التابع للمنظمة يمتدُّ إلى ما هو أبعد من قطاع التعدين على نطاق محدود. ففي عام ٢٠١٢، تمَّت الموافقة على مشروع يموِّله مرفق البيئة العالمية لصالح الصين يرمي إلى خفض انبعاثات الزئبق من صاهرات الزنك بميزانية قدرها ٥ ملايين دولار تشمل قدراً لا بأس به من التمويل المشترك من كيانات وطنية، في حين هنالك مشروع آخر قيد الإعداد في منغوليا للتصدِّي لنفايات الزئبق.

وشهد عام ٢٠١٢ أول مركز لليونيدو يركِّز على التكنولوجيا النانوية. ويتناول المركز الدولي للتكنولوجيا النانوية، الذي أقامته اليونيدو بمبادرة من حكومة جمهورية إيران الإسلامية، تطوير التكنولوجيا النانوية وتطبيقها في صناعة المياه والنفايات السائلة. وعندما يدخل المركز حيِّز التشغيل الكامل سوف ينشط على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وسوف ينهض بنقل التكنولوجيا وتقاسم المعارف مع البلدان النامية. وعقد الاجتماع الأول لمركز اليونيدو الجديد في طهران في كانون الأول/ديسمبر حول التحدِّيات والفرص في تطبيق التكنولوجيا النانوية في مجال المياه والنفايات السائلة. وكان من بين المشاركين ممثِّلون من الشركات ومراكز البحوث والجامعات الضالعة في مجال هندسة المياه والنفايات السائلة.

## الحصول على الطاقة النظيفة لاستخدامها في أغراض إنتاجية

### الطاقة المتجدّدة

كانت السنة المستعرضة ناجحة بصفة خاصة لبرنامج الطاقة المتجدِّدة الذي تنهض به المنظمة. وأنهت اليونيدو السنة بحافظة طاقة متجدِّدة بلغ مجموعها ٦٢ مليون دولار، شملت ٤٠ بلداً. ودخل ١٥ مشروع طاقة متجدِّدة مرحلة التنفيذ الكامل في حين هنالك ٢٠ مشروعاً قيد الإعداد.

وكان تركيز اليونيدو في عام ٢٠١٢ بالدرجة الأولى على الشبكات الصغيرة القائمة على الطاقة المتجدِّدة، والنهوض بنماذج الأعمال المبتكرة من أجل المناطق الموصولة/غير الموصولة بالشبكة والطاقة المتجدِّدة من أجل التطبيقات الصناعية. واعتمدت المنظمة نهجاً ثلاثي المسالك: نشر الطاقة المتجدِّدة للاستعمالات الإنتاجية، وتشجيع أنماط استعمال الطاقة المنخفض الكربون في التطبيقات الصناعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز القدرات التقنية المحلية لإنتاج تكنولوجيات الطاقة المتجدِّدة واستخدامها. وسوف يتجسَّد هذا النهج في الاستراتيجية الجديدة للطاقة المتجدِّدة لدى اليونيدو التي توضع حالياً في صيغتها النهائية.

**”الطاقة المستدامة هي الخيط الذهبي** الذي يربط بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وهي مناخ وبيئة تمكّن العالم من الازدهار.“

بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة

■ أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بعد سنة من استهلال مبادرته التي تحمل الاسم «الطاقة المستدامة للجميع»، أنّ كانديه ك. يومكيلا، المدير العام لليونيدو، قد وافق على تعيين الأمين العام إيّاه ممثّلاً خاصاً له في مبادرة «الطاقة المستدامة للجميع»، ورئيساً تنفيذياً للمبادرة مسؤولاً عن التخطيط لها وتنفيذها. وسوف يشارك رئيس البنك الدولي والأمين العام نفسه في رئاسة المجلس الاستشاري المنشأ حديثاً لهذه المبادرة. وقد صرّح السيد هاينتس فيشر، رئيس النمسا، بما يلي: «إنّ الغايات البعيدة لهذه المبادرة لها أهمية بالنسبة للبلدان المتقدّمة والبلدان النامية على السواء. وهذا ما يجعل المبادرة تعود بالنفع على كل البلدان في العالم.»

وفي تشرين الأول/ أكتوبر، وقّع المدير العام اتفاقاً مع وزير التجارة والصناعة في غانا بشأن مشروع بقيمة ١,٣ مليون يورو، يشارك في تمويله جمهورية كوريا واليونيدو، لدعم التنمية الصناعية الخضراء في غانا ولتشجيع تكنولوجيا الغاز الأحيائي والمشاريع من أجل النمو المستدام. وجاء ذلك عقب اعتماد حكومة غانا لقانون الطاقة المتجدِّدة لعام ٢٠١١ بهدف زيادة مساهمة الطاقة الحديثة المتجدِّدة من ٠,٠١ في المائة إلى ١٠ في المائة من مزيج توليد الكهرباء بحلول عام ٢٠٢٠. ويشمل المشروع المقترح نقل تكنولوجيا الغاز الأحيائي من جمهورية كوريا إلى غانا. وسيكون بمثابة مشروع رائد في مجال مصانع الغاز الأحيائي على نطاق صناعي ودعم تنمية الأعمال والمنشآت على امتداد سلسلة القيمة والترابط ما بين المزارعين ومزوِّدي الطاقة ومؤسسات البحوث. ويتطلَّع المشروع أيضاً إلى الدعم التقني الطويل الأجل لشركات الغاز الأحيائي في البلد. وفي أثناء مراسم التوقيع، نوَّه المدير العام لليونيدو بالهدف الرئيسي للمشروع من حيث إنَّه يوفِّر «إطاراً متيناً وسليماً من الناحية التقنية من أجل حملة أوسع نطاقاً وأسرع وتيرة للنهوض بتكنولوجيات الغاز الأحيائي في غانا وفي منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ككل.» وسوف ينفَّذ المشروع بالتنسيق الوثيق مع المركز الإقليمي للطاقة المتجدِّدة والكفاءة في استخدام الطاقة، التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية تطوير برنامج إقليمي لتكنولوجيات الغاز الأحيائي، تنهض فيه غانا بدور مركز تميز إقليمي.

وفي أماكن أخرى في أفريقيا، أفلحت اليونيدو في تشجيع مدِّ شبكات صغرى تقوم على الطاقة المتجدِّدة في غامبيا دعماً لجهود البلد الرامية إلى كهربة الأرياف. ويتَّسم قطاع الطاقة في غامبيا بمحدودية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة والاعتماد الكبير في توليد الكهرباء على وقود الكتلة الأحيائية التقليدية والوقود الأحفوري المستورد على السواء. ويسعى المشروع الذي يموِّله مرفق البيئة العالمية إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بتطوير بيئة سوقية من شأنها تحفيز الاستثمارات في الشبكات الصغرى القائمة على الطاقة المتجدِّدة. وفي أقلِّ من مجرَّد سنة منذ بدء المشروع، تمَّ إنشاء سعة من الطاقة المتجدِّدة بمقدار ٩٠٠ كيلوواط وتوصيلها بالشبكة. وقد برهنت اليونيدو على الجدوى التقنية والتجارية من مشاريع الطاقة المتجدِّدة وساعدت على تعزيز القدرة المؤسسية في البلد وعلى وضع بيئة سياساتية وقانونية من شأنها دعم سوق طاقة متجدِّدة. وسوف يساعد المشروع على تحفيز النمو الاقتصادي في غامبيا وعلى الإسهام في التخفيف من حدَّة الفقر. وبناءً على نجاح

■ تمكّنت مجتمعات محلية ريفية في زامبيا من الوصول إلى الكهرباء لأول مرة بفضل قيام اليونيدو بمد ثلاث شبكات صغيرة تعمل بموارد الطاقة المتجدّدة – الشمسية والبيولوجية والمائية – التي يمكن الآن استخدامها في الأنشطة المولّدة للدخل في مجتمعات محلية مستهدفة. وكان المرفق الصغير لتوليد الطاقة الكهرمائية، الذي اكتمل إنشاؤه في عام ٢٠١٢، أكبر مرفق من نوعه أنشأته اليونيدو وأول مرفق لتوليد الطاقة كلّفت زامبيا بإنشائه منذ السبعينات.

وشهد عام ٢٠١٢ أيضاً استكمال محطة فلطية ضوئية بقدرة ٦٠ كيلوواط. وكان المشروع نتيجة تعاون ناجح مع حكومة زامبيا والمركز الدولي للمحطات الكهرمائية الصغيرة وهيئة كهربة الأرياف وشركة كهرباء زامبيا المحدودة. وهي تعود بالنفع على أكثر من ٠٠٠ ٢٥ نسمة إلى جانب عدد من المؤسسات العامة بما فيها مراكز الصحة الريفية والمدارس بتحسين الحياة الاجتماعية في المجتمعات الريفية في زامبيا وتزويد الأسر المعيشية ومنشآت الأعمال بإمكانية أكبر للوصول إلى الطاقة. وقد أسهم المشروع في بلوغ الهدف ١ (القضاء على الفقر المدقع والجوع) والهدف ٧ (كفالة الاستدامة البيئية) من الأهداف الإنمائية للألفية. وفتح فرص العمالة لا في أثناء مرحلة البناء فحسب وإنّما أمام العمال المهرة الذين ينهضون بتشغيل المرفق. ومن المرتقب أن تخفض الشبكات الصغيرة من استهلاك الديزل مما يؤدّي إلى تخفيض ٥٠٠ ١٢ طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة بما يصل مجموعه إلى ٠٠٠ ١٨٨ طن منه على امتداد ١٥ سنة. وقد خلق المشروع بيئة من شأنها أن تشجّع الاستثمار في التكنولوجيات والصناعات القائمة على الطاقة المتجدّدة. وقد طُلب من اليونيدو أن تكرّر هذا المشروع في أماكن أخرى في زامبيا ولسوف تبدأ قريباً دراسات الجدوى بشأن ثلاثة أو أربعة مواقع للطاقة المائية.

المشروع، وضعت الحكومة استراتيجية جديدة للكهرباء والطاقة المتجددة وخطة عمل لقطاع الطاقة.

والهند بلد آخر ما زال فيه عدد هائل من المجتمعات الريفية لا سبيل لها للوصول إلى الطاقة. وفي أثناء السنة المستعرضة، استهلت اليونيدو مشروعين مبتكرين، أحدهما ينهض بشبكات كهرمائية صغرى منخفضة المستوى بدعم تقني من اليابان، والآخر يضع نماذج أعمال للنهوض بتطبيقات تدفئة وتبريد تعتمد على طاقة شمسية عالية الحرارة. والتكنولوجيا من أجل طاقة مائية صغرى منخفضة المستوى – وهي نمط من الطاقة الكهرمائية التي تنتج ما يصل إلى ١٠٠ كيلوواط من الكهرباء بتسخير التدفُّق الطبيعي للمياه – مع أنَّها في المرحلة المبكِّرة من التطوُّر التكنولوجي، توفِّر إمكانية هائلة كمورد متجدِّد للطاقة ذي أثر ضئيل على البيئة.

ونظراً للإمكانية الهائلة للطاقة المائية المنخفضة المستوى في الهند،[١٣] فإنَّ المشروع، بمساعدة من مطوِّري التكنولوجيا من اليابان، سوف يبرهن على جدوى هذه التكنولوجيا ويعمل في الوقت ذاته على المساعدة في بناء القدرات المحلية. أمَّا المشروع الثاني الذي يشجِّع استخدام الطاقة الحرارية الشمسية في الصناعة فهو مبادرة جديدة أيضاً. وسوف تبيِّن اليونيدو التكنولوجيا العالية الحرارة في مختلف التطبيقات الصناعية وتقوم بإعداد رزم من معلومات التكنولوجيا. ومن شأن النشر على نطاق واسع أن يساعد على الحدِّ من التكاليف ومن ثمَّ زيادة إنتاجية المشاريع التجارية والعمل في الوقت ذاته على تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. وكلا المشروعين يرمي إلى توفير المهارات وفرص العمل للسكان المحليين.

وثمَّة مشروع قيد التشغيل في كوبا يسهم في الحدِّ من اعتماد البلد على الوقود الأحفوري المستورد بغية تلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة والعمل، في الوقت ذاته، على تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة من خلال توسيع نطاق استخدام الطاقة المتجدِّدة. وجزيرة الشباب في كوبا هي ثاني أكبر جزيرة في البلد يبلغ عدد سكانها حوالي ٠٠٠ ١٠٠ نسمة. وتغطِّي هذه الجزيرة غابات واسعة من أشجار الصنوبر وتنعم بوفرة رياح الأطلسي وأشعة الشمس والمياه، ومن ثمَّ فهي تحظى بالموارد المثالية للطاقة المتجدِّدة. ومشروع اليونيدو، الذي استهل في عام ٢٠٠٦، يبرهن على الجدوى

(١٣) تسخِّر تطبيقات الطاقة المائية المنخفضة المستوى تيارات الأنهار أو تدفّقات المدّ والجزر بارتفاع ٢٠ متراً أو أقلّ لإنتاج الطاقة، مما يغني عن الحاجة إلى إقامة السدود. ومن شأن تسخير تيار النهر أو حركة المدّ والجزر الطبيعية لتوليد الكهرباء أن يوفِّر مورداً من موارد الطاقة المتجدِّدة له أثر ضئيل على البيئة.

التقنية والاقتصادية والمالية لإنتاج الطاقة المتجدِّدة المستدامة بما يتماشى مع الهدف ٧ (كفالة الاستدامة البيئية) من الأهداف الإنمائية للألفية. ومن أهداف المشروع أن يشجِّع الاستثمارات الخاصة من خلال صندوق إدارة المخاطر والمحاكاة وأن يشجِّع الأسواق القابلة على الاستمرار اقتصادياً، وإدارة الأحراج المستدامة بيئياً، ومعايير الاعتماد الإلزامية، وقدرة التصنيع محلياً من أجل تكنولوجيات الطاقة المتجدِّدة. ومن خطوات التقدُّم المحرزة حتى الآن تركيب محطة كتلة أحيائية بقدرة ٥٠ كيلوواط، ومحطة لتوليد طاقة الريح (الكهربائية) بقدرة ١,٦٥ ميغاواط، وأربعة أبراج لقياس الريح لتدوين بيانات الريح ومزرعة حضانة غابات من شأنها أن تنتج ما يصل إلى ٣٦ ٠٠٠ طن من الكتلة الأحيائية كل عام. وتجري عملية التماس العطاءات من أجل مصنع كتلة أحيائية (حرارية) بقدرة ٣,٨ ميغاواط لصناعة تجهيز اللحوم. وفي أثناء عام ٢٠١٢، تمَّت بالكامل رسملة ٢,٢ مليون دولار من صندوق إدارة المخاطر والمحاكاة، الأمر الذي مكَّن من التوقيع على اتفاقات إقراض لثلاثة مشاريع رئيسية للطاقة المتجدِّدة: مصنع تغويز بقدرة ٥٠٠ كيلوواط ومرجلان جديدان للكتلة الأحيائية لصناعة تجهيز اللحوم.

وسُلِّطت الأضواء على أنشطة المنظمة في إطار مبادرة الأمين العام لتوفير الطاقة المستدامة للجميع في عدد من المحافل الدولية أثناء السنة قيد الاستعراض. فقد نظَّمت اليونيدو، بالتعاون مع حكومة غانا ومرفق البيئة العالمية ومركز إيكواس للطاقة المتجدِّدة والكفاءة في استخدام الطاقة والمنتدى العالمي للطاقة المستدامة، المنتدى الرفيع المستوى للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن «تمهيد الطريق نحو الطاقة المستدامة للجميع في غرب أفريقيا من خلال الطاقة المتجدِّدة والكفاءة في استخدام الطاقة». وكان من بين الحصائل الرئيسية للمنتدى اعتماد وزراء الطاقة في بلدان إيكواس قرارات تناولت سياسة الجماعة بشأن الطاقة المتجدِّدة والكفاءة في استخدام الطاقة والمرافق الصغرى لتوليد الطاقة الكهرمائية وكذلك إطار استراتيجية الطاقة الأحيائية للجماعة. كما استضاف اللقاء عدداً من حلقات العمل بشأن تحسين الوصول إلى الطاقة والحدِّ من الفقر في المنطقة من خلال الكفاءة في استخدام الطاقة والأخذ بالطاقة المتجدِّدة سواء الموصولة بشبكة مركزية أم لامركزية، والأخذ بمواقد الطبخ النظيفة والآمنة.

إنَّ إنتاج الكهرباء في سيراليون قاصر جدًّا عن تلبية احتياجات البلد للتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وأقلُّ من ١٠ في المائة من السكان يمكنهم الوصول إلى الكهرباء، وهي نسبة منخفضة جدًّا بالمعايير الإقليمية والدولية على السواء. وفي المناطق الريفية، حيث تعيش الغالبية العظمى من سكان البلد، يتمتَّع أقلُّ

■ سوف تولّد أنهارنا طاقة خضراء متجدّدة مستدامة لتبعث فينا الأمل بدوام النجاح الاقتصادي والأمن القومي لسنوات طويلة عديدة» كما جاء على لسان رئيس سيراليون عندما وضع بصحبة المدير العام لليونيدو حجر الأساس لمرفق توليد طاقة كهرمائية. وتبلغ القدرة الإنتاجية لهذا المرفق الواقع على نهر بانكاسوكا في بورت لوكو ثلاثة ميغاواط، وقد شاركت في إنشائه اليونيدو مع حكومة الصين، ولسوف يعود بالنفع فوراً على ما يقرب من ٨ ٠٠٠ أسرة معيشية في المجتمعات المحلية من حيث توفير الريّ والصرف الصحي ومياه الشرب النظيفة. وقد موّلت المشروع كلّياً حكومة الصين، ومن شأنه أن يحفّز نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لا سيما تلك التي تتعامل مع الكسّافا والزهور والفواكه والخضار والمعادن. ومن الجهات الأخرى المستفيدة مستشفى في بورت لوكو وعدد من المدارس في المنطقة؛ حيث سيتمكّن أطفال المدارس الآن من أداء واجباتهم المنزلية في المساء بفضل إنارة ملائمة. وفي الوقت الراهن، يبلغ نصيب الكتلة الأحيائية التقليدية في شكل وقود الحطب والفحم للطبخ ما يُقدّر بنسبة ٨٤ في المائة من مجموع استهلاك الطاقة في سيراليون. وسوف يساعد مرفق توليد الطاقة الكهرمائية على الحفاظ على الغابات وعلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. كما أنّه سوف يخفّف من اعتماد سيراليون على استيراد النفط الذي تدفع ثمنه غالياً بينما تكافح من أجل إعادة بناء الاقتصاد.

من واحد في المائة من السكان بإمكانية الوصول إلى الكهرباء. وقد أكملت اليونيدو مؤخَّراً دراسة جدوى بشأن مشروع توليد طاقة كهرمائية بقدرة ١٠ ميغاواط مرتبط بجامعة نجالا في مقاطعة مويامبا. وفي إطار مشروع يموِّله مرفق البيئة العالمية بمبلغ ٣٢ مليون دولار، سوف تعمد اليونيدو إلى تركيب مجموعة من الشبكات الصغرى التي ستجلب الكهرباء إلى المنطقة.

ومن الأحداث الأخرى التي نهضت بها اليونيدو في عام ٢٠١٢ لتدعيم الطاقة المتجدِّدة في أفريقيا هنالك مؤتمر عُقد في آذار/ مارس تناول التكنولوجيات الناشئة لإنتاج أنواع الوقود الأحيائي والمواد الكيميائية من الطحالب وما تنطوي عليه من إمكانات لصالح البلدان النامية، واجتماع لفريق خبراء تناول أهمية شبكات الطاقة الصغرى في أفريقيا، وحلقة عمل حول تكنولوجيات الطاقة المتجدِّدة في غرب أفريقيا، وكلاهما عُقد في نيسان/ أبريل. واستضاف هذه الأحداث الثلاثة المركز الدولي للعلوم والتكنولوجيا الراقية في تريستا، إيطاليا، وحضرها علماء وباحثون وتكنولوجيون من المؤسسات العامة والخاصة ومن الدوائر الأكاديمية في البلدان النامية والبلدان التي تمرُّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وثمَّة حدث رابع، نُظِّم أيضاً بالتعاون مع المركز الدولي المذكور، وهو دورة صيفية عُقدت في حزيران/ يونيه بخصوص الطاقات المتجدِّدة من أجل أنظمة لامركزية أدخلت أدوات مساندة وممارسات فضلى من أجل الطاقة الخضراء والتنمية المستدامة. وكان معظم المشاركين من الطلبة الشبَّان الأفارقة الذين يُزاولون دراساتهم في إطار برنامج دولي للحصول على شهادة الماجستير في إدارة الطاقة الخضراء في معهد ألما للدراسات العليا في جامعة بولونيا في إيطاليا.

وفي أيار/ مايو، وقَّعت اليونيدو مذكِّرة تفاهم مع الوكالة الوطنية الإيطالية للتكنولوجيات الجديدة والطاقة والتنمية الاقتصادية المستدامة وذلك للنهوض بالتنمية المستدامة من خلال نقل المعارف والتكنولوجيا المتصلة بالطاقة المتجدِّدة والكفاءة في استخدام الطاقة في البلدان النامية. وسوف تركِّز الشراكة على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتدريب التقني والمهني والدعم في مجالات من قبيل الطاقة المتجدِّدة والصناعة الزراعية، فضلاً عن آليات مالية مبتكرة لدعم نشر تكنولوجيا الطاقة المتجدِّدة. وسوف تجنِّد الوكالةُ الوطنية الإيطالية عدداً من المختبرات والعلماء للمساعدة في تحسين المهارات كما أنَّها ستتيح استعمال منصَّتها للتعلُّم عن بعد، وهي المنصَّة التي تحمل الاسم «التعلُّم الإلكتروني لدى الوكالة الوطنية الإيطالية للطاقة النووية والبديلة»، والتي توفِّر أكثر من ٢٠٠ دورة دراسية بالاتصال الحاسوبي المباشر و٣٠٠ فصل دراسي فيديوي حول مواضيع من قبيل التخطيط لموارد الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الريح) وإدارتها، والمباني الإيكولوجية والتكنولوجيات الجديدة.

## الكفاءة في استخدام الطاقة

إنَّ تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة صناعياً هو واحد من أكثر الأساليب فعالية من حيث التكلفة من أجل البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الناهضة لكي تتمكَّن من تلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة بأقلِّ أثر ممكن على البيئة. وتتصدَّى الكفاءة في استخدام الطاقة صناعياً لتحدِّيات شتَّى من قبيل تغيُّر المناخ وأمن الطاقة والقدرة التنافسية الصناعية والرفاهة البشرية والنمو الاقتصادي. ومن المرتقب أن يبلغ نصيب البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية أكثر من ٩٠ في المائة من إجمالي نمو الطلب على الطاقة الصناعية في الفترة ٢٠١٠-٢٠٣٥. ولتحقيق أهداف خفض انبعاثات غازات الدفيئة المطلوبة لحصر الارتفاع في الحرارة في حدود درجتين بمقياس سلسيوس بحلول عام ٢١٠٠، يجب أن يكون الطلب على الطاقة الصناعية الجديدة واستهلاكها أكثر كفاءة بكثير مما هي عليه في الوقت الحاضر. وتنطوي الصناعة في البلدان النامية - لا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة - على إمكانات هائلة في تحسين الكفاءة الاقتصادية وتحقيق الوفورات في التكلفة، سواء في القطاعات التقليدية التي تستخدم فيها الطاقة بكثافة أم في الصناعات الخفيفة. ومن شأن زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة أن يكون لها أثر إيجابي من حيث خفض تكاليف الإنتاج النهائي وزيادة الموارد للاستثمار في تنمية الأعمال، بما في ذلك خلق فرص العمل وفي نهاية المطاف تعزيز القدرة التنافسية.

وبصفة عامة، فإنَّ الكفاءة في استخدام الطاقة في الصناعة هي أدنى بكثير مما هو ممكن تقنياً وقابل للدوام اقتصادياً. وتُقدِّر الوكالة الدولية للطاقة أنَّ الصناعة قادرة على خفض كثافة استهلاكها للطاقة وانبعاثاتها بما يصل إلى ٢٦ في المائة و٣٢ في المائة على التوالي، مما ييسِّر تحقيق خفض لا بأس به بنسبة ٨,٠ في المائة و١٢,٤ في المائة في مجموع استهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون عالمياً.

وفي نهاية عام ٢٠١٢، بلغ محتوى حافظة اليونيدو الحافلة بالمشاريع المكرَّسة لإدخال الكفاءة في استخدام الطاقة في الصناعات لدى بلدانها الأعضاء مقدار ١٢٠ مليون دولار. ومن البلدان التي استفادت من مشاريع اليونيدو أثناء العام الاتحاد الروسي وإكوادور وإندونيسيا وأوكرانيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبوركينا فاسو وتايلند وتركيا وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وزامبيا والصين والفلبين وفييت نام وماليزيا ومصر والهند. وكان التركيز أثناء السنة على برامج بناء القدرات على أساس معيار إيزو ٥٠٠٠١ (معايير إدارة الطاقة) واستمثال أنظمة الطاقة. وتلقَّى أكثر من ١ ٥٠٠ شركة و٤٠٠ خبير تدريباً في هذا الشأن. ونتيجةً لتدخُّلات اليونيدو، اعتمد بَلدان اثنان معيار إيزو ٥٠٠٠١ بمثابة

معيار وطني لأنظمة إدارة الطاقة ومن المتوقَّع أن تحذو حذوهما بلدان أخرى في عام ٢٠١٣.

وأحرز المركز الدولي لتكنولوجيات الطاقة الهيدروجينية التابع لليونيدو، ومقرَّه اسطنبول في تركيا، تقدُّماً لا بأس به في تنفيذ ثلاثة مشاريع شارك في تمويلها الاتحاد الأوروبي في إطار برنامجه للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد كشف النقاب عن أول كوكبة في العالم من عربات ريكشا لنقل البضائع أو الركاب وقوامها ١٥ عربة تعمل بوقود الهدروجين في معرض السيارات لعام ٢٠١٢ في نيودلهي في كانون الثاني/يناير. واستغرق استكمال المشروع الذي بلغت تكلفته ١ مليون دولار ثلاث سنوات وهو مثال ساطع للتعاون ما بين بلدان الجنوب. وأعربت سري لانكا وبلدان أخرى عن الاهتمام بهذه العربات الثلاثية العجلات العاملة بوقود الهيدروجين، وليس هنالك ما يمنع من محاكاة المشروع في بلدان نامية أخرى حيث يشيع استخدام هذا النمط من العربات.

وطوال العام، واصلت اليونيدو توسيع نطاق شراكاتها مع القطاع الخاص والهيئات العمومية والمنظمات الدولية الأخرى في مجال الكفاءة في استخدام الطاقة في الصناعة. ومن شأن مذكِّرة تفاهم من المرتقب أن تُوقَّع مع الوكالة الهولندية – وهي وكالة ضمن وزارة الشؤون الاقتصادية في هولندا تركِّز

■ تحقّقت بعض النتائج الباهرة في إطار مشروع لليونيدو بشأن الكفاءة في استخدام الطاقة في الصناعة في جنوب أفريقيا. وقد شارك في تمويل المشروع، الذي استُهلّ في عام ٢٠١٠، حكومة جنوب أفريقيا وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة وأمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا، وهو يرمي إلى تحقيق تحوّل مستدام في ممارسات استخدام الطاقة في الصناعة في جنوب أفريقيا. كما يرمي المشروع أيضاً إلى تحسين إنتاجية منشآت الأعمال والقدرة التنافسية للمنتجات الصناعية لجنوب أفريقيا وإلى المساعدة على خلق فرص العمل وحمايتها والعمل في الوقت ذاته على خفض انبعاثات غازات الدفيئة على المستوى الوطني. ومن القطاعات الصناعية الفرعية التي يستهدفها المشروع تجهيز المنتجات الزراعية والمواد الكيميائية وأنواع الوقود السائل والهندسة الميكانيكية وإنتاج المركبات إلى جانب التعدين وتجهيز الفلزات المعدنية.

ويدعم المشروع إدخال وتطبيق معيار إدارة الطاقة إيزو ٥٠٠٠١ الجديد ويستخدم في الوقت نفسه منهجيتين للكفاءة في استخدام الطاقة بغية تحسين أداء الطاقة الصناعية في جنوب أفريقيا: نظم إدارة الطاقة واستمثال نظم الطاقة. وتشمل مكوّنات المشروع تقديم المساعدة لحكومة جنوب أفريقيا في وضع إطار لسياسة الكفاءة في استخدام الطاقة في الصناعة وفي بناء القدرات والتعزيز المؤسسي من أجل إدخال وتطبيق المعيار إيزو ٥٠٠٠١ وتدريب مجموعة أساسية من مهندسي الطاقة والممارسين. كما يشارك المشروع في الترويج لنظم إدارة الطاقة وتسييرها واستمثال نظم الطاقة والمنهجيات في منشآت صناعية مختارة.

وحتى اليوم، نظّم المشروع حوالي ٨٧ دورة تدريبية تتناول طائفة من الموضوعات شارك فيها ما ينوف عن ١٨٥٠ متدرّباً. وحظيت الدورات التدريبية التي تنظّمها اليونيدو في نظم إدارة الطاقة وفي خمسة تخصّصات لاستمثال نظم الطاقة – المضخّات والهواء المضغوط والمراوح والبخار والمحرّكات – بالاعتماد المهني الوطني في ظل مؤسسة جنوب أفريقيا للهندسة الميكانيكية. وقد مكّن المشروع أيضاً عدداً من المنشآت من خفض استهلاكها من الطاقة تخفيضاً هاماً بقدر ضئيل فقط من الاستثمار الرأسمالي، وفي بعض الأحيان ما يقرب من الصفر، والحفاظ في الوقت ذاته على مستويات الإنتاج فيها. وتعاون المشروع أيضاً مع الهيئات المعنية بالمعايير في جنوب أفريقيا وذلك لوضع المعايير الضرورية لإدخال وتنفيذ المعيار إيزو ٥٠٠٠١ (معايير إدارة الطاقة).

على الاستدامة والابتكار وأنشطة الأعمال الدولية والتعاون الدولي – أن توفّر إطاراً للتعاون في المستقبل بين المنظمتين في مجال النمو الاقتصادي المستدام.

وفي شباط/ فبراير، شاركت اليونيدو في تنظيم اجتماع في وارسو بشأن خارطة طريق من أجل إيجاد حلول لمسألة نقل وتخزين ثاني أكسيد الكربون استعداداً للمؤتمر الوزاري للتعاون بشأن الطاقة في منطقة بحر البلطيق، الذي سيعقد في أيار/ مايو ٢٠١٣ في برلين. ويأتي ذلك في أعقاب خارطة طريق لحجز الكربون وتخزينه في القطاع الصناعي التي استهلتها اليونيدو في عام ٢٠١١ بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة.

وانضمَّ المدير العام إلى بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة في إطار المنتدى العالمي للنمو الأخضر في شهر تشرين الأول/ أكتوبر. وقد أنشأت حكومة الدانمرك هذا المنتدى، الذي عُقد في كوبنهاغن، بالشراكة مع حكومة جمهورية كوريا وجرى تطويره بالتعاون مع المؤسسة العالمية للنمو الأخضر بمثابة شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل النمو الأخضر. وقد جمع المنتدى حوالي ٢٠٠ من قادة العالم من ممثّلي الحكومات ودوائر الأعمال والمالية والمجتمع المدني وذلك لتشجيع النمو الأخضر ولتصميم معمارية الاقتصاد الأخضر. وثمَّة حدث بعينه، كان موضع ترحيب من المشاركين، هو جلسة استراتيجية بشأن مؤشّرات الكفاءة في استخدام الطاقة

■ لمّا كان الوقود الأحفوري لا يغطّي سوى خُمس احتياجات البلد من الطاقة، فإنّ بوركينا فاسو تعتمد إلى حدّ كبير على الحطب والفحم لتلبية احتياجاتها من الطاقة. وكميات الحطب المتوفّرة قليلة. واستنزاف الغابات يؤدّي إلى التصحّر ويثير شواغل فيما يتعلق بالتنمية الريفية والتنوّع البيولوجي. وهو يؤدّي أيضاً إلى زيادة مقلقة في انبعاثات غازات الدفيئة.

والجعة المصنّعة محلياً من الذرة البيضاء، المعروفة باسم دولو، هي بالنسبة لغالبية السكان في بوركينا فاسو بديل معقول التكلفة للجعة المعبّأة في زجاجات. وتحضير الدولو، التي تصنع من الذرة البيضاء، مورد هام لنساء بوركينا في صناعة تقليدية تناقلتها الأجيال. وهنالك آلاف من المعامل والمنشآت الصغيرة في المنازل لتخمير الجعة في شتّى أنحاء البلد وحوالي ٤٠٠٠ منها في واغادوغو لوحدها. ويُعزى إلى معامل التخمير التي تستخدم مواقد دولو التقليدية خمس استهلاك الحطب في البلد. ويؤدّي انخفاض كفاءة الاحتراق فيها إلى فترات تسخين أطول، وبالتالي استهلاك قدر أكبر من الحطب. ورغم إمكانية تحقيق وفورات في الاستهلاك في حدود ٤٥ إلى ٦٠ في المائة بسهولة ويسر بتركيب مواقد أفضل، فإنّ الحرفيين المحليين كثيراً ما يجهلون مزاياها وما تنطوي عليه من وفورات في الوقت والتكاليف.

وثمّة مشروع استهلّته اليونيدو مؤخّراً لتشجيع الأخذ بتكنولوجيات تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة في صناعة تخمير الجعة في بوركينا فاسو يركز على مواقد التسخين الكبيرة المستخدمة في منطقة الهضبة المركزية، حول العاصمة. ويتناول مشروع السنتين الذي يموّله مرفق البيئة العالمية توفير التدريب والدعم والمشورة لنحو ١٠٠ من المصنّعين المحليين بشأن تحسين تصميم مواقد التسخين ومعايير الجودة لضمان الأداء الأمثل. ويرتّب المشروع لتمويل النساء اللواتي يمارسن أنشطة التخمير من خلال مؤسسة تمويل محلية ويعمل مع الجمعيات النسائية التي ستوفّر بدورها التدريب لهؤلاء النسوة وتكفل المنشآت الصغرية إزاء المصرف المحلي.

وسوف تروّج اليونيدو لنهج التجمّع لتحسين أداء المنشآت بتشجيع الكفاءة الجماعية واستمثال الإنتاجية وتحسين ظروف العمالة للنساء في هذا المجال. وسوف تحاول أيضاً أن تكفل استدامة المشروع بمساعدة البلد على وضع وتنفيذ مشاريع مواقد التسخين التي من شأنها اجتذاب التمويل من سوق تبادل الكربون. ويستهدف المشروع تركيب ما يزيد عن ١٠٠٠ موقد تسخين أفضل يتّسم بالكفاءة في استخدام الطاقة، وتدريب ٢٠ من القائمين على تطوير المشاريع في مجال تحديد المشاريع وتنفيذها في إطار أسواق تبادل الكربون، وتدريب ٥٠ من مشغّلي المشاريع على متطلّبات التسجيل والرصد لمشاريع سوق تبادل الكربون وإقامة منصّة من أجل التفاعل بين أصحاب المصلحة. والمشروع هو الأول من نوعه تنفّذه اليونيدو في بلد من أقلّ البلدان نمواً. ومن شأن المشروع أن يؤدّي إلى تخفيض سنوي يُقدّر بنحو ٤٠٠٠٠ طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وإلى تخفيض تركيزات الدخان وانبعاثات غازات الدفيئة وتخفيف الضغط عن الغابات في بوركينا فاسو.

نظَّمتها اليونيدو والمؤسسة العالمية للنمو الأخضر، انبثقت منها شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للعمل على تسريع وتيرة تعميم الممارسات والتكنولوجيات الفضلى المتاحة سعياً لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة في الصناعة. وتعمل اليونيدو، من خلال برنامج الصناعة الخضراء، على نحو وثيق مع المؤسسة المذكورة لتعبئة الموارد وضمان مشاركة القطاع الخاص ولوضع برنامج عمل ثنائي السنوات لأنشطة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر، اقترنت اليونيدو مع مؤسسة أخرى ضالعة في مجال حلول الطاقة المستدامة وذلك للمساعدة على تطوير المناطق الجبلية في أوروبا، وخصوصاً جبال الكربات في أوروبا الوسطى والشرقية. وقد وقَّع المدير العام لليونيدو مع رئيس الأكاديمية الأوروبية في بولتسانو في إيطاليا – وهي مركز خاص للبحوث ومواصلة التعليم – اتفاقاً يرمي إلى النهوض بالطاقة المستدامة والكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجدِّدة، ولوضع سياسات وشراكات إقليمية تتناول الطاقة المستدامة.

## مبادرة تقييم الطاقة العالمية

استهلَّ المدير العام لليونيدو رسمياً مبادرة تقييم الطاقة العالمية: نحو مستقبل مستدام، التي استُقبلت بوصفها أشمل عملية لتقييم الطاقة في أيِّ وقت، وذلك في حدث جانبي أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) في حزيران/ يونيه. وتمثِّل مبادرة تقييم الطاقة العالمية هذه، التي يتولَّى تنسيقها المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية، ومقرّه لاكسنبورغ في النمسا، العمل المتضافر لنحو ٥٠٠ من طليعة العلماء وخبراء الطاقة وواضعي السياسات من شتَّى مناطق العالم. وبالعمل مع شركاء آخرين، كانت اليونيدو ضالعة فعلياً في إعداد التقرير، لا سيما تلك الأجزاء منه التي تتناول الكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيات الكربون المنخفض.

ويقترح التقرير طائفة من المسالك للتنمية المستدامة القابلة للبقاء ويرسم معالم استراتيجيات وسياسات تدعم بلوغ أهداف الصحة البشرية والاستدامة البيئية، بما فيها تلك المكرَّسة في مبادرة الطاقة المستدامة للجميع. ويستوجب الأمر تفحُّص (أ) التحدِّيات العالمية الرئيسية وما يربطها بالطاقة؛ و(ب) التكنولوجيات والموارد المتاحة لتوفير أشكال الطاقة الكافية والحديثة والمعقولة التكلفة؛ و(ج) الهيكلية الممكنة لنظم الطاقة المقبلة الأنسب للتصدِّي لتحدِّيات القرن؛ و(د) السياسات والتدابير والمؤسسات والقدرات اللازمة لتحقيق مستقبل الطاقة المستدامة. وفي نطاق مشروع اليونيدو «مبادرة تقييم الطاقة العالمية: وضع الأدوات السياساتية للعمل معاً على خفض الافتقار إلى الطاقة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري»، أصدرت ورقتان إضافيتان بالتعاون مع المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقي. أمَّا الورقة الأولى فهي التحوُّل المقبل في مجال الطاقة: السبل الكفيلة بإحداث التحوُّل والخيارات والفرص المتاحة، وأمَّا الورقة الثانية فهي سبل الوصول إلى الطاقة الحديثة: تقييمها واستطلاع آفاقها. وعُقدت سلسلة من حلقات العمل لبناء القدرات بشأن مسالك وأدوات تحويل الطاقة الجديدة نظمتها اليونيدو ومرفق البيئة العالمية والشركاء المحليون في الرأس الأخضر (آذار/ مارس) والهند (نيسان/ أبريل) وأرمينيا (حزيران/ يونيه) لصالح واضعي السياسات الإقليميين. وقد خُطِّط لحلقات العمل هذه في بادئ الأمر لتكون بمثابة جهد للتوعية، بيد أنَّها أدَّت إلى إجراءات متابعة ملموسة وإلى وضع مقترحات مشروع مرفق البيئة العالمية – ٥ في البلدان المعنية.

وسوف تسخِّر اليونيدو المخزونَ الوافرَ لديها من الدراية في مجالات الكفاءة في استخدام الطاقة في الصناعة وعلم القياس واعتماد المعايير لتنفيذ مشروع جديد لمرفق البيئة العالمية في الصين. ويمثِّل المشروع الذي يتناول الكفاءة في استخدام الطاقة لمعدَّات نقل الحرارة في القطاعات الكيميائية والبتروكيميائية مشروعَ التعاون التقني الأول في اليونيدو الذي يركِّز على أداء الطاقة ومعايير الكفاءة من أجل المعدات الصناعية وفي الوقت ذاته يمثِّل حدثاً هامًّا لليونيدو بما أنَّه المشروع الأول لمرفق البيئة العالمية الذي يُطلب من اليونيدو تنفيذه في الصين.

# بناء القدرات من أجل تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعدّدة الأطراف

## بروتوكول مونتريال

بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، الذي اعتمد قبل خمس وعشرين سنة في عام ١٩٨٧، هو أول اتفاق دولي في تاريخ الأمم المتحدة حظي بالتصديق عالمياً. فهو يضمُّ ١٩٧ طرفاً، ومن ثمَّ أفضى إلى تخفيض بما يزيد عن ٩٧ في المائة في الاستهلاك والإنتاج العالميين للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون الخاضعة للرقابة.

وإحياءً لهذه المناسبة المتميّزة – والتي تصادف الذكرى السنوية العشرين لتعيين اليونيدو بمثابة الوكالة المنفِّذة لبروتوكول مونتريال – عمدت المنظمة إلى تنظيم احتفال دام أسبوعاً في مقرّها في فيينا في أيلول/ سبتمبر. وتضمَّن الاحتفال معرضاً فنياً وأنشطة توعية وأتاح الفرصة أمام الموظفين والزوار لتقاسم سجل النجاح المشرف الذي حقَّقه بروتوكول مونتريال خلال ربع القرن الماضي. وبعد بضعة أسابيع أزيح الستار رسمياً عن تمثال كُرِّس لحماية طبقة الأوزون في ساحة مركز فيينا الدولي. وتمثِّل المنحوتة، وقامتها ٣,٩ أمتار، الإلهة الصينية 'نووا' التي تقول الأسطورة إنَّها صهرت

بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبروتوكول مونتريال – أحد أنجح الاتفاقات البيئية في العالم – أُزيح الستار رسمياً عن تمثال كُرّس لحماية طبقة الأوزون في مركز فيينا الدولي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

صخرة سباعية الألوان لتسدَّ بها ثغرة في السماء، وهو تلميح واضح إلى تحدِّي العصر الذي يفرضه استنفاد الأوزون وتغيُّر المناخ. وقد تبرَّع بالتمثال الفنان الصيني حامي البيئة يوان زيكون الذي منحه برنامج الأمم المتحدة للبيئة لقب شفيع الفنون والبيئة في عام ٢٠١٠ عرفاناً بمسؤوليته الاجتماعية كفنان وإسهامه في حماية البيئة.

وجرى الاحتفال ببروتوكول مونتريال حول العالم سواء على أرض الواقع أم على شبكة الويب. ومن جملة أمثلة عديدة على ذلك عقد جلسات قرأ فيها كتَّاب أعمالهم في سانت بيترسبورغ بالاتحاد الروسي. وفي كيزون سيتي في الفلبين، اصطف طلبة مدارس ثانوية مرتدين زيًّا موحَّداً أخضر وأبيض تمثيلاً للرقم ٢٥، في حين شارك شباب الإمارات العربية المتحدة في مسابقة فيديوية أبرزت السبل التي ساعد فيها بروتوكول مونتريال على حماية الحياة على كوكب الأرض. وعجَّت شبكة الويب أيضاً برسائل التهنئة والتعليقات والنوادر، من البيت الأبيض في واشنطن العاصمة إلى راعي غنم محب للبيئة في دونيدن في نيوزيلندا.

ومرة أخرى احتلَّت اليونيدو المرتبة الأولى بين الوكالات المنفِّذة في إطار الصندوق المتعدِّد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال للمرة التاسعة على التوالي. وتعكف المنظمة على التوسُّع في عدد المشاريع التي تنهض بها بموجب بروتوكول مونتريال وفي عدد البلدان المستفيدة؛ وهي تنفِّذ حالياً ما مجموعه ٢٥٠ مشروعاً بموجب بروتوكول مونتريال في ٨٠ بلداً، يموِّلها الصندوق المتعدِّد الأطراف ووكالات ثنائية. كما تنفِّذ اليونيدو حالياً خمسة من مشاريع مرفق البيئة العالمية في بلدان الاقتصادات الانتقالية.

وكانت السنة المستعرضة سنة حاسمة بالنسبة لخطط إدارة الإنهاء المرحلي لمادة مركَّب الكلوروفلوروكربون المهلجن حيث إنَّ آخر مهلة لكي تجمِّد البلدان استهلاكها لهذا المركَّب عند مستوى الأساس هي بداية عام ٢٠١٣. وفي الوقت الراهن هنالك ٩٦ مشروعاً تنفِّذها اليونيدو بموجب بروتوكول مونتريال تتناول خطط إدارة الإنهاء المرحلي لهذا المركب، و٢٠ مشروعاً تتناول الإنهاء المرحلي لمادة بروميد الميثيل و٣٥ مشروعاً لإنهاء مركَّبات الكلوروفلوروكربون. وتنفِّذ اليونيدو أيضاً أربعة مشاريع إيضاحية للتخلّص من المواد المستنفدة للأوزون في الصين وتركيا والمكسيك ونيجيريا، وهي تُعِدُّ لمشاريع إيضاحية أخرى في مختلف المناطق. وتتزايد مشاركة مشاريع بروتوكول مونتريال في الترويج للتكنولوجيات الجديدة التي تتمتَّع بالقدرة على خفض نسبة استنفاد الأوزون إلى الصفر إضافة إلى قدرتها على خفض مستوى الاحترار العالمي. وتحرز اليونيدو تقدُّماً حثيثاً نحو تطوير خطة مناسبة لاحتساب الفوائد التي تعود على المناخ بفضل الأنشطة المتصلة ببروتوكول مونتريال والحصول على الدعم المالي من خارج نطاق الصندوق المتعدِّد الأطراف.

## التخلّص التدريجي من مركّب الكلوروفلوروكربون المهلجن

في أثناء السنة، تمَّت الموافقة على خطط لإدارة الإنهاء المرحلي لمادة مركَّب الكلوروفلوروكربون المهلجّن بالنسبة للبلدان التالية: إثيوبيا والأرجنتين وإريتريا وأوغندا والبحرين والبوسنة والهرسك

■ شركة البتراء للصناعات الهندسية شركة محلية أردنية متخصّصة في المعدات الراقية للتسخين والتهوية والتكييف، ومقرّها في عمّان. وقد نَمَت الشركة بسرعة منذ أن أُنشئت في عام ١٩٨٧ وأصبح عدد موظفيها اليوم ١ ٥٠٠ موظف. وفي إطار مشروع بدأ في عام ٢٠١٠، تساعد اليونيدو هذه الشركة على الاستغناء تدريجياً عن استعمال ١٢٥ ميغاطن من مادة HCFC-22 و١٠,٨ ميغاطن من مادة HCFC-141b في منتجات التكييف التي تصنّعها وذلك بالتحوّل إلى تكنولوجيا التبريد بواسطة الهيدروفلوروكربون وتكنولوجيا نفخ رغوة السيكلوبنتان، ممّا يسهم في الوفاء بالتزام البلد بتجميد استهلاك مركّب الكلوروفلوروكربون المهلجَن بحلول عام ٢٠١٣ وتخفيضه بنسبة ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وتصنّع الشركة وتصدّر إلى شتّى أنحاء العالم أكثر من ٦٠ نوعاً مختلفاً من معدّات التكييف التي سوف تتأثّر بعملية التحوّل، من مبرّدات ومكيّفات هواء ووحدات بمسارب مشطورة ووحدات مشطورة صغرى ووحدات معالجة الهواء.

وقد أولت حكومة الأردن أولويةً قصوى للمشروع لأنّ إلغاء مركّبات الكلوروفلوروكربون المهلجَن في القطاعات الأخرى لن تضمن الامتثال في الوقت المحدّد من جانب الأردن لهدف التخلّص التدريجي في العامين المحدّدين وهما ٢٠١٣ و٢٠١٥. ومن أوجه التقدّم المحرزة حتى الآن تطوير وإعادة تصميم وتصنيع النماذج الأولية للتجارب، حيث كشفت أحدث اختبارات أنظمة المبرّدات والمكيّفات أنّ النماذج الأولية المشحونة ببدائل لا تستنفد الأوزون تتمتّع عموماً بقدرات تبريد وزيادة في الكفاءة في استخدام الطاقة أعلى من النماذج الأقدم. ومن ثمّ عدّلت الشركة خط إنتاج الرغوة ممّا أدّى إلى الاستغناء عن ١٠,٨ ميغاطن من مادة HCFC-141b. كما أجرت تعديلات في خط التجميع وأدخلت تحسينات على خدماتها بعد البيع.

وتركيا والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا والسودان والصومال وغينيا وكوت ديفوار والكويت والمملكة العربية السعودية وموزامبيق وميانمار والنيجر ونيكاراغوا واليمن. وتمّت الموافقة على الدفعة الثانية من الخطط القائمة بالنسبة للبلدان التالية: إيران (جمهورية - الإسلامية) وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسانت لوسيا والصين وغواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكرواتيا ومصر والمغرب والمكسيك ونيجيريا.

وشرعت اليونيدو مؤخّراً في مشروع لمساعدة تركمانستان على الامتثال لأهداف إلغاء مركّبات الكلوروفلوروكربون المهلجَن بموجب بروتوكول مونتريال. وباتّباع نهج مرحلي، سوف يحظُر البلد استيراد المعدّات التي تحتوي هذه المركّبات ويفرض نظام حصص على الواردات من هذه المركّبات، بحيث يحقّق خفضاً بنسبة ١٠ في المائة في استهلاك هذه المركّبات بحلول عام ٢٠١٥ وبنسبة ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٩. ويعمل المشروع على تنسيق ورصد الأنشطة للاستغناء عن هذه المركّبات وعن المواد المستنفدة للأوزون وتعزيز التشريعات المتصلة بعمليات الرقابة. وقد وُضع برنامج العمل في صيغته النهائية أثناء السنة واستعانت اليونيدو بخدمات خبراء وطنيين ونظّمت عدداً من حلقات العمل لتوعية أصحاب المصلحة.

ومن المكوّنات الحيوية في المشروع عملية تدريب موظفي الجمارك وعناصر إنفاذ القانون لتعريفهم بقضية الأوزون لتمكينهم من تحسين الرصد والرقابة على الواردات من مركّبات الكلوروفلوروكربون المهلجَن والمعدّات التي تعتمد عليها. ومن شأن المواد التدريبية ومجموعات أدوات تعرّف هوية المواد المبرّدة أن تحول دون التجارة غير المشروعة بهذه المركّبات. وسوف تتولّى اليونيدو أيضاً تدريب ٣٠٠ تقني متخصّص بالتبريد من المؤسسات الحكومية والخاصة في كل البلد، انطلاقاً من النجاح الذي تحقّق في الدورات التدريبية السابقة على ممارسات التبريد الفضلى. ويجري تزويد كلٍّ من مكتب الأوزون في تركمانستان ومتاجر الخدمة بأدوات الاسترجاع والتدوير في هذا الشأن. وفي إطار مكوّن آخر من مكوّنات المشروع، سوف تشرح اليونيدو للعاملين في المختبرات كيفية اختبار مختلف عوامل التبريد من خلال سلسلة من المحاضرات والدورات العملية. ويجري تصميم حملات توعية الجمهور لإعلام أصحاب معدّات التبريد والجمهور عموماً بشأن البدائل الآمنة لمركّبات الكلوروفلوروكربون إلى جانب استراتيجية البلد للتخفيض التدريجي. وتتضمّن الحملات توزيع المنشورات وغيرها من مواد الإعلام وحلقات العمل والنشرات الصحفية والإعلانات على شاشة التلفزيون والسينما.

وتتطلَّب الالتزامات بموجب بروتوكول مونتريال من الصين أن تخفِّض إنتاج واستهلاك مركَّبات الكلوروفلوروكربون بنسبة ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. ولمَّا كانت الصين أكبر مستهلك لهذه المركبات فقد أبرمت اتفاقاً ذا شأن في عام ٢٠١١ لا يقتصر على تخفيض كبير في استهلاكها لمركَّبات الكلوروفلوروكربون فحسب بل ينصُّ على الأخذ بتكنولوجيات جديدة. ولمساعدة البلدان على بلوغ أهدافها، تنشط اليونيدو حالياً في مشروعين للبرهان على استخدام تكنولوجيا مبتكرة في مجال تكييف الهواء في الغرف. ويتناول المشروع الأول واحدة من كبريات مؤسسات تصنيع أجهزة الاستهلاك وأنظمة تكييف الهواء في الصين، وهي مجموعة Midea، ومقرّها في مقاطعة غواندونغ. ويتمُّ في إطار المشروع تحويل ٢٠٠ ٠٠٠ وحدة تكييف من استعمال مادة HCFC–22 إلى استعمال البروبان (HC-290)، وهو غاز طبيعي حميد يراعي الأوزون والمناخ ويمكن استعماله كعامل مبرِّد. ومن شأن ذلك أن يفضي إلى التخلُّص التدريجي من ٢٤٠ طنًّا متريّاً من مادة HCFC-22، أو ١٣,٢ طنًّا من مادة تنطوي على استنفاد الأوزون، ما يؤدِّي إلى ما يُقدَّر بنحو ٩٦٧ ٤٩٠ طنًّا متريّاً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. ويتناول المشروعَ الثاني شركةٌ متفرِّعةٌ عن مجموعة Midea، وهي شركة تجهيزات Meizhi المحدودة، ومقرّها في مقاطعة جويجيانغ، حيث يجري العمل على تحويل خط إنتاج ذي سعة سنوية قدرها ١,٨ مليون ضاغط يعتمد على مادة HCFC-22 إلى مادة HC-290. وسوف يفضي ذلك إلى تخفيض بحوالي ٨,٩ ملايين طن متري من انبعاث غاز دفيئة مكافئ لثاني أكسيد الكربون. ومن شأن الدروس المستخلصة من المشروعين أن يكون لها أثر عميق في إنتاج مكيِّفات الهواء في الصين وفي غيرها من البلدان.

وثمَّة مشروع مماثل يسير قُدماً أثناء السنة المستعرضة في جمهورية فنزويلا البوليفارية. ويرمي المشروع، الذي تبلغ تكلفته ١,٠ مليون دولار تموَّل من الصندوق المتعدِّد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، إلى تخفيض استهلاك مركَّبات الكلوروفلوروكربون المهلجَن في قطاع التبريد وتكييف الهواء بتوفير التدريب في مجال الاستعمال المسؤول لهذه المركَّبات، بما في ذلك ممارسات التشغيل والصيانة والخدمة في قطاعات التبريد وتكييف الهواء. ويتناول المشروع أيضاً جوانب الاحتواء والاسترجاع والتدوير. وقد أعدَّت اليونيدو الاختصاصات اللازمة للارتقاء بمرافق التدريب القائمة وقامت بشراء الأدوات المطلوبة. ووافقت الحكومة على تحديد مستوى مرجعي أساسي قدره ٢٢٠,٧ طنًّا تنطوي على احتمال استنفاد الأوزون بمثابة نقطة الانطلاق من أجل مواصلة خفض استهلاك مركبات الكلوروفلوروكربون المهلجَن. وهنالك مشاريع مماثلة تجري في إريتريا وباكستان وبيرو ومصر ونيجيريا.

وثمَّة حصيلة مبكِّرة وبارزة للعيان لمشروع يرمي إلى مساعدة الاتحاد الروسي على تحقيق هدف عام ٢٠١٥ الذي حدَّده بروتوكول مونتريال للتخلُّص التدريجي من مركَّبات الكلوروفلوروكربون المهلجن، وهي تصميم موقع جذاب على شبكة الويب: www.ozoneprogram.ru. وبوصفه أول بوَّابة روسية مكرَّسة لقضايا الأوزون، يقدِّم الموقع معلومات مفيدة عن طائفة واسعة من الموضوعات ذات الصلة بما فيها تشريع البلد بشأن الأوزون وتجارب البلدان الأخرى في مجال التخلُّص التدريجي من مركَّبات الكلوروفلوروكربون المهلجَن. ويوفِّر الموقع أيضاً معلومات مستحدَثة عن تطوُّر المشروع. والغاية الرئيسية من المشروع هي التخلُّص التدريجي المباشر من المركَّبات المذكورة – وبالدرجة الأولى HCFC-21 وHCFC-22 وHCFC-141b وHCFC-142b – ممَّا يصل إلى حوالي ٦٠٠ طن من احتمال استنفاد الأوزون في قطاعي إنتاج الرغوة وتصنيع أجهزة التبريد. ومن شأن التخلُّص التدريجي أن يسهم أيضاً في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بمقدار ١٥,٦ مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. ثانياً، سوف يمكِّن المشروع من نقل التكنولوجيات المبتكرة التي من شأنها عصرنة تلك المنشآت الصناعية التي تستخدم مركَّبات الكلوروفلوروكربون المهلجَن في إنتاج أجهزة التبريد المنزلية والطبية والتجارية والصناعية، وكذلك المنشآت التي تهتم بإصلاح وخدمة معدَّات التكييف والتبريد. ويمكن الأخذ بهذه التدابير من المضي في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بحوالي ١٠ ملايين طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون على امتداد خمس سنوات من خلال تخفيض استهلاك الطاقة.

وفي الفترة ما بين آذار/ مارس وتشرين الأول/ أكتوبر، عقدت اليونيدو عشرة اجتماعات للشبكات الإقليمية للمسؤولين الوطنيين عن الأوزون في مختلف أنحاء العالم. فقد عُقد اجتماعان في شهر آذار/ مارس، أحدهما في دومينيكا بشأن الشبكة دون الإقليمية للمسؤولين الوطنيين عن الأوزون في بلدان الكاريبي الناطقة بالإنكليزية وهايتي، والآخر في قيرغيزستان بشأن شبكة أوروبا وآسيا الوسطى. وعُقد في الأردن، في أيار/ مايو، الاجتماع الإقليمي المواضيعي حول التخلُّص تدريجياً من مركَّبات الكلوروفلوروكربون المهلجَن في البيوت المجهَّزة بنظام الرغوة، وأعقبه اجتماع مشترك في بوتان بشأن المسؤولين عن الأوزون في شبكتي جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. واجتمع في زامبيا، في أيار/ مايو أيضاً، المسؤولون عن الأوزون في شبكة ناطقة بالإنكليزية في أفريقيا، بينما اجتمع في شيلي في تموز/ يوليه المسؤولون عن الأوزون في شبكات المكسيك وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية وبلدان الكاريبي الناطقة بالإسبانية. وعُقدت في المملكة العربية السعودية، في أيلول/ سبتمبر، حلقة عمل إقليمية عن قواعد ومعايير المنتجات والخدمات التي تُستعمل فيها المواد المستنفدة للأوزون وحلقة عمل إقليمية عن دور الوسائط الجديدة في التوعية البيئية واجتماع المتابعة للمسؤولين عن الأوزون في

شبكة غرب آسيا. وعُقد في جيبوتي، في أواخر أيلول/ سبتمبر، اجتماع مشترك لشبكة المسؤولين عن الأوزون في أفريقيا الناطقة بالإنكليزية وبالفرنسية في جيبوتي في نفس الوقت الذي عُقد فيه اجتماع مماثل في بنما بشأن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفي الشهر التالي اجتمع في تايلند مسؤولون عن الأوزون من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ.

## التخلّص التدريجي من بروميد الميثيل

ثمَّة مجال آخر مكَّنت فيه اليونيدو البلدانَ من الوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول مونتريال هو إزالة بروميد الميثيل. واستفاد أكثر من ٢٠ بلداً نامياً من خبرة المنظمة في وضع وتنفيذ مشاريع الإيضاح والتخلُّص التدريجي من بروميد الميثيل ودرَّبت اليونيدو أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ مزارع في مختلف البلدان على استخدام البدائل غير الكيميائية مثل المعالجة الشمسية والتبخير البيولوجي والبخار.

وقد تَحدَّد موعد التخلُّص التدريجي الشامل لبروميد الميثيل للاستعمالات الخاضعة للرقابة في بداية عام ٢٠١٥. وكانت اليونيدو تركِّز على تلك المناطق حيث ما زال يستخدم فيها بروميد الميثيل لتبخير التربة وكذلك في معالجة ما بعد الحصاد للحبوب والمنتوجات الهالكة. وتمَّت الموافقة على مشروع تعاون تقني جديد لصالح كينيا في عام ٢٠١٢ للمساعدة في الإزالة النهائية لبروميد الميثيل في عمليات ما بعد الحصاد، بينما هنالك مشروع في الأرجنتين يساعد على وقف استعمال بروميد الميثيل في زراعة شتَّى أنواع فصيلة التوت والأزهار والخضار الخاضعة للحماية، باستخدام البسترة بالبخار كوسيلة بديلة. وقد ثبت نجاح بيان عملي للتكنولوجيا الجديدة إلى حدٍّ بعيد بحيث جرى توسيع الممارسة لتشمل البلد بأكمله. وفي زامبيا، تستهدف اليونيدو التخلُّص التدريجي التام من بروميد الميثيل في زراعة التبغ والزهور المقطوفة والبستنة وتطبيقات ما بعد الحصاد، بينما يتناول الأمر في الجزائر وتونس معامل تجهيز التمور. وفي أعقاب تقييم إيجابي، سوف تُعمَّم النتائج على بلدان أخرى منتجة للتمور.

والبستنة هي القطاع الوحيد الذي يستخدم فيه بروميد الميثيل في ليبيا والحكومة هناك مستعدَّة لوقف استخدامه قبل الموعد النهائي لعام ٢٠١٥ بوقت طويل شرط أن تتوفَّر لها المساعدة من الخارج. وبعد دراسة دقيقة للبدائل المتاحة وتبعاً لنوع المحاصيل والمزارعين، وقع خيار المزارعين في ليبيا على تشميس التربة بالاقتران بجرعات

■ ثمّة تقييم حديث العهد لما تقوم به اليونيدو من أعمال في مجال الملوّثات العضوية العصيّة خَلَصَ إلى أنّ «اليونيدو اضطلعت بدور حاسم في مساعدة البلدان على استكمال خطط التنفيذ الوطنية، التي شملت إنشاء قدرات تأسيسية للحكومة وعمليات جرد تمهيدية وإذكاء الوعي لدى واضعي السياسات. وقد انطلقت اليونيدو من خطط التنفيذ الوطنية لتطوير أكثر من ٣٠ مشروعاً من مشاريع الإيضاح والاستثمار بعد الخطط المذكورة. وقد أقيمت هذه المشاريع على أساس الأولويات القُطرية كما وردت في الخطط المذكورة. لقد كانت اليونيدو وما زالت تنهض بدور رئيسي في نقل التكنولوجيات غير القائمة على الاحتراق إلى البلدان النامية لتمكينها من معاملة الملوّثات العضوية العصيّة وإتلافها على نحو آمن».

منخفضة من المواد الكيميائية والتبخير البيولوجي والإنتاج في زراعة عديمة التربة واستخدام التطعيم. وفي عام ٢٠٠٥، طُلب من اليونيدو أن تساعد عدداً من تعاونيات المزارعين وكلِّية زراعة ومعهد بحوث وطني في التصدِّي لمسألة استخدام بروميد الميثيل في زراعة الخيار والفلفل والطماطم وغيرها من المنتوجات. وقد صدَّقت الهيئة المسؤولة على مشروع الاستثمار الناجم، بمساهمة ثنائية من حكومة إسبانيا، من أجل تنفيذ بروتوكول مونتريال في ليبيا. وتقوم اليونيدو بتنفيذ المشروع، بالتنسيق مع السلطات الليبية المعنية. وفي أثناء النزاع المسلَّح في عام ٢٠١١، توقَّف العمل في المشروع ولكنه استؤنف في عام ٢٠١٢ رغم بعض العوائق اللوجستية. وأمكن تسليم المعدَّات وقدَّمت اليونيدو التدريب المتخصِّص لنحو ١٠٠٠ من المزارعين و٣٠٠ من التقنيين بشأن الأساليب البديلة المقترحة. وتعتزم اليونيدو الآن تنظيم دورة لمدة يومين لتدريب المدرِّبين. ومن شأن المشروع أن يفضي إلى التخلُّص التدريجي التام من بروميد الميثيل في قطاع البستنة في ليبيا. وسوف تُستكمل الأنشطة المتبقِّية في عام ٢٠١٣.

وثمَّة مشروع استكمل مؤخَّراً في المغرب مكَّن البلد من التخلُّص من ١٠٦,٢ أطنان من بروميد الميثيل تنطوي على إمكانية استنفاذ الأوزون، يستخدمها حالياً المزارعون لتبخير ٢٠٠ هكتار من الفاصوليا الخضراء وحوالي ١٠٠ هكتار من القرعيات للوقاية من الديدان الخيطية وفيروس بقع البطيخ النخرية والفطريات. وتبيَّن أنَّ إضافة سماد عالي الجودة لإثراء التربة هو بديل مثالي يراعي البيئة ويمكن استخدامه زراعيا في حالات كثيرة. وكذلك وقع الخيار على التطعيم بمثابة تكنولوجيا بديلة ملائمة لزراعة البطيخ. ومن الخيارات الأخرى للفاصوليا الخضراء التبخير البيولوجي المقرون بالتشميس في الدورة الأولى، والمواد المخمِّرة عديمة التربة في الدورة الثانية والمواد الكيميائية في الدورة الثالثة. وقد تمَّ اختبار هذه التكنولوجيات من جانب المزارعين في المغرب وهي تُستخدم على نطاق واسع في عدد من البلدان. ومن المرتقب أن يحقِّق المغرب التخلُّص التدريجي التام من بروميد الميثيل بنهاية العام.

## اتفاقية استكهولم

شاركت اليونيدو منذ أواسط التسعينيات في الجهود الرامية إلى مواجهة المخاطر التي تهدِّد البيئة والصحة البشرية بسبب الملوِّثات العضوية العصيَّة التحلُّل، وبصفة أعمّ الملوِّثات الكيميائية. ونتيجةً لانبعاث هذه الملوِّثات عرضاً أو عمداً في البيئة، فإنَّها تنتشر على نطاق واسع في كل القارات، بما في ذلك مناطق مثل القطبين الشمالي والجنوبي حيث يشهد وجودها على قدرتها على التنقُّل دون هوادة من بقعة في العالم إلى أخرى.

وعندما دخلت اتفاقية استكهولم للملوِّثات العضوية العصيَّة حيِّز النفاذ في عام ٢٠٠٤، حدَّدت ١٢ من أخبث المواد الكيميائية في العالم من حيث دوامها في البيئة، وتراكمها العضوي والضرر الكبير الذي يمكن أن تتسبَّب فيه بعيداً عن منشئها.[١٤] وفي الوقت ذاته، أدركت الأطراف في الاتفاقية أنَّ هنالك موادَّ كيميائية أخرى قد تنطوي على مخاطر مماثلة تتهدَّد الصحة البشرية والبيئة واتَّفقت على عملية يمكن بموجبها استعراض المركبات السامَّة العصيَّة وإضافتها إلى الاتفاقية، شريطة أن تفي بمعايير معيَّنة من حيث الثبات والتهديد عبر الحدود. واتُّفق في عام ٢٠٠٩ على أول مجموعة من تسع مواد كيميائية جديدة يتعيَّن إضافتها إلى الاتفاقية؛ وأضيفت مادة كيميائية أخرى في عام ٢٠١١.

وقد تكون عملية استعراض وتحديث خطط التنفيذ الوطنية كلَّما أضيفت مواد كيميائية جديدة إلى القائمة عملية عسيرة بالنسبة للبلدان التي تفتقر إلى المقدرة التقنية المطلوبة. وتتمتَّع اليونيدو بالدراية المطلوبة لكي تساعد البلدان على تحديث خطط التنفيذ لديها. وحتى كانون الأول/ ديسمبر، تلقَّت المنظمة طلبات من ٤٠ بلداً تمَّت منها الموافقة على ١٢ تحديثاً لخطط التنفيذ الوطنية[١٥] وهنالك ٢٤ قيد النظر لدى مرفق البيئة العالمية[١٦] وما زال يتعيَّن تقديم ٤ منها (تونس ورواندا وسري لانكا وغابون).

وكان الهدف الأولي لدى اليونيدو هو مساعدة البلدان في وضع خطط التنفيذ الوطنية، وهو اشتراط إلزامي لكل الأطراف في الاتفاقية. ومنذ استكمال هذه الخطط، تحوَّل التركيز في عام ٢٠٠٧ إلى مساعدة البلدان على وضع وتنفيذ مشاريع ما بعد الخطط. وقد ركَّزت هذه المشاريع على بناء القدرات المؤسسية لتدعيم عملية التخلُّص التدريجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية إلى جانب الاستثمار في تكنولوجيات التخلُّص التدريجي. وكانت اليونيدو تعمل أيضاً مع بلدانها الأعضاء لاعتماد أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في إدارة النفايات والتجهيز الصناعي بغية الحدِّ من تشكُّل الملوِّثات العضوية العصيَّة غير

(١٤) المواد الكيميائية المرفقة أصلًا وعددها ١٢ هي: ألدرين وكلوردين ودايلدرين وإندرين وسباعي الكلور وسداسي كلورو البنزين وميركس وتوكسافين ومركبات ثنائية الفينيل المتعدِّد التكلور وثنائي كلورو ثنائي فينيل ثلاثي كلورو الإيثان والديوكسينات والفيورانات.

(١٥) أرمينيا وإندونيسيا والبوسنة والهرسك وتركيا وتوغو والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والسودان وصربيا والفلبين ومنغوليا.

(١٦) الأردن وإثيوبيا وإكوادور وبوركينا فاسو وبوليفيا (دولة – المتعدِّدة القوميات) وزامبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وسان تومي وبرينسيبي وسوازيلند وسيشيل وطاجيكستان وغينيا وكوستاريكا وليبريا وليسوتو والمكسيك وملديف وموزامبيق وميانمار ونيبال ونيجيريا وهندوراس.

■ صدّقت بيرو على اتفاقية استكهولم في عام ٢٠٠٥ وقدّمت خطة التنفيذ الوطنية لديها بخصوص الملوّثات العضوية العصيّة. ومع أنّ إنتاج مادة ثنائيات الفينيل المتعدّد التكلور محظور بموجب الاتفاقية في عام ٢٠٠١ نظراً لخصائصه المسبّبة للسرطان، فإنّ انتشار استعماله صناعياً على نطاق واسع طوال عقود من السنين يعني أنّه ما زال متوضعاً في المعدّات اليوم. وتستهدف اتفاقية استكهولم التخلّص التدريجي بحلول عام ٢٠٢٥ من المعدّات التي تحتوي ثنائيات الفينيل المتعدّد التكلور – من محوّلات أو مكثّفات أو غير ذلك من أوعية تحتوي مخزونات سائلة – ومعالجة وإزالة ثنائيات الفينيل المتعدّد التكلور المسترجعة بحلول عام ٢٠٢٨.

وفي عام ٢٠١٠، عكفت اليونيدو على تنفيذ مشروع لمساعدة بيرو على الوفاء بالمواعيد النهائية المحدّدة. والهدف الإجمالي من المشروع هو إرساء ممارسات إدارة سليمة بيئياً بشأن ثنائيات الفينيل المتعدّد التكلور وزيادة وتيرة التخلّص التدريجي من المعدّات والنفايات التي تحتوي ثنائيات الفينيل المتعدّد التكلور، مع التركيز بصفة خاصة على المرافق الكهربائية وأهمّ مستعملي الكهرباء. ويغطّي المشروع الدعم لإقامة بنية تحتية تنظيمية وللتدريب في التفتيش على ثنائيات الفينيل المتعدّد التكلور وتحليلها ومعالجتها وإزالتها ونقل التكنولوجيا وتدعيم المؤسسات الوطنية والمحلية والإعلام الجماهيري وإذكاء الوعي.

وقد أُحرز تقدّم لا بأس به في جرد ١٠ ٠٠٠ محوّل، حيث تمّت معاينة ٩٧ في المائة وتحليل ٢٧ في المائة في المختبر بحلول نهاية العام. وكجزء من المشروع، قدّمت اليونيدو المعدّات واللوازم للمختبر الوطني DIGESA – وهو الهيئة التقنية والتنظيمية لدى وزارة الصحة في بيرو والنظير الوطني – من أجل تحليل العيّنات التي تمّ الحصول عليها من خلال الجرد. وثمّة مسودة لتنظيم وطني بخصوص ثنائيات الفينيل المتعدّد التكلور قيد البحث مع أصحاب المصلحة قبل تقديمها للموافقة الوطنية. وثمّة أربع حلقات عمل إقليمية قدّمت المشروع إلى هيئات وطنية ومحلية وشركات كهربائية مستهدفة وقدّمت نظرة إجمالية عن المخاطر الصحية والبيئية التي تفرضها ثنائيات الفينيل المتعدّد التكلور وكذلك الإطار القانوني من أجل إزالتها. ويشكّل الإطار القانوني جزءاً من جوانب التآزر مع مشروع جارٍ آخر لمرفق البيئة العالمية ينفّذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شيلي وبيرو بخصوص الممارسات الفضلى لإدارة ثنائيات الفينيل المتعدّد التكلور في قطاع التعدين في أمريكا اللاتينية.

المقصود. ومع أنَّ غالبية مشاريع ما بعد الخطط هي في مرحلة التنفيذ، فإنَّ لدى اليونيدو قدراً كبيراً من مشاريع ما بعد الخطط قيد الوضع حالياً.

وفي أثناء عام ٢٠١٢، شاركت اليونيدو بنشاط في إعداد وثائق إرشادية لمساعدة البلدان في التصدِّي للمواد الكيميائية المدرجة حديثاً كجزء من مشروع يموِّله مرفق البيئة العالمية ويُنفَّذ بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث التابع للأمم المتحدة. وتشمل الوثائق الإرشادية في خطط التنفيذ الوطنية بشأن الملوِّثات العضوية العصيَّة الجديدة بموجب اتفاقية استكهولم: الإرشاد من أجل جرد حمض بيرفلورأوكتان السلفونيك والمواد الكيميائية المدرجة المتصلة به وكذلك أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية لاستخدامها، والإرشاد من أجل جرد إثيرات متعدِّد البروم ثنائي الفينيل وكذلك أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية من أجل التدوير والتخلُّص من النفايات في الأشياء التي تحتوي إثيرات متعدِّد البروم ثنائي الفينيل. وقد وُضعت الوثائق استجابة لطلبات الأطراف التماساً للمعلومات عن الملوثات العضوية العصيَّة المستخدَمة على نطاق واسع للأغراض الصناعية.

وشهدت اليونيدو اختتام عدد من المشاريع بنجاح في عام ٢٠١٢ ترمي إلى مساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية استكهولم. ونتيجة مشروع سنتين نفَّذته اليونيدو، تمكَّنت أرمينيا إلى حدٍّ كبير من تخفيض استخدام وانطلاق ثنائيات الفينيل المتعدِّد التكلور والملوِّثات العضوية العصيَّة في مبيدات الحشرات، محقِّقةً بذلك حماية البيئة وصحة السكان على السواء. وحقَّقت اليونيدو كلَّ الأهداف المرسومة في المشروع، مُرسيةً الأساس لتنفيذ اتفاقية استكهولم عالمياً.

وفي منغوليا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فرغت اليونيدو من نقل وتكليف تكنولوجيا معالجة ثنائيات الفينيل المتعدِّد التكلور وكذلك تدريب العاملين الوطنيين في الشركة المضيفة. وفي المغرب، استكمُلت قائمة تضمُّ ٤٨٦ ٢ محوِّلاً يشتبه في تلوُّثها بثنائيات الفينيل المتعدِّد التكلور وأحرز مختبر كُلِّف

بتحديد مدى التلوُّث فيها تقدُّماً في تحليل العيِّنات. وفي الصين ثمَّة مشروع جارٍ يتناول إدارة مبيدات الحشرات المتقادمة المحتوية على الملوِّثات العضوية العصيَّة وغيرها من هذه النفايات والتخلُّص منها على نحو سليم بيئياً، وهو يسير على ما يرام ومن المنتظر أن يتمخَّض عن نتائج مشجِّعة في المستقبل القريب. وهنالك مشروع آخر في الصين يتناول إدارة النفايات الطبِّية في مختلف مناطق البلد. والهدف من المشروع هو الارتقاء بمعدَّات الحرق وأنظمة التحكُّم بتلوُّث الهواء إلى مستوى أفضل التكنولوجيات المتاحة واستبدال المرافق المتقادمة بأساليب بديلة غير الحرق من شأنها أن تتجنَّب إطلاق الملوِّثات العضوية العصيَّة. ويقتضي التنوُّع الاجتماعي الاقتصادي والجغرافي والثقافي في البلد ضرورة أن تأخذ أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في الحسبان تخصُّص المؤسسات الطبية ونوع المعالجة ومرافق التصريف وتوفِّر البنية التحتية الملائمة.

وتعكف اليونيدو حالياً على مشروع جديد في الهند يستهدف إدخال مبيدات آفات بيولوجية ونباتية وبدائل أخرى لمبيد الحشرات ثنائي الكلور ثنائي الفينيل ثلاثي الكلوريتان المعروف بالمختصر 'دي دي تي' كخطوة أولى نحو التخلِّي عن الاعتماد على هذا المركَّب. ومن شأن ذلك أن يضمن بدوره سلامة الأغذية وتحسين أسباب المعيشة وحماية الصحة البشرية والبيئة على السواء. ومن شأن هذا المشروع، الذي يُنفَّذ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحكومة الهند والذي يموِّله مرفق البيئة العالمية، أن يبرهن على توفّر بدائل لمادة 'دي دي تي' وغيرها من الملوِّثات، تكون فعَّالة من حيث التكلفة ومقبولة اجتماعياً ومستدامة بيئياً.

وقد صدَّقت غالبية أقلِّ البلدان نمواً في أفريقيا على اتفاقية استكهولم وأعدَّت خطط التنفيذ الوطنية الخاصة بها. وقامت إجمالاً بوضع قوائم جرد أولية بالملوِّثات العضوية العصيَّة التحلُّل وحدَّدت العوائق التقنية والتنظيمية والمؤسسية التي تعترض سبيل تنفيذ اتفاقية استكهولم. وهنالك ثلاثة مشاريع تنهض بها اليونيدو في بلدان أعضاء في السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وذلك لمساعدة البلدان المعنية على وضع خطط التنفيذ الوطنية لديها قيد الممارسة العملية. وفي شرق أفريقيا وجنوبها، عُقد عدد من الاجتماعات وحلقات العمل في السنتين الماضيتين، تُوِّجت بدورة لتدريب المدرِّبين في أيار/ مايو في مجال صباغة النسيج وصقله في كمبالا في أوغندا، وفي مجال إدارة المواقع الملوَّثة في أديس أبابا في آب/ أغسطس. وبالنسبة لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدأ المشروع في عام ٢٠١١. وقد بدأ التخطيط لمشروع يتناول حرق النفايات في الهواء الطلق وإدارة المواقع الملوَّثة.

وتكملةً للمشاريع الآنفة الذكر، أقامت اليونيدو في النصف الأول من عام ٢٠١٢ منتدىً إقليمياً لأفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية لصالح أفريقيا ليكون بمثابة منصَّة غير رسمية لتقاسم البيانات والمعلومات. وقد افتتح المنتدى رسمياً أثناء الدورة العادية الرابعة عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، الذي عُقد في أيلول/ سبتمبر في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة.

الصورة: ©Photodisc

٥.

# الأدوات اللازمة لتحسين مصادر الرزق

**من شأن التحليل السليم القائم على الأدلّة أن يوفّر الأساس اللازم للمشورة السديدة التي تُترجَم بدورها إلى استراتيجيات وسياسات صناعية ملائمة للبلدان النامية والاقتصادات الانتقالية. وبفضل السياسات الصحيحة يمكن لأيّ بلد أن ينوّع قدرته الإنتاجية وأن يحسّن من مساهمة الصناعة في بلوغ الأهداف الإنمائية المحلية والعالمية على السواء. وتعمد اليونيدو، من خلال ما تقدّمه من خدمات استشارية في مجال التحليل ورسم السياسة، إلى تزويد الدول الأعضاء بالأدوات الكفيلة برسم الاستراتيجيات والسياسات الصناعية الملائمة.**

وتنهض اليونيدو بالبحوث التطبيقية والتحليل القائم على الأدلّة للنمو الاقتصادي والتغيير الهيكلي الصناعي وتعمِّم نتائج ما تتوصَّل إليه ضمن المنظمة وفي دوائر الممارسين في مجال التنمية. ومن هذا المنطلق تنادي بأهمية التنمية الصناعية المتسارعة وبتحسين القدرة التنافسية الصناعية بمثابة أدوات للحدِّ من الفقر والمساهمة في تنمية مستدامة تشمل الجميع.

ومن الأنشطة الجارية في هذا الميدان التجميع المنتظم للإحصاءات الخاصة بالتنمية الصناعية ونشر المنتجات الهامة من المعارف الموجَّهة نحو العمل، مثل تقرير التنمية الصناعية الذي هو من أبرز منشورات المنظمة، وتوفير التدريب التطبيقي من خلال معهد تنمية القدرات التابع لليونيدو. وتتَّخذ المساهمة الفكرية لليونيدو في سبيل التنمية الصناعية بمثابة أساس لما تقوم به من أنشطة التعاون التقني.

## الإحصاءات

إنَّ توفُّر إحصاءات دقيقة وعالية الجودة مسألة ذات أهمية حاسمة لليونيدو في جهودها من أجل دعم التنمية الصناعية المستدامة في بلدانها الأعضاء، ولا سيما عندما يتناول الأمر القيام ببحوث استراتيجية وتقديم مشورة في مجال رسم السياسة. وفي السنوات القليلة الماضية، وسَّعت اليونيدو إلى حدٍّ كبير من نطاق ما تمارسه من أنشطة إحصائية سواء من حيث التغطية أم من حيث تواتر توليد البيانات. وقبل سنتين، شرعت في نشر إحصاءات عن التعدين والمحاجر وتوفير الكهرباء والغاز والمياه، وفي عام ٢٠١٢ أصدرت الطبعة الثانية من الإحصاءات العالمية بشأن التعدين ومرافق الخدمات التي قامت بتوزيعها مؤسسة إدوارد إيلغار للنشر. وأصدرت اليونيدو أيضاً تقاريرَ فصليةً عن الاتجاهات العالمية السائدة في مجال التصنيع وقدَّمت تقديرات منتصف السنة لمعدَّلات النمو السنوية المرتقبة في مختلف مجموعات البلدان.

وسوف تتيسَّر كثيراً إمكانية وصول المستعمل إلى بيانات اليونيدو في العام المقبل بفضل إنشاء مجمع موحَّد للبيانات الإحصائية والأدوات اللازمة لتعميم البيانات أوتوماتياً بكفاءة، وهذه الأدوات قيد الإعداد حالياً وسوف تستكمل في النصف الأول من عام ٢٠١٣. وعندئذ سوف يتمكَّن المستعملون من تنزيل البيانات مباشرة من موقع المنظمة على الويب بدلاً من طلب الحصول على أقراص حاسوبية

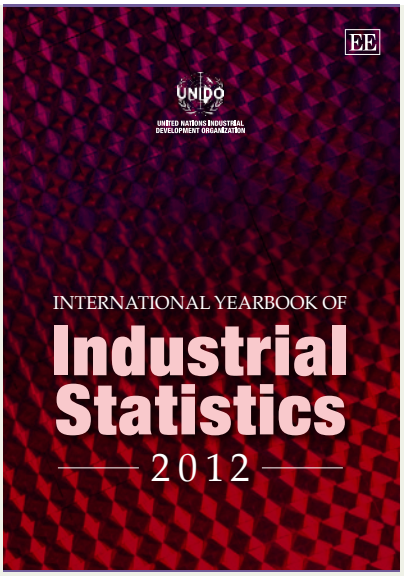


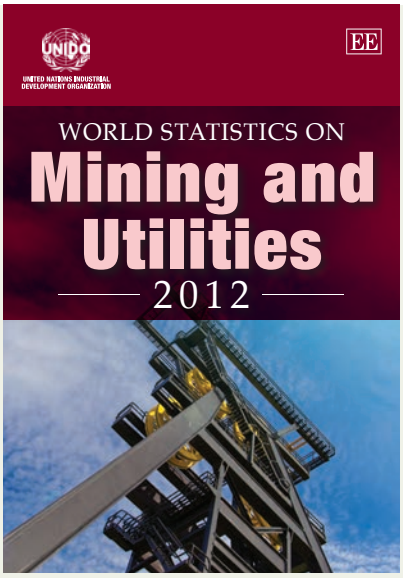


مدمجة ، مما يزيد دون شكّ من عدد مستعملي بيانات اليونيدو على صعيد العالم. وسوف تُدمج عملية تحديث البيانات ضمن عملية إنتاج الإحصاءات وسوف تتبع دورة حياتها الاعتيادية.

وقد واصلت اليونيدو، طوال العام، جمع البيانات عن المؤشِّرات الرئيسية للأنشطة الصناعية ووَزَّعت منتجاتها الإحصائية في شتَّى أنحاء العالم. وتمَّ القيام بجمع البيانات بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتتمتَّع اليونيدو بتكليف دولي من اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة من أجل جمع الإحصاءات الصناعية وتوليفها وتعميمها عالمياً. ويتمُّ التحقُّق من صحَّة البيانات القُطرية الواردة من المكاتب الإحصائية الوطنية وتُستكمل بتقديرات اليونيدو ويُرتقى بها من حيث إمكانية مقارنتها عالمياً. وقد تمَّ تجميع الجداول الإحصائية عن السنوات الأخيرة وعُرضت في الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية لعام ٢٠١٢. وإضافةً إلى الحولية الدولية والإحصاءات العالمية بشأن التعدين ومرافق الخدمات المذكورين أعلاه، أصدرت اليونيدو قرصين مدمجين يحتويان على إحصاءات صناعية رئيسية تتناول ١٢٧ من قطاعات التصنيع إلى جانب بيانات عن إنتاج هذه القطاعات والتجارة الخارجية والاستهلاك المحلي. وترد قائمة كاملة بالمنتجات الإحصائية الصادرة في عام ٢٠١٢ في التذييل «لام».

وقد أصدرت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة التصنيف الصناعي الدولي الموحَّد لجميع الأنشطة الاقتصادية بغية تصنيف البيانات الاقتصادية. وهو أداة أساسية، تُستعمل على الصعيدين الوطني والدولي، لدراسة الظواهر الاقتصادية وتعزيز إمكانية مقارنة البيانات دولياً وتشجيع وضع أنظمة إحصائية وطنية سليمة. ويتمَّ دورياً مراجعة التصنيف المذكور لكي يأخذ في الاعتبار المنتجات أو الصناعات الجديدة والناشئة ولكي يعكس التغيُّرات في تنظيم الإنتاج، الأمر الذي غالباً ما ينجم عن الابتكارات التكنولوجية. وواصلت اليونيدو في عام ٢٠١٢ جهودها لإدخال المراجعة الرابعة للتصنيف، واليوم يُبلِّغ أكثر من ٥٠ بلداً عن بياناته على أساس المراجعة الرابعة. وثمَّة سلاسل زمنية منذ عام ٢٠٠٨ متاحة في قاعدة البيانات. وتُنشر البيانات القُطرية بحسب التصنيف المبلَّغ عنه، ولكن البيانات المختزنة في أقراص مدمجة تُحوَّل إذا لزم الأمر إلى تصنيف موحَّد بحسب المراجعة الرابعة وذلك حفاظاً على إمكانية مقارنة السلاسل الزمنية التاريخية. وتعكف اليونيدو تدريجياً على تنفيذ المعايير الدولية بشأن تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية، بحسب توصية اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، وتستخدم حالياً لتطوير مستودع البيانات لدى اليونيدو (انظر أعلاه).

وثمَّة مشروع يقترب من الاكتمال يرمي إلى تعزيز جدوى مؤشِّر قياس الأداء الصناعي التنافسي بصفته أداة للترويج والدعوة الاستراتيجية إلى المناصرة لدى اليونيدو وأداة للمشورة في مجال السياسة العامة في يد الدول الأعضاء. ويعكف المشروع

■ إنَّ الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية التي تصدرها اليونيدو هي المنشور الوحيد الذي يزوّد خبراء الاقتصاد والمخطّطين وواضعي السياسة وأصحاب مشاريع الأعمال بنظرة إجمالية عن الاتجاهات العالمية في مجال التصنيع. ويمكن الاستعانة بالبيانات الواردة في الحولية لتحليل أنماط النمو وما يتصل بها من اتجاهات وتغيّرات هيكلية طويلة الأجل وأداء صناعي في كل من الصناعات. وهي توفّر إحصاءات عن أنماط العمالة والأجور والاستهلاك وإجمالي الإنتاج وغير ذلك من المؤشّرات الرئيسية. وتُظهر حولية عام ٢٠١٢ تباطؤاً في إنتاج الصناعات في عام ٢٠١١ رغم توقّعات التعافي في عالم التصنيع القائمة على أساس اتجاهات النمو الإيجابية في عام ٢٠١٠. وبيّنت التقديرات اللاحقة التي نشرتها اليونيدو من التقارير الفصلية أنّ معدّلات نمو التصنيع تراجعت سرعةً على صعيد العالم. ولئن كان تأثير موجة الركود الأولى أشدّ على البلدان الصناعية، فإنّ موجة الركود الثانية أثّرت على البلدان الصناعية والبلدان النامية على حدّ سواء. وقد تبدّى أثر عدم الاستقرار المالي في أوروبا في البلدان النامية من خلال تجارة السلع والحوالات والاستثمار الرأسمالي. وبدءاً من عام ٢٠١١، حدث تراجع في معدّلات نمو التصنيع في الاقتصادات الصناعية النامية والناهضة الرئيسية، وهي البرازيل والصين والهند. ومع ذلك تُسلّط الحوليةُ الضوءَ على نهوض البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا بمثابة مجموعة هامة من مراكز التصنيع العالمية الناهضة. وتنتج هذه البلدان أكثر من خُمس القيمة المضافة في الإنتاج الصناعي العالمي وكان المتوسط السنوي لمعدّل نمو هذه القيمة المضافة يُقدّر بنسبة ٥, ٨ في المائة طوال العقد الماضي.

على التحقُّق من صحَّة المؤشِّر ومكوِّناته بصفتها مقاييس للأداء الصناعي وعلى تحليل السلامة المنهجية لدمج المؤشرات في رقم دال واحد، وذلك بناءً على قواعد البيانات التي تتعهَّدها اليونيدو. وبمناسبة الذكرى العاشرة لنشر هذا المؤشِّر قرَّرت اليونيدو أن تصدره على شكل منشور قائم بذاته بدلاً من أن يكون جزءاً من تقرير التنمية الصناعية المعهود حيث كان يُستخدم منهجياً لتقييم قدرة البلدان على إنتاج وتصدير البضائع المصنِّعة على نحو تنافسي. ومن شأن هذه الخطوة أن تستقطب المزيدَ من الاهتمام بالمؤشِّر وأن تبرز المنظمة أكثر بوصفها أداةً لرسم السياسات.

وقد قُدِّم العمل المنهجي التفصيلي في إطار اجتماع لفريق خبراء تناول مؤشِّرات الأداء التنافسي وتصنيف البلدان عقد في آذار/ مارس وحضره خبراء في الاقتصاد والإحصاء ينتمون إلى وكالات دولية أخرى تُعنى بتوليد البيانات، ومنها اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي. وكان من بين الخبراء رجل الاقتصاد ها- جون شانغ من جامعة كامبردج ومايكل لاندسمان من معهد فيينا للدراسات الاقتصادية الدولي وإيوين أوسليفان من معهد الصناعة التحويلية في جامعة كامبردج ومايكل بينيدر من المعهد النمساوي للبحوث الاقتصادية. وبينما يرمي منشور عام ٢٠١٢ إلى التحقُّق من جديد من صحَّة الأسس النظرية التي يقوم عليها المؤشر، فإنَّ المنشورات المقبلة سوف تستكشف طائفةً أوسع من الأبعاد ذات الصلة بالأداء الصناعي. ومن المقرَّر أن يصدر المنشور في آذار/ مارس ٢٠١٣.

والتعاون شرط أساسي لا غنى عنه في ميدان الإحصاءات الصناعية. وطوال عام ٢٠١٢ بقيت المنظمة على اتصال وثيق بمكاتب الإحصاءات الوطنية وكذلك شُعب الإحصاء في وزارات الصناعة. ودُعيت إلى زيارة مكاتب الإحصاءات الوطنية في الاتحاد الروسي وإكوادور وتايلند وعُمان وغابون حيث وفَّرت المشورة وساعدت في صياغة مشاريع التعاون التقني وشاركت في بعثات تقصِّي الحقائق فيما يتعلق بالبرامج الإحصائية الصناعية الجارية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر استقبلت اليونيدو وفداً من المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا في المكسيك لمناقشة التعاون الثنائي بشأن تبادل البيانات الإحصائية الصناعية إلى جانب مسائل تنسيق الأنشطة الإحصائية.

وبناءً على طلب وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة والسياحة في غابون، تعكف اليونيدو حالياً على إعداد مشروع لتعزيز نظام الإحصاءات الصناعية في البلد. ويمكِّن المشروع غابون من توليد بيانات قابلة للمقارنة دولياً عن إحصاءات هيكلية الأعمال (من قبيل العمالة أو القيمة المضافة، مثلاً) ومؤشِّرات رئيسية قصيرة الأجل، بما في ذلك الأرقام التأشيرية الفصلية للإنتاج من أجل الصناعة. وسوف تجري اليونيدو في

إطار هذا المشروع تعداداً صناعياً وتقيم سجلاً لأنشطة الأعمال. وتعود الإحصاءات العالية الجودة بالنفع على مستعملي البيانات في الوكالات الحكومية في مجال رسم استراتيجيات التنمية الصناعية ورصدها، وفي القطاع الخاص من خلال استبانة القطاعات الدينامية وفرص الأعمال، وفي مؤسسات البحوث للتعمُّق في فهم عملية التصنيع.

وكانت اليونيدو شريكاً رئيسياً في الأنشطة الإحصائية الدولية. فقد شاركت في الدورة السنوية للجنة الإحصائية للأمم المتحدة وفي اجتماع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في مقر الأمم المتحدة في شباط/ فبراير. وقدَّمت المنظمة، بوصفها عضواً في اللجنة المعنية بتنسيق الأنشطة الإحصائية، ورقةً مشتركةً عن التنسيق الدولي للأنشطة الإحصائية بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للاتصالات. واليونيدو عضو بارز أيضاً في عدد من أفرقة مهام اللجنة المذكورة وغيرها من اللجان الدولية. وفي دورة شباط/ فبراير، شكَّلت اللجنةُ الإحصائية في الأمم المتحدة لجنةَ خبراء تُعرف باسم فريق مدينة أولان باتور المعني بالإحصاءات من أجل الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية، ويشارك في رئاسته مكتب الإحصاءات الوطنية في كلٍّ من أستراليا ومنغوليا. وعُقد الاجتماع الأول في آب/ أغسطس في أولان باتور وشاركت فيه اليونيدو كعضو في اللجنة التوجيهية. وحضرت المنظمة أيضاً الدورة السنوية للجنة المعنية بالإحصاءات في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي والدورة الثنائية السنوات للجنة المعنية بالإحصاءات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وفي أيار/ مايو، شاركت في اجتماع نظَّمته اللجنة الاقتصادية لأوروبا تناول الإحصاءات المتصلة بتغيُّر المناخ لصالح المنتجين والمستعملين عقد في جنيف، سويسرا. وفي أيلول/ سبتمبر، حضرت المنظمة حلقة عمل للأمم المتحدة بشأن سجلات الأعمال التجارية للبلدان النامية عُقدت في واشنطن العاصمة.

وبالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، عقدت اليونيدو حلقة عمل إقليمية طوال أربعة أيام في الدوحة في شهر أيار/ مايو دارت حول الإحصاءات الصناعية والتصنيف الصناعي. وكانت الموضوعات الرئيسية التي تناولتها حلقة العمل، التي استهدفت البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دور الإحصاءات الصناعية، والتوصيات الجديدة من أجل الإحصاءات الصناعية، والمراجعة الرابعة للتصنيف الصناعي الدولي الموحَّد لجميع الأنشطة الاقتصادية، واستخدام البيانات الإدارية للأغراض الإحصائية. وأعقبت هذه الحلقة في أيلول/ سبتمبر ومرة أخرى في كانون الأول/ ديسمبر حلقتا عمل تشكِّلان جزءاً من برنامج تدريبي متقدِّم يتناول الأطر التحليلية والمعلومات الإحصائية لدعم تحليل السياسات. وتضمَّنت الحلقتان أيضاً استعراضاً للمنهجية المستخدَمة لقياس التنافسية في قطاعات التصنيع الوطنية وللمؤشِّرات الإحصائية للأداء الصناعي وكذلك لتنفيذ هذه المفاهيم باستخدام مختلف قواعد البيانات. وقد صُمِّم هذا البرنامج التدريبي، الذي قامت به اليونيدو ومجلس التعاون في الدوحة، من أجل المتخصِّصين العاملين في القطاعات الحكومية وشبه الحكومية بما فيها وزارات التجارة والاقتصاد والمصارف المركزية والجمارك وغيرها من مستودعات الإحصاءات.

وتلقَّى إحصائيون واقتصاديون من ١٢ بلداً ناطقة بالفرنسية، أغلبها من أقل البلدان نمواً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تدريباً من اليونيدو في كانون الأول/ ديسمبر من شأنه أن يمكنهم من وضع مشاريع التعاون التقني الخاصة بهم في مجال الإحصاءات. وفي أثناء حلقة عمل إقليمية عُقدت في ياوندي حول المفاهيم والطرائق وأساليب التحليل الأساسية للإحصاءات الصناعية، أحيط المشاركون، ومعظمهم تابع لمكتب الإحصاءات الوطني أو الوزارة ذات الصلة في بلدهم، علماً بأحدث المراجعات في التوصيات ومعايير التصنيف الدولية. وقُدِّمت نميطة إضافية تناولت قياس الأداء الصناعي.

وثمَّة مشروع استُهلَّ مؤخَّراً في جمهورية تنزانيا المتحدة يرمي إلى تعزيز قدرة الإحصاءات الصناعية سواء في الجزء القاري أم في جزيرة زنجبار. وقد نظَّمت اليونيدو حتى الآن دورات تدريبية للعاملين في مجال الإحصاءات الصناعية، وأرست نظاماً لإجراء عمليات مسح صناعي سنوية تفضي إلى إحصاءات صناعية قابلة للمقارنة وإلى مؤشِّرات أداء صناعية من أجل رسم السياسات الصناعية القائمة على الأدلَّة. وفي نهاية المشروع سيكون المكتب الوطني للإحصاءات في البلد قادراً على إجراء عمليات مسح صناعي سنوية وتعهُّد البيانات وتعميمها ووضع مؤشِّرات في هذا الشأن تلبية لمتطلّبات رسم السياسات.

## البحوث والسياسات

في قرار اعتمد في أواخر عام ٢٠١١،[١٧] طلب المؤتمر العام في دورته الرابعة عشرة إلى المدير العام أن «يعتمد، في حدود الموارد المتوفِّرة لدى اليونيدو، أنشطةً من أجل تعزيز دور اليونيدو في تزويد البلدان النامية بالمشورة والتوجيهات في مجال الاستراتيجيات والسياسات الصناعية». وفي شباط/ فبراير أنشأ المدير العام فريق

(١٧) قرار المؤتمر العام م ع-١٤/ ق-١ «الأنشطة التي تضطلع بها اليونيدو في مجال السياسات الصناعية من أجل تعزيز الإدماج الاجتماعي»..

”تثني **المجموعة [الأفريقية] على الجهود** التي تبذلها المنظمة والتي ترمي إلى تعزيز أنشطتها في مجالات البحوث الاستراتيجية والمشورة في رسم السياسات، وتحثّ المنظمةَ على المثابرة في تقديم خدماتها ودعمها للدول الأعضاء في هذا الميدان الهام.“

بيان تقدّمت به المجموعة الأفريقية في الدورة الأربعين لمجلس التنمية الصناعية

بحوث ومشورة سياساتية اضطلع بوظائفه رسمياً في نيسان/ أبريل وشرع في تقديم الحصائل بما يتماشى مع توجيهات المؤتمر العام. وشملت أنشطته أثناء السنة خدمات إسداء المشورة السياساتية إلى الدول الأعضاء وما يتصل بها من بحوث في شكل دراسات وتقارير وحلقات عمل ومساهمات في المؤتمرات، باستخدام الموارد البشرية والمالية المتوفِّرة لديه وفي إطار مشاريع التعاون التقني لدى اليونيدو، كما يرد تفصيله أدناه.

## البحوث

صيغت مفاهيم أنشطة البحوث التي تضطلع بها اليونيدو في شكل أدوات لتعزيز قدرة اليونيدو على استبانة الممارسات الفضلى للنهوض بالتنويع والقدرة التنافسية والتغيُّر الهيكلي في مجال الاقتصاد في بلدانها، بينما تضمَّن إمكانية الاستدامة البيئية في قطاعاتها الصناعية وتسهم في الإدماج الاجتماعي.

## التنويع الاقتصادي

لئن افترضنا أنَّ أسعار السلع سوف تبقى مستقرَّةً لعدد من السنين فإنَّ تقلُّبها على المدى الطويل يضطر البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، والتي غالباً ما تعتمد اعتماداً كبيراً على إنتاج السلع الأولية، إلى تنويع هياكلها الاقتصادية من خلال تعزيز قطاعاتها الصناعية والقطاعات الكثيفة الاعتماد على المعارف. ومع ذلك، هنالك العديد من المزالق في الطريق إلى التنويع الصناعي من خلال عمليات استئجار الموارد التي غالباً ما تضيع في استثمارات تعوزها الكفاءة. ومن أهمِّ التحدِّيات التي تواجه البلدان النامية الغنية بالموارد هو صوغ السياسات والاستراتيجيات الملائمة لدعم الكفاءات الصناعية الدينامية والمستدامة.

وما زالت الاقتصادات الأفريقية تعتمد على طائفة محدودة من المنتجات الأولية، حيث يُعزى إلى سلعة واحدة أكثر من ٥٠ في المائة من إيرادات التصدير في أكثر من ٢٠ بلداً. وتصدِّياً لهذه المسألة، نظَّمت اليونيدو ومفوَّضية الاتحاد الأفريقي مؤتمراً دام يومين تناول استراتيجيات النهوض بالتنويع في أفريقيا، مع التركيز على الاستثمار في قطاعي الأعمال التجارية الزراعية وصناعة المستحضرات الصيدلانية . وشجَّع هذا المؤتمرُ، الذي عُقد في أديس أبابا في حزيران/ يونيه، التعاونَ في مجال الاستثمار بين الشركات الأفريقية والشركات في الاقتصادات المتقدِّمة والناهضة وكان بمثابة منتدىً لروابط مؤسسات الأعمال بين أصحاب المصلحة، ولا سيما شركات القطاع الخاص. وكانت الغاية في نهاية المطاف هي التقاء الشركات العاملة في قطاعي الأعمال التجارية الزراعية وصناعة المستحضرات الصيدلانية في أفريقيا بغية الاتفاق على تدابير محددة وعملية للنهوض بالتنوُّع الاقتصادي. وقد عُقد هذا المؤتمر تحضيراً لقمة الاتحاد الأفريقي في تموز/ يوليه حول موضوع «تحفيز التجارة بين البلدان الأفريقية». ودارت جلسة خاصة حول التنوع الاقتصادي أتاحت الفرصة للممثِّلين من القطاع العام والقطاع الخاص وكذلك للأوساط الجامعية كيما يتبادلوا تجاربهم ومعارفهم بخصوص السياسات التي تنطبق على اقتصادات الدخل المنخفض والمتوسط في أفريقيا.

وفي أثناء المؤتمر، قدَّمت اليونيدو ورقة عمل نُشرت مؤخَّراً بشأن استراتيجيات التنويع الاقتصادي: محرِّك رئيسي للثورة الصناعية الجديدة في أفريقيا، وهي تتناول التحدِّيات والفرص التي تواجه البلدان الأفريقية في سعيها نحو اقتصاد أكثر تنوُّعاً يقلِّل من الاعتماد على تصدير السلع غير المجهَّزة. وثمَّة تقرير أشمل، بعنوان

تشجيع التنويع الصناعي في الاقتصادات الكثيفة الاستخدام للموارد – تجارب منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة آسيا الوسطى، نُشر في حزيران/ يونيه وهو يبحث في نطاق الإدماج الرجعي الذي يتمثَّل في شراء شركات التوريد بشأن البلدان المصدِّرة للسلع، لا سيما الفلزات المعدنية.

وفي نيسان/ أبريل، نشرت اليونيدو ورقة عمل بعنوان تفكيك تطوُّر التصنيع: دور المزايا النسبية ونمو الإنتاجية والظروف الخاصة بكلِّ بلد. وتتناول الدراسة بالتحليل الأنماط المتطوِّرة في الصناعات التحويلية في البلدان النامية والتغيُّرات المقابلة في الإنتاجية. وقد أعقب ذلك في أيار/ مايو ورقة عمل في نفس السلسلة بشأن استراتيجيات التنويع الاقتصادي: محرِّك رئيسي للثورة الصناعية الجديدة في أفريقيا.

وفي كانون الأول/ ديسمبر، أصدرت اليونيدو ورقة عمل وازنت فيها مزايا التنويع إزاء التخصُّص كاستراتيجيات بديلة من أجل التنمية الاقتصادية، سواء من حيث الإنتاج أم الصادرات. وثمَّة ورقة أخرى بعنوان تنمية التصنيع الذي يشجِّع العمالةَ في البلدان الكبيرة تبحث في أنماط عمالة التصنيع وتقترح مسارات التنمية التي تدعم النهوض بعمالة التصنيع وتكبح من وتيرة انخفاض العمالة أثناء مرحلة النضوج في عملية التصنيع.

## القدرة التنافسية

شرعت اليونيدو في العمل في عام ٢٠١٢ على وضع مشروع لإسداء المشورة السياساتية في جنوب أفريقيا. ومن شأن المشروع الرائد أن يدعم وزارة التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا في وضع إطار للرصد والتقييم من أجل برنامج تعزيز القدرة التنافسية في التصنيع الذي استُهلَّ مؤخَّراً. والغرض من البرنامج هو أن يوفِّر حوافزَ للمصنِّعين من شأنها أن تحسِّن قدرتهم التنافسية وتضمن الحفاظ على وظائف العمل. وسيكون في مقدور البرنامج الجديد أن يستفيد من المزيج الفريد من نوعه لدى اليونيدو في مجال رصد وتقييم برامج الدعم للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة وكذلك في تقييم قدرتها التنافسية الصناعية. وسوف يُنفَّذ المشروع الرائد، المرتقب أن تموِّله وزارة التجارة والصناعة، في عام ٢٠١٣.

ويؤكِّد اعتماد خطة استشرافية لمدَّة ١٥ سنة، تسلِّم بأن الصناعة هي المحرِّك الرئيسي للتحوُّل الاجتماعي الاقتصادي، الأهمية التي توليها حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة إلى التصنيع بوصفه الحافز الرئيسي لتحويل الاقتصاد وتوليد النمو المستدام والحدِّ من الفقر. وكجزء من مشروع لبناء القدرات في مجال السياسة، شاركت اليونيدو مع وزارة الصناعة والتجارة ولجنة التخطيط في مكتب الرئيس في وضع تقرير القدرة التنافسية الصناعية في تنزانيا لعام ٢٠١٢. ويلقي التقريرُ الضوءَ على الأداء الصناعي في البلد ويحلِّل التحدِّيات والفرص الرئيسية في دوائر الصناعة ويتقدَّم بتوصيات سياسات ملموسة من أجل التنمية الصناعية. وقد وضعت اليونيدو أيضاً تحليلاً يقوم على أساس المسح للحالة الراهنة من حيث المهارات الصناعية المتوفِّرة في البلد. وسوف يتمُّ دمج الإطار المفاهيمي ونواتج البحوث ضمن مجموعة أوسع من أدوات السياسة الصناعية بشأن المهارات الصناعية، من المزمع أن تصدر في أوائل عام ٢٠١٣.

ونظراً لسرعة حركة الاقتصاد، يتعيَّن على فييت نام تكييف استراتيجياتها وسياساتها الصناعية مع التحدِّيات الجديدة. وتضطلع اليونيدو حالياً في مشروع مموَّل في إطار توحيد الأداء في الأمم المتحدة لاستحداث قدرة وطنية ضمن الاندماج مؤخَّراً في وزارة الصناعة والتجارة في فييت نام بغية تحريك عملية السياسة الصناعية. وفي إطار هذا المشروع، قدَّمت اليونيدو التدريب للشبَّان من الموظفين العاملين في التشخيص الصناعي والتحليل القطاعي للقدرة التنافسية وتحليل سلسلة القيمة مع التركيز الخاص على القدرة التنافسية في التجارة. وقد كُلِّفت فرقة من المشاركين بالانضمام إلى فريق متخصِّص معني بالقدرة التنافسية الصناعية في إطار الوزارة الجديدة وذلك لرصد الأداء في مجالي الصناعة والتجارة على أساس دائم. وكان من أولى المنجزات التي حقَّقتها الفرقة نشر تقرير القدرة التنافسية الصناعية في فييت نام لعام ٢٠١١ في جهد مشترك مع اليونيدو. وانطلاقاً من منهجية اليونيدو الراسخة، يركِّز التقرير على قطاع التصنيع وذلك لمساعدة واضعي السياسات على تحديد المجالات الرئيسية للتدخُّل بغية حفز القدرة التنافسية الصناعية. وهو يقارن الأداء الصناعي في فييت نام مع مثيله في بلدان أخرى في المنطقة ويُسلِّط الضوءَ على المسارات الاستراتيجية لتعميق عملية التصنيع. ومن النتائج الأخرى التي حقَّقها المشروع حتى الآن هي إدراك أفضل لدى كبار المسؤولين الحكوميين للعوامل المحرِّكة للقدرة التنافسية الصناعية، ولا سيما دور تنمية المهارات.

وفي نيسان/ أبريل، تلقَّى واضعو السياسات، الذين ينتمون إلى الوزارات المعنية في فييت نام، تدريباً على المستوى التنفيذي في معهد تنمية القدرات التابع لليونيدو (انظر أدناه). وقُدِّم المزيد من التدريب على تحليل اليونيدو للقدرة التنافسية القطاعية وسلسلة القيمة في هوي آن، فييت نام، في تموز/ يوليه لأعضاء الفريق المعني بالقدرة التنافسية الصناعية ولممثِّلين من القطاع العام. وقد ركَّز التدريب على سلاسل القيمة في الصناعة الزراعية مثل البن والأرز وكذلك في سلسلة القيمة في الصناعة السمكية، بما في ذلك الأسماك والقشريات. وفي نفس الشهر، نظَّمت اليونيدو ندوة عن الخبرات المتوفِّرة لتعزيز جودة نظام التدريب الحرفي من

أجل الصناعة والتجارة في فييت نام، بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة. وكان الغرض من الندوة هو المساهمة في النقاش الراهن الدائر حول وضع نظام التدريب الحرفي في فييت نام وطرح التحدِّيات المقبلة واستخلاص الدروس من الممارسات الدولية الجيدة. وسوف يتمُّ التطرُّق لقابلية الاستدامة من جانب الفريق المعني بالقدرة التنافسية الصناعية أثناء المرحلة الثانية من المشروع ومن خلال المزيد من بناء القدرات.

## التغيّر الهيكلي

بدأ العمل في عام ٢٠١٢ بشأن تحضير العدد التالي من تقرير التنمية الصناعية المزمع نشره في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. وموضوع تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٣ هو: التنمية الصناعية المستدامة: التغيُّر الهيكلي وإيجاد فرص العمل. وسوف تتولَّى هيئةُ تحرير داخلية متعدِّدة التخصُّصات وضعَ هيكلية مشروحة للتقرير ورصد عملية الصياغة التي يشارك فيها مستشارون كبار خارجيون وفريق تحرير داخلي ينتمي إلى وحدات مختلفة في المنظمة. وقد عُقدت أولى حلقات عمل المحرِّرين في تشرين الثاني/ نوفمبر.

وفي آب/ أغسطس، شاركت اليونيدو مع جامعة الأمم المتحدة – معهد ماسترخت للبحوث الاقتصادية في الابتكار والتكنولوجيا في عقد ورشة عمل في فيينا حول الدروس المزمع استخلاصها من عمليات التصنيع في أبرز اقتصادات العالم الناهضة. ومن الممكن اتِّباع السبل التي سلكتها مجموعة البلدان الناهضة – وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا – من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحدِّ من الفقر من خلال التحوُّل الهيكلي في صناعاتها التحويلية بمثابة نموذج تحتذيه البلدان النامية التي تأمل محاكاة نجاح بلدان المجموعة والبلدان الصناعية التي تسعى إلى استعادة الدينامية الاقتصادية.

وحتى الآن لم يتعمَّق المجتمع الدولي بما فيه الكفاية للوقوف على الأسباب التي دفعت النمو في مجموعة البلدان الناهضة المذكورة أو دروس السياسات التي يمكن استخلاصها من هذا النمو. وتعكف المنظمة والمعهد حالياً على سدِّ هذه الثغرة في معرض التحضير للتقرير الرئيسي المزمع نشره في عام ٢٠١٣. وسوف تركِّز المنظمة والمعهد في التقرير على المسائل المتعلقة بالتغيُّر الهيكلي والتنمية الصناعية المستدامة والعمالة والفقر. وكانت حلقة العمل التي عُقدت في آب/ أغسطس، والتي انضمَّ فيها الخبراء الدوليون المكلفون بإعداد التقرير إلى ممثِّلي الحكومات والمنظمات الدولية والأوساط الجامعية، بمثابة اجتماع تحضيري لإعداد التقرير. وقد جرى تقديم كتيِّب يعرض حصيلة حلقة العمل، بعنوان التغيُّر الهيكلي والحدُّ من الفقر والسياسة الصناعية في مجموعة البلدان الناهضة في إطار نشاط مواز نُظِّم أثناء الدورة الأربعين لمجلس التنمية الصناعية في تشرين الثاني/ نوفمبر تناولت تجربة بلدان المجموعة في تحقيق القدرة التنافسية والابتكار واستحداث فرص العمل من أجل التنمية الصناعية المستدامة. وتنظِّم اليونيدو والمعهد أيضاً برنامج دكتوراه مشترك بخصوص التغيُّر الهيكلي وعملية التصنيع.

وفي إطار مبادرة صندوق التحدِّيات في اليونيدو، التي تشجِّع البحوث الاستراتيجية المشتركة بين المنظمات، انضمَّ فريق البحوث والسياسات في اليونيدو إلى مكتب المنظمة في كلٍّ من مصر وتونس من أجل إعداد تقرير عن عمالة الشباب المنتجة من خلال النهوض بمبادرات مشاريع الأعمال في المنطقة العربية. ويشتمل التقرير على تعداد شامل لكلِّ المبادرات الجارية في البلدين في مجال مشاريع الأعمال التي يبادر إلى تنظيمها الشباب إلى جانب عدد من التوصيات الاستراتيجية لنشاط اليونيدو بالذات في المستقبل.

وشهد شهر كانون الثاني/ يناير تقديم تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١١ بعنوان فعالية الطاقة في الصناعة من أجل تكوين مستدام للثروة: تحصيل العوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وقد استُهلَّ إصدار التقرير رسمياً في أبو ظبي في كانون الثاني/ يناير كحدث جانبي أثناء القمة العالمية لطاقة المستقبل في عام ٢٠١٢، أعقبته أحداث مماثلة في مدن مختلفة في الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى آب/ أغسطس (لمزيد من المعلومات، انظر التقرير السنوي ٢٠١١).

## السياسات

تندرج الخدمات الاستشارية لرسم السياسات التي تقدِّمها اليونيدو لبلدانها ضمن أربع فئات رئيسية وهي: استعراض مشاريع وثائق الاستراتيجية والسياسة الصناعية، ومبادرات بناء القدرات، والمساهمات التحليلية من أجل صوغ السياسات، وتقييم أثر السياسات.

وفي أثناء السنة قيد الاستعراض، قدَّمت اليونيدو خدمات استشارية لرسم السياسات إلى كلٍّ من إندونيسيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون وغامبيا وفييت نام وكوت ديفوار وكولومبيا ومصر وإلى عدد من الكيانات شبه الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. واستكشفت اليونيدو عدداً من أساليب التمويل المبتكرة لتعزيز قدرتها على الاستجابة لتلبية الاحتياجات والأولويات لدى دولها الأعضاء ممَّا أدَّى إلى السرعة في تعبئة موظفي المنظمة أو المستشارين الدوليين وإلى استغلال أنجع لموارد التمويل المحلية مثل صندوق توحيد الأداء في الأمم المتحدة أو أساليب التمويل الوطنية.

وتضطلع اليونيدو حالياً بمشروع بحوث يرمي إلى تقديم التوصيات السياساتية إلى الهيئة الرئاسية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمساعدة المنطقة على بلوغ أهدافها في التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وتمثِّل «المسالك إلى النمو الأخضر في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا» مبادرةً مشتركةً مع معهد البحوث الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنطقة شرق آسيا ومعهد الاقتصادات النامية التابع لمنظمة هيئة التجارة الخارجية اليابانية. وسوف تُحوَّل حصيلة البحوث المشتركة إلى هيئات وضع السياسة في الرابطة في شكل توصيات سياساتية. ويسعى مشروع البحوث إلى وضع منهجية لاستعمال معايير بيئية واجتماعية بغية تقييم خيارات الاستدامة في الصناعات التي تنطوي على إمكانات كبيرة للنمو الاقتصادي.

وحضرت اليونيدو الدورة ٢٧ للجنة الخبراء الحكومية الدولية التي نظَّمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في الرباط في آذار/ مارس حيث شاركت المنظمة في مناقشة مائدة مستديرة حول «إطلاق طاقات أفريقيا كقطب للنمو في العالم: دور شمال أفريقيا». وتناولت كلمة اليونيدو بشأن تحدِّي التنويع في شمال أفريقيا مسألة التنويع والتغيُّر الهيكلي في السياق العالمي وسلَّطت الضوءَ على الملامح الخاصة بشمال أفريقيا من حيث التنويع واقترحت سبلاً للمضي قُدماً من أجل التنويع على نطاق أوسع في المنطقة. وأعقبت المناقشة جلسة أسئلة وأجوبة حيث أتيحت الفرصة لممثِّلين من الجزائر وتونس والسودان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا لتقاسم تجاربهم في مجال سياسات وأهداف التنويع.

وفي أيار/ مايو شاركت اليونيدو في مؤتمر دولي عُقد بمناسبة الذكرى السنوية الستين لمصرف التنمية البرازيلي ودار حول «السياسات الصناعية في القرن الجديد: حوار بين أمريكا اللاتينية والعالم». وقد شارك في تنظيم هذا المؤتمر اليونيدو والمصرف بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والوزارة البرازيلية للتنمية والصناعة والتجارة الخارجية والوكالة البرازيلية للتنمية الصناعية. وشجَّع المؤتمرُ حوارَ سياسات بين الباحثين وممثِّلي المنظمات الدولية وروَّاد مشاريع الأعمال مع المسؤولين الحكوميين من بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها. واستجاب المؤتمر لطلبات من الدول الأعضاء لتحديد خدمات وأنشطة تستهدف البلدان ذات الدخل المتوسط وكذلك خدمات مرتبطة على نحو أوثق بالمشورة بشأن السياسات الصناعية.

وفي الشهر التالي، كان أحد الأنشطة الجانبية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، الذي عُقد في حزيران/ يونيه في ريو دي جانيرو، البرازيل، مائدة مستديرة نظَّمتها اليونيدو بعنوان «هل نحن بحاجة إلى سياسة صناعية خضراء؟». وقد ركَّزت المائدة، التي نُظِّمت بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والبنك الدولي ومؤسسة التنمية الألمانية والوزارة البرازيلية للتنمية والصناعة والتجارة الخارجية، على السياسة الصناعية لتخضير النمو، وعلى وجه التحديد على كيفية توسيع نطاق السياسة الصناعية التقليدية لكي تتضمَّن الأهداف البيئية التي لا تكفل استدامة التنمية الصناعية اقتصادياً واجتماعياً فحسب بل بيئياً أيضاً. واسترعت المائدة الاهتمام إلى الاستنتاجات والتوصيات السياساتية بشأن الكفاءة في استخدام الطاقة في الصناعة الواردة في تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١١ الصادر عن اليونيدو (انظر أعلاه).

وعُقدت مائدة مستديرة دولية حول «تفكير جديد بشأن السياسة الصناعية: الآثار المترتِّبة بالنسبة لأفريقيا» في بريتوريا في تموز/ يوليه. وشارك في تنظيم المائدة اليونيدو والبنك الدولي والرابطة الدولية للعلوم الاقتصادية ووزارة التنمية الاقتصادية في جنوب أفريقيا، وتناولت أنماط التنمية الصناعية والمنهجيات التي تساعد على استبانة الصناعات التي تنطوي على إمكانات النمو وتصميم وتنفيذ السياسات الصناعية التي يمكن تطبيقها في القارة الأفريقية. وكُرِّست جلسة لعرض قدَّمته اليونيدو عن تجاربها وتطلُّعاتها القُطرية شمل جنوب أفريقيا وسنغافورة وموريشيوس وأفريقيا ككل. وكانت المائدةُ المستديرةُ فرصةً لتُعرض فيها اليونيدو ما تقوم به من أعمال بخصوص التغيُّر الهيكلي الصناعي وتطبيقه على عملية وضع السياسة الصناعية.

وشاركت اليونيدو في منتدى لمدَّة يومين عقد برعاية رئيس غينيا في كوناكري في أيلول/ سبتمبر وبحث في أساليب تنويع اقتصاد البلد. وناقش المنتدى استراتيجيات التنمية الصناعية في غينيا بناءً على تجارب التنويع الاقتصادي الناجحة في بلدان أخرى. وجرى التأكيد في عرض تقدَّمت به اليونيدو حول موضوع «تشجيع استثمارات القطاع الخاص: الآفاق المفتوحة أمام غينيا» على أهمية التنمية الصناعية بمثابة مسار نحو توليد العمالة والحدِّ من الفقر في البلد.

ودُعيت اليونيدو إلى المشاركة في مشاورة إقليمية عقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن منشور المنظمة بعنوان آفاق التنمية العالمية ٢٠١٣ في داكار في أيلول/ سبتمبر أثناء المؤتمر المعقود بعنوان «كيف يمكن صناعة أُسود اقتصادية أفريقية: استغلال إمكانيات النمو والحدِّ من الفقر في أفريقيا» (انظر أيضاً الفصل الثاني). ومنشورُ آفاق التنمية العالمية هو طليعة منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ويتناول إصدار عام ٢٠١٣ التحدِّيات الماثلة والفرص المتاحة بفضل السيناريو العالمي الجديد والتحول في الثروة من أجل أنشطة إنتاجية في البلدان النامية. وركَّزت مساهمة اليونيدو فيه على إمكانات بروز أنشطة التصنيع في البلدان النامية والدور الذي تؤدِّيه السياسات الصناعية.

وفي مبادرة مشتركة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، نظَّمت اليونيدو حلقة عمل دامت يومين حول السياسة الهيكلية والصناعية الخضراء في فيينا نام التي عُقدت في هانوي في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر. وقُدِّمت عروض مواضيعية حول دور بناء القدرات من أجل تصميم السياسات الصناعية وكذلك دور الحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص كشرط أساسي مسبق لعملية تشاركية في وضع السياسات. وتقاسَمت اليونيدو خبرتها في ميدان السياسات الصناعية الخضراء.

وبدعوة من المدير العام، تقدَّم جوستين لين، كبير الخبراء الاقتصاديين الأسبق في البنك الدولي، بعرض أمام ممثِّلي الدول الأعضاء في اليونيدو حول أحدث الاتجاهات في السياسات الصناعية كما يشهد عليها نهوض الصين وحول الآثار الواسعة النطاق بالنسبة للبلدان النامية والاقتصادات الانتقالية. وأثناء إقامته في فيينا، قدَّم السيد لين أيضاً سلسلة عروض أمام الجمهور النمساوي شارك في تنظيمها البنك الوطني النمساوي ومؤسسة البحوث النمساوية للتنمية الدولية.

## معهد تنمية القدرات التابع لليونيدو

على النقيض من المعاهد التقليدية، ليس لدى معهد تنمية القدرات التابع لليونيدو مرافق تمتدُّ على مساحة كبيرة. ورغبةً في تحقيق تأثير المضاعفة فيما يبذله المعهد من جهود وفي الوصول إلى قطاع أوسع من الجمهور، فإنَّه يولي اهتماماً خاصاً للموارد المتاحة بالاتصال الحاسوبي المباشر ولخدمات التعلُّم الإلكتروني. ويصف موقع معهد اليونيدو على شبكة الويب (http://institute.unido.org) وظائفه وأنشطته الرئيسية ويعرض مجموعة واسعة من الممارسات الفضلى لدى اليونيدو. وهو يقدِّم موارد تعلُّم متعدِّدة، من قبيل الكتب والتقارير والأدلَّة والمبادئ التوجيهية وبوابات الويب، طوَّرتها كلَّها اليونيدو. كما يستضيف الموقع منصَّة التعلُّم الإلكتروني لدى المعهد التي تُستخدَم لدعم أنشطة التدريب التي يمارسها المعهد إلى جانب ما تمارسه الفروع والوحدات الأخرى في اليونيدو.

وقد نظَّمت اليونيدو، بالاشتراك مع جامعة أوروبا الوسطى في بودابست، دورةً دراسيةً صيفيةً بشأن «الصناعة الخضراء: التقدُّم نحو صناعة المستقبل». وأتاحت الدورةُ الفرصةَ أمام ١١٠ من الشبَّان واضعي السياسات والمهنيين والممارسين والطلبة في مجال الإنتاج الأكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد للتفكير معاً بصحبة خبراء اليونيدو وعلماء ذوي سمعة دولية بشأن استراتيجيات من أجل نجاح الصناعة الخضراء. وطُلب من المشاركين أن يحلِّلوا السياسات والقوانين واللوائح الجديدة وأن يكتشفوا أساليب جديدة مبتكرة للترويج تجارياً لمنتجات وخدمات الصناعة الخضراء. وقُدِّمت إليهم المساعدة في تحديد معالم المنصَّات من أجل ترويج وتعميم الطرائق التي تتَّسم بالكفاءة في استخدام الموارد والإنتاج النظيف والتكنولوجيات القابلة للبقاء اقتصادياً والمنصفة اجتماعياً والمستدامة بيئياً.

> ”**ترحّب المجموعة [آسيا والمحيط الهادئ]** بإنشاء معهد تنمية القدرات التابع لليونيدو بوصفه واحداً من أدوات المنظمة الرئيسية لبناء القدرات في الدول الأعضاء من أجل تصميم عملية التنمية الصناعية وإدارتها على نحو فعّال ... ولن يساعد ذلك في توليد موارد بشرية أفضل من أجل الدول الأعضاء فحسب بل يساعد أيضاً على تعزيز عملية التدريب وبناء القدرات في البلدان النامية.“
>
> بيان مجموعة آسيا والمحيط الهادئ في الدورة الأربعين لمجلس التنمية الصناعية

وعُقدت مناقشة مائدة مستديرة أثناء الدورة ضمَّت ممثِّلين من منظمات هنغارية ومنظمات دولية غير حكومية.

واشتملت الدورة على دورة تمهيدية في التعلُّم الإلكتروني دامت شهراً أعقبها تدريب لمدَّة أسبوعين في مكان الدورة في بودابست. وتضمَّن عنصر التعلُّم الإلكتروني في الدورة عدداً من المراجع للمطالعة ومناقشات أُديرت بالاتصال الحاسوبي المباشر واختباراً بنفس الطريقة. وبناءً على محتوى الدورة، حدَّد المشاركون أيضاً أمثلةً من ولاياتهم القضائية أو المنظمات التي ينتمون إليها ثمَّ طوَّروا هذه الأمثلة لتصبح دراسات حالة مقتضبة. وكان لهذا العنصر وظيفتان، فقد قُدِّم أولاً على شكل تدريب قائم بذاته للتوصُّل إلى فهم أساسي للمسائل الرئيسية الكامنة وراء الصناعة الخضراء. وعلاوة على ذلك، ساعد في ضمان وضع مصطلحات وأسس مشتركة في مجال الصناعة الخضراء والكفاءة في استخدام الموارد وما يرتبط بها من مفاهيم من أجل المشاركين في الجزء الذي جرى في مكان الدورة. وتمَّ انتقاء ٢٥ مرشَّحاً من أجل العنصر الثاني من الدورة بناءً على منتديات المناقشة بالاتصال الحاسوبي المباشر واختبار متعدِّد الخيارات إلى جانب جدوى وجودة دراسات الحالة التي تقدَّموا بها.

## دورة صيفية حول «الصناعة الخضراء: التقدّم نحو صناعة المستقبل»

”لقد سرّني حقاً مزيج الناس. كان من بينهم علماء سياسة وخبراء اقتصاد ومتخصّصون في العلاقات العامة. فقد أثاروا أسئلة لم تكن لتخطر على بالي.“

شارلوت، متخصّصة في الكيمياء من الفلبين

”كان من أكثر المحاضرات فائدةً المحاضرة التي تناولت بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون... إذ ينبغي ألاّ تحابي التنميةُ العالميةُ البلدانَ الثريةَ على حساب البلدان الفقيرة.“

بيرهان، خبير اقتصاد من إثيوبيا

وكان العنصر الذي دام أسبوعين في مكان الدورة مؤلَّفاً من مزيج دينامي من الطرائق القائمة على المحاضرة والمشاركة، فُصِّلت خصيصاً لكي توائم احتياجات برنامج متقدِّم متعدِّد التخصُّصات. وكان تقديم البرنامج مدعوماً بأدوات معلومات ودراسات حالة ومنتدى مناقشة وحيِّز عمل افتراضي مشترك. وأنتج المشاركون خمس دراسات حالة ضمَّوا فيها معارفهم وتجاربهم السابقة إلى المفاهيم والأدوات التي تعلَّموها لتوِّهم وذلك لوضع استراتيجية صناعة خضراء أو خطة انتقالية من أجل منطقة أو منظمة أو شركة أو قطاع.

وأكَّدت التعليقات التي وردت من المشاركين أن الدورة أسهمت بنصيب وافر في تطوُّرهم المهني. وبحلول نهاية العام كانوا قد أنتجوا فعلاً عدداً من الأوراق والمقالات أشاروا فيها إلى اليونيدو واستفادوا عملياً من المعارف التي اكتسبوها أثناء الدورة. وقد واجهتهم طائفة من القضايا المتصلة بالصناعة الخضراء وتعلّموا ما يتصل بالنُّهُج البديلة نحو النمو الصناعي والتنمية. ولَمَّا كانت المجموعة المستهدفة تتألَّف من شبَّان مهنيين وباحثين، ومنهم كثيرون من البلدان النامية، فمن المرتقب حدوث أثر إيجابي على التنمية في أوطانهم نحو مزيد من النمو الأخضر المستدام.

”سوف تغيّر ممارسة الإيجار الكيميائي بارامترات الاستخدام الأمثل للمنتجات الكيميائية لكي تكون أكثر مراعاة للبيئة.“

سوفانا، متخصّصة في الإنتاج النظيف من كمبوديا

”نظراً لخلفية المشاركين الجغرافية، كانت هذه التجربة مثريةً، فقد تعلّم بعضنا من بعض بحيث تمكّنا من تبادل المعلومات عن الاستراتيجيات في سياقات مختلفة جداً. ومن خلال هذه العملية تَوفّرت للمشاركين رؤيةٌ من منظور واضح بشأن فرص وتحدّيات الصناعة الخضراء ومن ثمّ فقد بدأت المناقشات أثناء التقابل وجهاً لوجه في الدورة من مستوى أعلى. وقد مكّننا ذلك من معالجة القضايا المطروحة فوراً.“

رياض، محاضر جامعي من موريشيوس

”لقد طبّقتُ فعلاً التجربةَ التي اكتسبتُها من الدورة: فقد أَرسَلت لتوّي إلى محرّر الصحيفة التي أعمل فيها رؤوس أقلام عن نظام إدارة النفايات في بلدي جورجيا. وقبل أن أشرع في كتابة المقال سوف أستعرض بالتأكيد المنشورات التي وُزّعت علينا أثناء المحاضرة.“

تسيرا، صحفية من جورجيا

وأفضى الاهتمام الشديد في الدورة إلى اتفاق بين اليونيدو وجامعة أوروبا الوسطى على انضمام جامعة العلوم التطبيقية والفنون لشمال غرب سويسرا لتنظيم دورة ثانية في صيف عام ٢٠١٣، بدعم مالي إضافي من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا.

وبناءً على طلب وزارة الصناعة والتجارة في فييت نام، استضاف معهدُ تنمية القدرات التابع لليونيدو دورةً تدريبيةً للمديرين التنفيذيين في نيسان/أبريل حضرها ٢٠ من كبار المسؤولين من مختلف الوزارات في فييت نام. وشمل البرنامج موضوعات من قبيل تحليل القدرة التنافسية الصناعية وبناء القدرات المؤسسية، وصوغ السياسات والاستراتيجيات الصناعية نحو مزيد من الكفاءة في استخدام الطاقة وإنتاج أنظف إلى جانب المعايير واللوائح بشأن الإدارة البيئية الصناعية. واطّلع المشاركون على منهجيات وممارسات اليونيدو، المصمَّمة من أجل المضي قُدماً في القدرة التنافسية الصناعية، في عدد من حلقات العمل وقاموا بزيارات لشركات محلية تتميَّز بممارسات فضلى في هذا الشأن.

## شبكات المعارف

لقد اضطرت العولمة البلدان النامية إلى رسم استراتيجيات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ولم تعُدْ التنمية الصناعية حكراً على المؤسسات الكبيرة، إذ تنهض الشبكات المرنة المتعدِّدة أصحاب المصلحة – ولا سيما شبكات المعارف والسياسات – بدور متزايد الأهمية في بلوغ أهداف التنمية، وخصوصاً أهداف التنمية المستدامة والاقتصادية.

وفي عام ٢٠١١، استهلَّت اليونيدو مبادرة 'شبكات من أجل الرخاء'، التي موَّلتها حكومة إسبانيا من خلال الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لتيسير وصول البلدان النامية إلى مصادر المعارف العالمية، آخذة في الاعتبار احتياجاتها الإنمائية ومتطلّباتها من السياسات. وتسعى اليونيدو، معتمدةً على شريكها الأكاديمي مركز لوفين لدراسات الحوكمة العالمية، إلى تشجيع التوصُّل إلى فهم أوسع للحوكمة الشبكية وأثر المعارف في عمليات التنمية من خلال بحوث وتحليلات متعمِّقة، بدلاً من استحداث منصَّة أو شبكة معارف محدَّدة. وهي تشجِّع الشبكات القائمة لتحسين أدائها من خلال فهم أفضل للخيارات الإدارية والإنمائية المعقَّدة في الحوكمة الشبكية، وتوصي بإنشاء شبكات جديدة حيث لا توجد.

وقد شملت المبادرة في بادئ الأمر اثني عشر بلداً رائداً وهي: إثيوبيا وبنما وبوليفيا (دولة-المتعدِّدة القوميات) وبيرو وتركيا والجمهورية الدومينيكية وصربيا وفييت نام وكوبا وكوستاريكا ومصر. وبناءً على النجاح الذي أُحرز في المرحلة الأولى من المبادرة، والتي انتهت في عام ٢٠١١، وسَّعت اليونيدو من نطاقها في عام ٢٠١٢ لتشمل المزيد من البلدان والشركاء في التنمية. وأصدرت اليونيدو تقريراً لها بعنوان شبكات من أجل الرخاء: ترابط شبكات المعارف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر أثناء المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب (انظر أيضاً الفصل الثاني). ويركِّز التقرير على جدول الأعمال الإنمائي لما بعد ٢٠١٥ الناشئ وعلى الحاجة إلى التزام أقوى من جانب البلدان ذات الدخل المتوسط في العملية الإنمائية العالمية. وهو يوسِّع كذلك فهم كيفية عمل الشبكات نظرياً وعملياً، وينطلق من المقولة التي مفادها أنَّ العولمة تعني أنَّ اقتصادات العالم لا يمكن لها أن تنمو في معزل عن غيرها وإنَّما تتطلَّب ترابطاً واندماجاً متزايدين محلياً ودولياً. وقد استند التقرير الأخير إلى ما توصَّل إليه التقرير الأول في السلسلة، الذي صدر في عام ٢٠١١ بعنوان شبكات من أجل الرخاء: تحقيق الأهداف الإنمائية من خلال تبادل المعارف.

وعلى مرِّ السنوات الماضية، طوَّرت مبادرةُ 'شبكات من أجل الرخاء' نظرةً شاملةً لجدوى شبكات المعارف في سياق برامج التنمية الاقتصادية، وكيف يمكن استعمالها كأداة لتحسين فعالية السياسات والحوكمة الاقتصادية. كما ألهمت ويسَّرت استحداث شبكات معارف وأتاحت الفرص أمام المزيد من الترابط بين شبكات المعارف الاقتصادية ذات الصلة بالسياسات بين البلدان النامية. وفي الوقت ذاته، حدَّد مؤشِّر اليونيدو للترابط[١٨] كمِّياً العلاقة ما بين درجة الترابط في بلد ما وفعالية حكومته والتنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية، ممَّا يدفع التفكير والبحث الأكاديمي الدائر عالمياً بشأن جدوى شبكات المعارف في التنمية. وفي عام ٢٠١٣، ترمي مبادرة 'شبكات من أجل الرخاء' إلى إلهام المزيد من المناقشات عن الاتجاهات والسيناريوهات في جدول أعمال إنمائي ممكن لما بعد عام ٢٠١٥، وتيسير إقامة وتحسين ما يرتبط بها من هياكل حوكمة شبكية لتبادل المعارف، بما في ذلك ما بين البلدان ذات الدخل المتوسط. وعرضت كوستاريكا استضافة مؤتمر رفيع المستوى للبلدان المتوسطة الدخل بشأن موضوع «شبكات من أجل الرخاء» في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

وثمَّة نشاط آخر تنهض به اليونيدو في مجال الترابط الشبكي للمعارف هو برنامج الصناعة الخضراء الذي استُهلَّ في حزيران/يونيه أثناء مؤتمر ريو+٢٠، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وردت تفاصيله في الفصل الرابع.

---

(١٨) كانت البلدان العشرة الأولى من حيث الأداء بموجب مؤشرِّ الترابط لعام ٢٠١٢ هي: سويسرا والسويد والدانمرك وهولندا وبلجيكا وفنلندا وسنغافورة وإيرلندا وكندا والولايات المتحدة.

وفي إطار برنامج الشراكات التجارية عزَّزت اليونيدو تعاونها مع القطاع الخاص أثناء السنة. كما وسَّعت من نطاق تعاونها لكي يشمل مزيداً من الشركاء من مؤسسات الأعمال، ومنها مجموعة (AEON) "أيون" من اليابان، التي تنسِّق استراتيجيات الأعمال والعمليات وسلاسل التوريد مع حصائل التنمية المستدامة في مشاريع تعاون تقني محدَّدة. وثمَّة اتجاه متزايد نحو إقامة شراكات ثلاثية الأطراف بين اليونيدو وشركة خاصة ووكالة تنمية ثنائية. ومن الأمثلة الحديثة العهد التعاون مع شركة سكانيا والوكالة السويدية للتنمية الدولية؛ وشركة سامسونغ والوكالة الكورية للتعاون الدولي؛ وشركة هيوليت باكارد ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. ويقيم هذا البرنامج شراكات تضمُّ أصحاب مصلحة متعدِّدين لضمان الوصول إلى نتائج فعَّالة ومستدامة في الحدِّ من الفقر ودفع عجلة الاستدامة البيئية من خلال حلول ونُهُج التنمية الصناعية. وثمَّة المزيد من التفصيل في هذا الشأن في الفصل الثاني.

ومن الأنشطة الأخرى التي تنهض بها اليونيدو في مجال ترابط شبكات المعارف وتبادل المعارف: معهد تنمية القدرات التابع لليونيدو (انظر أعلاه)؛ وبنك المعارف الصناعية (انظر الفصل الأول)؛ والشبكة العالمية للإنتاج الأكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد، التي ترمي إلى تحسين إنتاجية الموارد والأداء البيئي لدى مؤسسات الأعمال ومنظمات أخرى في البلدان النامية والبلدان الانتقالية (انظر الفصل الرابع)؛ وشبكة المختبرات العالمية، وهي بوَّابة لليونيدو قائمة على الويب والرابطة العالمية لمنظمات البحث الصناعي والتكنولوجي، لدعم مختبرات الاختبار في اعتماد السلع والمنتجات التي تفي بالمتطلّبات التقنية ومعايير الجودة لدى البلدان المستوردة؛ وشبكة وكالات ترويج الاستثمار في أفريقيا، وهي منصَّة تمكِّن وكالات ترويج الاستثمار في أفريقيا من مناقشة وتصميم ترويج الاستثمار؛ ومرصد الطاقة المتجدِّدة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وهو برنامج إقليمي يرمي إلى تشجيع استخدام الطاقة المتجدِّدة في المنطقة وتعزيز الاستثمارات في هذا المجال بغية زيادة إمكانية الحصول على الطاقة وتشجيع إدماج تكنولوجيات الطاقة المتجدِّدة في العمليات الصناعية.

# المختصرات

| | |
|---|---|
| الأونكتاد : | مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية |
| الإيزو: | المنظمة الدولية للتوحيد القياسي |
| الإيفاد : | الصندوق الدولي للتنمية الزراعية |
| الإيكواس: | الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا |
| الفاو: | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة |
| نوراد : | الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي |
| الويبو: | المنظمة العالمية للملكية الفكرية |
| اليوندیب: | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي |
| اليونسكو: | منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة |
| اليونيب: | برنامج الأمم المتحدة للبيئة |

ISSN 1020-7708
IDB.41/2-PBC.29/2

طبع في النمسا
V.13-80552—May 2013—100

» اليونيدو تطمح إلى الحدّ من الفقر من خلال التنمية الصناعية المستدامة. نريد أن تُتاح لكل بلد الفرصة لتحقيق الازدهار في القطاع الإنتاجي، وتعزيز مشاركته في التجارة الدولية وفي الحفاظ على البيئة. (مقتطف من بيان رسالة اليونيدو)

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Telephone: (+43-1) 26026-0, Fax: (+43-1) 26926-69
E-mail: unido@unido.org, Internet: www.unido.org